

## مجلس الإدارة

الدورة 346، جنيف، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2022

### PFA

### قسم البرنامج والميزانية والإدارة

التاريخ: ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢  
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

## الاستعراض التمهيدي لمقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

### غرض الوثيقة

مجلس الإدارة مدعو إلى إبداء تعليقاته على المعلومات الأولية بشأن مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وتقديم الإرشادات إلى المكتب من أجل رفع المقترحات إلى دورته ٣٤٧ (آذار/مارس ٢٠٢٣) (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٠٤).

**الهدف الاستراتيجي المعني:** الأهداف الاستراتيجية جميعها.

**النتيجة الرئيسية المعنية:** جميع النتائج.

**الانعكاسات السياسية:** ستنتير إرشادات مجلس الإدارة عملية إعداد مقترحات المدير العام بشأن البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

**الانعكاسات القانونية:** لا توجد.

**الانعكاسات المالية:** البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

**إجراء المتابعة المطلوب:** سوف يبحث مجلس الإدارة في دورته المنعقدة في آذار/مارس ٢٠٢٣ مقترحات المدير العام بشأن البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

**الوحدة مصدر الوثيقة:** إدارة البرمجة الاستراتيجية والإدارة.

**الوثائق ذات الصلة:** الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥؛ البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣؛ تنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١؛ الوثيقة GB.346/INS/3/1؛ الوثيقة GB.346/INS/3/2؛ الوثيقة GB.346/INS/3/3؛ الوثيقة GB.346/INS/4؛ الوثيقة GB.346/INS/5؛ الوثيقة GB.346/INS/6؛ الوثيقة GB.346/INS/8؛ الوثيقة GB.346/INS/9؛ الوثيقة GB.346/INS/17/1؛ الوثيقة GB.346/POL/1؛ الوثيقة GB.346/POL/2؛ الوثيقة GB.346/POL/3؛ الوثيقة GB.346/POL/5؛ الوثيقة GB.346/LILS/1؛ الوثيقة GB.346/PFA/3؛ الوثيقة GB.346/PFA/4؛ الوثيقة GB.346/PFA/6؛ الوثيقة GB.346/PFA/7؛ الوثيقة GB.346/PFA/8.

## المحتويات ◀

### الصفحة

٥	أولاً - مقدمة .....
٥	ثانياً - برنامج عالمي للعدالة الاجتماعية .....
٦	تحديث نظام منظمة العمل الدولية المعياري وتعزيز الحوار الاجتماعي .....
٧	العمل اللائق من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية .....
٧	تحالف عالمي للعدالة الاجتماعية وزيادة اتساق السياسات .....
٧	المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج بوصفها أولوية شاملة وبرنامج عمل .....
٧	الوظائف التمكينية .....
٨	ثالثاً - النتائج السياسية .....
٨	النتيجة ١: إجراءات معيارية مُحكمة ومحدثة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية .....
١٣	النتيجة ٢: هيئات مكونة ثلاثية قوية وتمثيلية ومؤثرة وحوار اجتماعي فعال .....
١٨	النتيجة ٣: عمالة كاملة ومنتجة من أجل انتقالات عادلة .....
٢٤	النتيجة ٤: منشآت مستدامة من أجل تحقيق النمو الشامل والعمل اللائق .....
٢٩	النتيجة ٥: الحماية في العمل وتكافؤ الفرص للجميع .....
٣٣	النتيجة ٦: الحماية الاجتماعية الشاملة .....
٣٦	النتيجة ٧: استجابات سياسية ومؤسسية متكاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق .....
٤٢	رابعاً - العوامل التمكينية .....
٤٢	العامل التمكيني ألف: تحسين المعارف والابتكار والتعاون والتواصل من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية .....
٤٥	العامل التمكيني باء: تحسين الريادة والإدارة السديدة .....
٤٧	العامل التمكيني جيم: إدارة فعالة وناجعة وموجهة نحو النتائج وتتسم بالشفافية .....
٥٠	خامساً - الخطوات المقبلة .....
٥٠	مشروع القرار .....

## ◀ أولاً - مقدمة

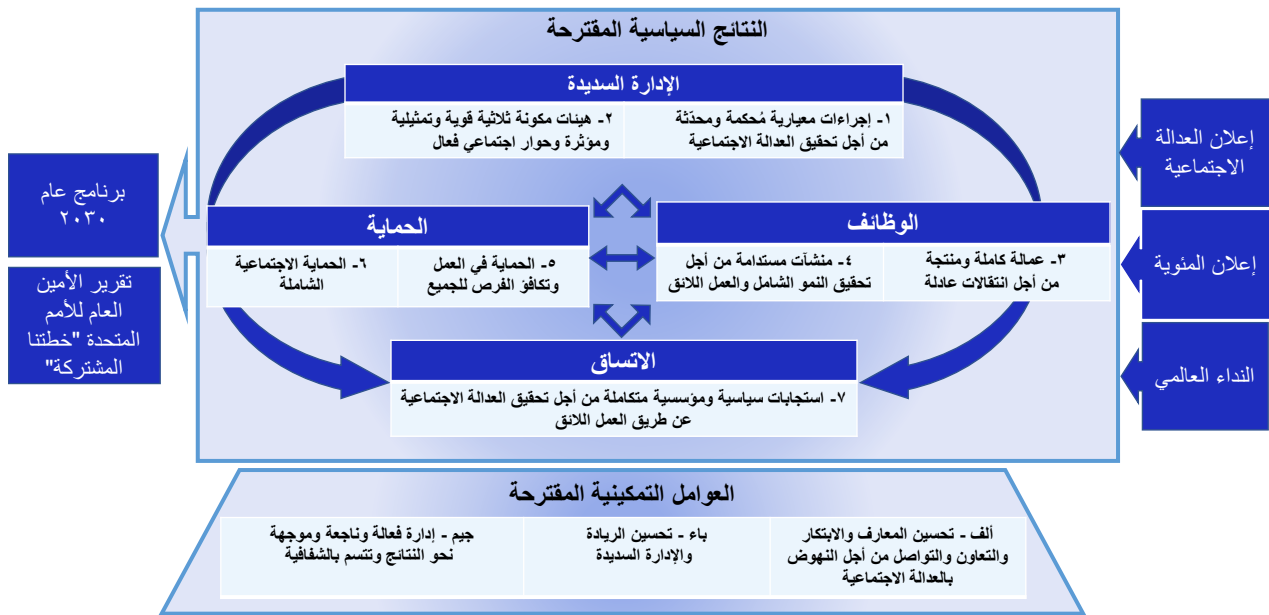
١. في عالم تتزايد فيه معدلات الفقر وأوجه انعدام المساواة، تتحلى منظمة العمل الدولية بفضل ولايتها الدستورية ووظيفتها المعيارية وطبيعتها الثلاثية، بالأهلية والالتزام من أجل الترويج لعقد اجتماعي عالمي جديد يمكنه أن يعكس مسار هذه الاتجاهات السلبية. ولهذا الغرض وبغية ضمان إحراز التقدم بشأن برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠)، ينبغي لمنظمة العمل الدولية إيجاد حلول ناجعة متمحورة حول الإنسان ومكيفة مع التحديات والفرص الموجودة في عالم العمل والناجمة عن الأزمات الراهنة والتقدم التكنولوجي وتغير المناخ والتحويلات الديمغرافية.
٢. وتعرض هذه الوثيقة برنامج العمل المقترح للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وقد جرى تصميم البرنامج من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق، في بيئة تتسم بتحول استثنائي وبالتقلب وانعدام اليقين، عن طريق الاستناد إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨ (إعلان العدالة الاجتماعية) وإعلان مؤوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل، ٢٠١٩، والنداء العالمي من أجل اتخاذ إجراءات رامية إلى تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان للخروج من أزمة كوفيد-١٩، يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود (النداء العالمي). واستتار البرنامج بالاستنتاجات والقرارات المعنية التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وقرارات مجلس الإدارة والخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ والدروس المستخلصة من عمل المنظمة السابق.

## ◀ ثانياً - برنامج عالمي للعدالة الاجتماعية

٣. أدت الأزمات العالمية - بما فيها جائحة كوفيد-١٩ واشتداد التوترات الجيوسياسية والأحداث المناخية الكارثية وارتفاع تكلفة المعيشة - إلى مفارقة الاختلالات ومواطن الاستضعاف وانعدام المساواة في عالم العمل، مما يتهدد التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحرز ويسبب عكس مساره في بعض المجالات. وقد أدى ذلك في العديد من البلدان إلى تقويض الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتطبيق معايير العمل الدولية، تقويضاً جسيماً.
٤. وتمثل التطورات التكنولوجية المتسارعة وانتشار الرقمنة والطرائق الجديدة في تنظيم الإنتاج والعمل تحديات ومخاطر تتمثل في انتهاك حقوق العمل، بيد أنها تبشر أيضاً بفرص لنشوء تغيير تحويلي في عالم العمل. أما أسواق العمل وسياسات ومؤسسات الحماية الاجتماعية الراهنة فهي غير كافية من أجل التصدي لهذه التحديات وانتهاز تلك الفرص.
٥. وكان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحمل عنوان "خطتنا المشتركة" قد وضع القيم الأساسية لمنظمة العمل الدولية في صميم تلك الخطة، مما يمثل فرصة عظيمة الشأن أمام المنظمة، لا سيما عن طريق المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل. وهذه مبادرة من المبادرات التي يتعين على منظمة العمل الدولية الاستفادة منها بغية مواجهة المخاطر الناجمة عن تجزؤ الاستجابات متعددة الأطراف للمشاكل الاجتماعية التي تعيق الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق.
٦. وفي هذا السياق، ومواصلةً للجهود الجارية الرامية إلى تركيز عمل منظمة العمل الدولية على عدد محدد من النتائج (انظر الشكل أدناه)، جرى تصميم برنامج منظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ من أجل تحقيق ما يلي:
  - تحديث وتعزيز ونشر نموذج منظمة العمل الدولية بشأن جودة الإدارة السديدة في عالم العمل بالاستناد إلى معايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، باعتبار ذلك قيمة مميزة تضيفها المنظمة (النتيجتان ١ و ٢)؛
  - تقديم الدعم إلى الهيئات المكونة من أجل إعداد سياسات ومؤسسات العمل وتكييفها بغية تحقيق انتعاش متمحور حول الإنسان ينشئ وظائف لائقة ويوسع نطاق الحماية ليشمل الجميع (النتائج ٣ و ٤ و ٥ و ٦)؛
  - زيادة اتساق السياسات والاستثمارات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق على المستوى العالمي وضمن البلدان من خلال تحالف عالمي للعدالة الاجتماعية وبرامج عمل مخصصة في مجالات رئيسية شاملة (النتيجة ٧).
٧. وتتضمن جميع النتائج السياسية، بالتوازي مع حفاظها على استمرارية عمل منظمة العمل الدولية، تغييرات تهدف إلى الاستجابة بصورة أفضل للاحتياجات الملحة والتحديات التي تواجه الهيئات المكونة في الدول الأعضاء. وتركز حصائل محددة على: الاقتصادان الأخضر والرقمي؛ السمة المنظمة؛ المساواة وعدم التمييز؛ سلاسل التوريد والإمداد؛ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاستجابة إلى الأزمات؛ السلامة والصحة المهنيان.

٨. جرى تصميم النتائج كي تحفّز الاستجابات السياسية التعاونية والمتكاملة ومتعددة التخصصات التي تستند إلى الخبرات في مجالات تقنية مختلفة من عمل منظمة العمل الدولية. وفي المقابل، يقتضي ذلك تقوية العمل الجماعي والتعاون على كامل نطاق المكتب، بما في ذلك بمشاركة مركز التدريب الدولي المحدّث التابع لمنظمة العمل الدولية (مركز تورينو).
٩. ويعتمد تنفيذ البرنامج للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ على قدرة منظمة العمل الدولية على الحفاظ على مكانتها كمركز عالمي للامتياز فيما يتعلق بالمعارف المرتبطة بقضايا عالم العمل. كما أنه يعتمد على قدرة المنظمة على تسخير السياسات والممارسات الابتكارية وتوسيع نطاق الشراكات والتعاون الإنمائي والاضطلاع بالريادة العالمية عن طريق هيئاتها الإدارية وضمان إدارة فعالة وناجعة وموجهة نحو النتائج وتتسم بالشفافية. وقد جُمعت مجالات العمل تلك في ثلاثة عوامل تمكينية محددة.

### ◀ موجز عن العناصر المقترحة الواردة في مقترحات البرنامج للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥



### تحديث نظام منظمة العمل الدولية المعياري وتعزيز الحوار الاجتماعي

١٠. أدت مجموعة معايير العمل الدولية التي وضعتها المنظمة إلى رسم معالم قوانين العمل، ورسمت بالتالي معالم عالم العمل ككل. وبغية مواكبة التغيرات الناشئة في اتجاهات مختلفة منها علاقة الاستخدام ومكان العمل وأثار الرقمنة والأتمتة في سوق العمل وأثر تغير المناخ على الوظائف وسبل المعيشة، فإن النتيجة ١ تعزز تحديث نظام منظمة العمل الدولية المعياري، بما في ذلك هيئات الإشراف وآلية استعراض المعايير، وتصاحبها المساعدة التقنية بغية ضمان متابعة جميع توصياتها وزيادة عدد التصديقات وتعزيز إدماج المعايير، بالترافق مع التركيز على المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والصكوك القطاعية في التجارة والاستثمار وخطط التنمية وإطار الأمم المتحدة للتعاون والبرامج القطرية للعمل اللائق وبغية تعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد.
١١. كذلك، يقوم نهج منظمة العمل الدولية المعياري إزاء عقد اجتماعي متجدد على قوة الشركاء الاجتماعيين وإدارات العمل الفعالة والحوار الاجتماعي المؤثر، فيما يتعلق بالحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحقوق في المفاوضات الجماعية باعتبارها شرطين مسبقين أساسيين. وتضع النتيجة ٢ استراتيجية من أجل دعم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بصفتها فاعلة رئيسية وقادة التغيير الإيجابي في عالم العمل عن طريق تحسين قدراتها وقدرتها على الصمود من أجل توسيع نطاق عملياتها والتأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويشتمل ذلك على برنامج مخصص يُعنى بتسخير كامل إمكانات الشركاء الاجتماعيين ويمكنهم من تأدية دور رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة، تصاحبه تنمية القدرات المتعلقة بعمليات التخطيط في الأمم المتحدة والتفاعل مع المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية.

## العمل اللائق من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية

١٢. إن وجود نهج متمحور حول الإنسان من أجل الانتعاش من الأزمات العديدة التي تؤثر على عالم العمل، يتطلب تكييف برنامج العمل اللائق كي يلبي الاحتياجات المتغيرة لدى الهيئات المكونة ويصل إلى من هم في أمس الحاجة إليه. وترمي الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق النتائج المعنية (٣ و ٤ و ٥ و ٦) إلى التصدي للتحديات الراهنة التي تفرضها التحولات في عالم العمل، لا سيما توسيع نطاق الاقتصاديين الرقمي والأخضر. ويتمثل أحد الابتكارات الهامة في دمج إجراءات إعداد أطر سياسة العمالة مع الإجراءات اللازمة لتعزيز مؤسسات العمل ونظم المهارات والتعلم المتواصل وبرامج سوق العمل الأساسية من أجل توليد الوظائف اللائقة.

١٣. وضمن جميع تلك النتائج، يولي اهتمام معزز لاحتياجات وطموحات كل الفئات التي هي بأمرس الحاجة إلى منظمة العمل الدولية وتلك التي تواجه أشد أوجه العجز في العمل اللائق والعدالة الاجتماعية. وتضم تلك الفئات النساء، وهن غالباً الأشد تضرراً أثناء الأزمات؛ العمال وصغار أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير المنظم؛ العاملين لحسابهم الخاص؛ ضحايا العمل الجبري وعمل الأطفال؛ الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب؛ العمال المهاجرين والمنزليين؛ عمال المنصات؛ فئات أخرى معرضة بصورة كبيرة للتخلف عن الركب.

## تحالف عالمي للعدالة الاجتماعية وزيادة اتساق السياسات

١٤. يتمثل أحد أهم ابتكارات البرنامج المقترح في إنشاء تحالف عالمي للعدالة الاجتماعية<sup>١</sup> من أجل تحقيق تنمية راسخة ومستدامة وشاملة عن طريق تعزيز التضامن العالمي واتساق السياسات والعمل المنسق. وسيمثل التحالف الإطار الكفيل بأن يضم الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وكيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميات، بغية ضمان إسناد الأولوية للعدالة الاجتماعية والعمل اللائق في عملية وضع السياسات على المستوى الوطني والعالمي وفي التعاون الإنمائي والاتفاقات المالية والتجارية والاستثمارية. كما سيسهم التحالف في تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠ عن طريق توفير استجابة متنسقة ومتعددة الأطراف للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية في العالم.

١٥. وضمن إطار التحالف، تتناول النتيجة ٧ تحديداً الحاجة إلى بذل جهود منسقة من أجل تعزيز اتساق السياسات بغية تحقيق العدالة الاجتماعية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وضمن نطاق منظمة العمل الدولية. وهناك خمسة مجالات ذات أولوية من المقترح أن يجري التنسيق بشأنها بصورة مكثفة على نطاق المكتب وأن تكون بمثابة منافذ تؤدي إلى الاستفادة من الشراكات والتعاون في سبيل دعم التحالف، وتلك المجالات هي: المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج؛ الانتقالات من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ الانتقالات العادلة نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً؛ العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد؛ العمل اللائق من أجل الاستجابة إلى الأزمات.

## المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج بوصفها أولوية شاملة وبرنامج عمل

١٦. تواصل جميع مقترحات النتائج إنفاذ التزام منظمة العمل الدولية ببرنامج تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج، على النحو الذي دعا إليه إعلان المئوية والنداء العالمي، عن طريق حصائل ونواتج محددة. بالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج يضم برنامج عمل مخصصاً في إطار النتيجة ٧، يضمن إحراز تقدم ثابت في هذا المجال من خلال تقديم دعم تقني متكامل إلى الهيئات المكونة وتنمية القدرات وحشد الموارد وإرساء الشراكات.

## الوظائف التمكينية

١٧. من المتوخى من العوامل التمكينية الثلاثة المقترحة أن تسرع التغيير في المجالات السياسية من خلال زيادة فعالية وكفاءة الإدارة السديدة في منظمة العمل الدولية والإشراف والتقييم والإدارة، فضلاً عن زيادة قدرتها على إرساء قاعدة المعارف وتوسيعها عن طريق البحوث والإحصاءات والشراكات والابتكار والتعاون الإنمائي.

١٨. ويهدف العامل التمكيني ألف إلى تعزيز قدرة المكتب ودعمه التقني المقدم إلى الهيئات المكونة بشأن البحوث والإحصاءات. وتتضمن الاستراتيجية توليد معارف طليعية بشأن اتجاهات العدالة الاجتماعية والعقد الاجتماعي الجديد والقضايا الرئيسية على غرار الإنتاجية والعمل اللائق ومفهوم الدخل المعيشي الكافي. كما أنها تركز على تحسين

التواصل وزيادة حشد الموارد من أجل برنامج منظمة العمل الدولية للتعاون الإنمائي، لا سيما بغية تعزيز الدعم المقدم إلى الهيئات المكونة في البلدان.

١٩. ويشتمل العامل التمكيني بآء المتعلق بتحسين الريادة والإدارة السديدة على زيادة الجهود المبذولة من أجل الترويج لصك عام ١٩٨٦ بشأن تعديل دستور منظمة العمل الدولية كي يتسنى دخوله حيز التنفيذ فيضمن تمثيلاً أكثر إنصافاً داخل مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، فضلاً عن إطلاق مبادرات ترمي إلى دعم عمليات الأجهزة الإدارية في المنظمة بالاستفادة من تكنولوجيات مناسبة وإلى استعراض الاجتماعات الإقليمية.

٢٠. ويضم العامل التمكيني جيم أولويات من بينها مبادرات ترمي إلى تحسين الإدارة الموجهة نحو النتائج والشفافية والفعالية من حيث التكلفة وتنفيذ استراتيجية الموارد البشرية، بالتركيز على الكفاءة والتنوع والتوازن بين الجنسين والإدماج وتحسين الجهود المبذولة من أجل الالتزام بسياسة عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي والتحرش في مكان العمل.

## ◀ ثالثاً - النتائج السياسية

### النتيجة ١: إجراءات معيارية مُحكمة ومحدثة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية

#### الاستراتيجية

٢١. ما فتئت معايير العمل الدولية والدعم التقني المقدم من أجل تطبيقها والإشراف عليها تشكل أدوات الإدارة السديدة الرئيسية في منظمة العمل الدولية بهدف دعم مؤسسات سوق العمل وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل التي تحمي النهج المتمحور حول الإنسان الهادف إلى تحقيق عالم عمل تلبى فيه الحاجة إلى إجراءات حاسمة بغية تعزيز العدالة الاجتماعية ومعالجة أوجه انعدام المساواة. ولا بد من تحديث نظام معايير العمل الدولية بغية الاستفادة بالكامل من إمكاناته بصفته خطة عمل من أجل تحقيق عقد اجتماعي متجدد. وسيؤدي تسريع الاستعراض الثلاثي لمعايير العمل الدولية وعملية وضع معايير هادفة إلى سد الفجوات التنظيمية، إلى تزويد منظمة العمل الدولية بمجموعة معايير واضحة ومُحكمة ومحدثة. ومن شأن إدخال تحسينات متواصلة على طرق عمل نظام الإشراف وزيادة اليقين القانوني فيه أن يزيد سلطته ويخفف في الوقت ذاته من عبء تقديم التقارير وعبء عمل هيئات الإشراف.

٢٢. وقد دعيت آلية استعراض المعايير إلى مضاعفة جهودها بغية ضمان استمرار ملاءمة مجموعة المعايير عن طريق تنفيذ جميع توصياتها. وستهدف عملية وضع المعايير إلى تضيق الفجوات التنظيمية الناجمة عن تغير أنماط عالم العمل. وسيجري تكثيف المساعدة المقدمة إلى الهيئات المكونة من أجل دعم جهودها الرامية إلى جعل التصديق على المعايير وتطبيقها يتماشيان مع احتياجات جميع العاملين إلى الحماية في الوقت الراهن، مع مراعاة احتياجات المنشآت المستدامة.

٢٣. ولا يزال نظام الإشراف ذو الحجية حجر الأساس للعمل المعياري الراسخ. وسيجري دعم هيئات الإشراف من أجل زيادة تحديثها وتحسين تقاسم الممارسات المتوافقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات تمثيلاً مع خطة عمل عام ٢٠١٦ الرامية إلى تعزيز نظام الإشراف. وينبغي ضمان اليقين القانوني عند تفسير المعايير. وسيجري تحسين المساعدة المقدمة إلى الهيئات المكونة على المستوى الوطني كي تعتمد التوافق في تسوية النزاعات الناشئة عن تطبيق المعايير.

٢٤. وسيركز العمل المعياري، مدعوماً بالتعاون الإنمائي ومستنداً إلى الدروس المستخلصة من التقييمات، على العمال وأصحاب العمل والمشرّعين والمهنيين القانونيين من أجل: تصميم قوانين العمل والضمان الاجتماعي وتعزيزها وإنفاذها؛ إجراء حوار اجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية القائمة على احترام الحرية النقابية؛ توطيد ثقافة وقائية بشأن السلامة والصحة. وسيُرسَم العمل المعياري معالم العناية الواجبة التي تضطلع بها المنشآت الساعية إلى تعزيز سلوك الأعمال المسؤول على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد الإدارة السديدة.

٢٥. وبغية ضمان اتساق العمل المعياري في النظام متعدد الأطراف، ستعكف منظمة العمل الدولية على توسيع نطاق الشراكات وتدعيمها: مع مبادرات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (مثل نداء الأمين العام للأمم المتحدة للعمل من أجل حقوق الإنسان) والآليات (مثل هيئات الأمم المتحدة لرصد تطبيق المعاهدات عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)؛ مع ائتلافات أهداف التنمية المستدامة، بما فيها التحالف ٧-٨ والائتلاف الدولي ٨-٥ للمساواة في الأجور؛ مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالبعد المعياري في تقرير "خطتنا المشتركة" عن طريق صندوق تميم حقوق الإنسان التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وغيرها من المبادرات؛ مع مصارف التنمية متعددة الأطراف بغية تعزيز سياساتها المتعلقة بالحماية الاجتماعية بالاستناد إلى معايير العمل الدولية.

٢٦. وسيضمن عمل منظمة العمل الدولية في فترة السنتين أيضاً تقديم خدمات استشارية بشأن قوانين العمل والضمان الاجتماعي، مصممة بحيث توائم الطبيعة الخاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقاسم الخبرة المقارنة في النهج الابتكارية في التنظيم بهدف تحسين امتثال المنشآت الصغيرة والمتوسطة للوائح وتوفير حماية عمل مناسبة للنساء والشباب وغيرهم من العمال المحرومين المستخدمين بالدرجة الأولى في مشاريع الأعمال الصغيرة. وضمن الإطار الأوسع لمبادرات منظمة العمل الدولية الرامية إلى تعزيز اتساق السياسات، سيلبي التعاون الإنمائي الطلب المتزايد من جانب الهيئات المكونة في القطاعين العام والخاص على تطبيق معايير العمل الدولية في مبادراتها البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالإدارة السديدة، بما في ذلك أحكام العمل في ترتيبات التجارة والاستثمار وفي سلاسل التوريد والإمداد.

## محور تركيز منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

### الحصيلة ١-١ زيادة قدرة الدول الأعضاء على التصديق على معايير العمل الدولية

٢٧. تكتسي عمليات وضع معايير العمل الدولية والترويج لها والتصديق والإشراف عليها أهمية كبيرة بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية. وتهدف عملية التصديق إلى تعزيز الالتزامات وتدعيمها وإكسابها السمة الرسمية بغية ضمان تطبيق معايير العمل الدولية بفعالية في القانون والممارسة. وتتفرد الدول الأعضاء بوضع الاستراتيجيات تبعاً لقراراتها السيادية وجهودها الرامية إلى الدفع قداماً بعملية التصديق على المعايير وتطبيقها في وقت واحد، بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من حملات التصديق السابقة والجارية، سيكون العمل قائماً على تقديم الدعم إلى الهيئات المكونة وسينفذ بالشراكة مع أصحاب المصلحة العالميين والمحليين. وستدعم منظمة العمل الدولية جميع الدول الأعضاء في العمل الساعي إلى تصديق الاتفاقيات الأساسية واتفاقيات الإدارة السديدة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) والإطار الترويجي لاتفاقية السلامة والصحة المهنية، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧)، والنظر بصورة دورية وبالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، في التصديق على المعايير التقنية المحدثة من أجل تغطية كل هدف من الأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل اللائق تغطية متزايدة وتدرجية.

٢٨. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تسريع متابعة توصيات الفريق العامل الثلاثي المعني بألية استعراض المعايير؛
- إجراء تحليلات للفجوات واستعراضات ما قبل التصديق للقانون والممارسة على المستوى الوطني؛
- الإعداد للتصديق والتطبيق الفعال، بما في ذلك عن طريق تقاسم خبرات التصديق والتطبيق مع الدول الأعضاء الأخرى وتقديم المشورة السابقة للتصديق بشأن مشاريع قوانين ولوائح العمل والضمان الاجتماعي؛
- إجراء استعراضات شاملة لسجل التصديق بهدف ضمان أن الالتزامات المتخذة: تمثل تعهداً بتوفير الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية باعتبارهما حقوقاً تمكينية؛ تلبى توصيات الفريق العامل الثلاثي المعني بألية استعراض المعايير؛ تغطي الأهداف الاستراتيجية الأربعة في برنامج العمل اللائق؛ تحمي العمال وتراعي احتياجات المنشآت المستدامة؛
- تعزيز العمل اللائق والتنمية المستدامة عن طريق التصديق على معايير العمل الدولية ومن خلال الاستفادة الكاملة من ترتيبات التجارة والاستثمار التفضيلية.

٢٩. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- مواصلة تطوير مكتب المساعدة الذي أنشئ من أجل تسهيل مشاركة الهيئات المكونة مع الفريق العامل الثلاثي المعني بألية استعراض المعايير وتنفيذ توصياته على جميع المستويات، على النحو الذي وافق عليه مجلس الإدارة؛
- مواصلة تسهيل الحوار الثلاثي بشأن سياسة المعايير في المنظمة بغية اتخاذ قرار بشأن صكوك جديدة محتملة يمكن تكييفها بسهولة أكبر مع الأنماط المتغيرة في عالم العمل؛
- السعي نحو تعزيز التصديق على معايير العمل الدولية المتعلقة بالعمل اللائق وسلاسل التوريد والإمداد وتطبيقها بفعالية في القانون والممارسة على المستوى الوطني، مع إيلاء اهتمام خاص للمعايير التي تروج لجميع المبادئ والحقوق الأساسية الخمسة في العمل، واتفاقيات الإدارة السديدة؛
- توسيع مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات والتعلم عن بُعد لتلبية لاحتياجات الهيئات المكونة، مما يضمن الوصول إلى معلومات مفيدة وبمبسطة وذات صلة بالتصديق والتطبيق الفعال؛

- تعزيز نهج مفصل وقائم على البيانات من أجل العمل المعياري، يكون أساسياً في تتبع التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، عن طريق الترويج بكثافة للتصديق على اتفاقية إحصاءات العمل، ١٩٨٥ (رقم ١٦٠) وجمع البيانات بواسطة التحالف ٧-٨ وبموجب المؤشر ٨-٨-٢.

### الحصيلة ٢-١ زيادة قدرة الهيئات المكونة على تحفيز التطبيق الفعال لمعايير العمل الدولية

٣٠. سيتواصل تحديث نظام الإشراف في منظمة العمل الدولية كي يضمن أن توضع الالتزامات المعيارية بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق موضع التنفيذ بفعالية وتحفز على إحراز تقدم قابل للقياس، بما في ذلك عن طريق نظام محدث ومنتظم لتقديم التقارير وإسناد الأولوية لخدمات الاستشارة التقنية في منظمة العمل الدولية بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحديد الخيارات الناجعة الكفيلة بسد الفجوات المعيارية التي تحددها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية ومنع وقوع نزاعات عمل تتعلق بالمعايير.

٣١. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- بحث ومعالجة التعليقات الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بتنفيذ معايير العمل الدولية، بما في ذلك في سياق أطر الأمم المتحدة للتعاون والبرامج القطرية للعمل اللائق واستراتيجيات التنمية؛
- استعراض مشاريع النصوص التنظيمية عند الطلب، لا سيما تشريعات العمل ولوائح العمل البحري وهجرة اليد العاملة الدولية واتفاقات الضمان الاجتماعي، استناداً إلى الخبرة المكتسبة في قوانين العمل والضمان الاجتماعي المقارنة ومعايير العمل الدولية وإرشادات الأمم المتحدة والصياغة المراعية لقضايا الجنسين؛
- الوصول إلى معلومات بشأن استنتاجات نظام الإشراف في منظمة العمل الدولية والبيانات القطرية؛
- رعاية ترتيبات التوفيق أو غيرها من التدابير الوقائية بغية معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاعات المتعلقة بالمعايير باعتبار ذلك جزءاً من تفعيل إجراء الاحتجاجات بموجب المادة ٢٤ من الدستور، تمشياً مع قرارات مجلس الإدارة؛
- معالجة طلبات الدعم المتعلقة بتنفيذ أحكام العمل في اتفاقات التجارة والاستثمار.

٣٢. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تسهيل عمل هيئات الإشراف وإسناد الأولوية لمتابعة توصياتها على المستوى القطري؛
- تسهيل نقاشات هيئات الإشراف المتعلقة بطرق العمل، بهدف دعم إدخال تحسينات متواصلة عليها؛
- تحديث طرائق تقديم التقارير المنتظمة على نحو تدريجي بغية تسهيل مشاركة الدول الأعضاء والتعلم بين الأقران عن طريق توليد بيانات متاحة للجمهور بشأن الممارسات المتوافقة؛
- مواصلة إصدار التقارير السنوية عن المؤشر ٨-٨-٢ لأهداف التنمية المستدامة بشأن حقوق العمال - ومواصلة تنقيحه - باتباع المنهجية التي وافق عليها المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل في عام ٢٠١٨ والتي أقرها مجلس الإدارة، وضمان تحسين فهم المنهجية المذكورة ودلالات مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٨-٨-٢، في صفوف الهيئات المكونة وموظفي منظمة العمل الدولية على حد سواء؛
- مواصلة تنمية قدرات الهيئات المكونة الثلاثية وأعضاء السلطة القضائية وسلطات تسوية نزاعات العمل والخبراء القانونيين بالتعاون مع مركز تورينو.

### الحصيلة ٣-١ زيادة قدرة الهيئات المكونة والشركاء وأصحاب المصلحة على المشاركة في العمل المعياري

٣٣. يشكّل بناء قدرة الهيئات المكونة الثلاثية على المشاركة على نحو كامل وفعال في جميع مراحل الدورة المعيارية، أمراً حاسماً من أجل ضمان تأثير المعايير في جميع الأوضاع وفيما يتعلق بجميع العمال الذين يحتاجون إلى الحماية. وبغية تعزيز اتساق السياسات في النظام متعدد الأطراف، يتعين على منظمة العمل الدولية أيضاً أن تبني قدرة الهيئات المكونة والشركاء وأصحاب المصلحة على امتلاك معايير العمل الدولية واستخدامها وتطبيقها عند صياغة استراتيجيات الانتعاش الوطنية وتطويرها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التواصل وتفاقم المعارف واستثارة الوعي.



٣٤. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- إجراء مشاورات ثلاثية بشأن مقترحات التصديق والتطبيق وتنمية قدرة الشركاء الاجتماعيين على المشاركة بفعالية والتوصل إلى توافق لا سيما فيما يتعلق بتوصيات الفريق العامل الثلاثي المعني بآلية استعراض المعايير؛
- المشاركة في عمليات وضع المعايير، بما في ذلك المعايير المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين؛
- تسهيل المشاورات الثلاثية بشأن المسائل المتعلقة بالمعايير تمشياً مع اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)؛
- المشاركة مع نظام الإشراف بأسلوب فعال وفي الوقت المناسب، بما في ذلك عن طريق تقديم تقارير منتظمة من جانب الحكومات وتقديم الملاحظات من جانب الشركاء الاجتماعيين؛
- تعزيز تعميم معايير العمل الدولية بصورة مستمرة في أطر الأمم المتحدة للتعاون والبرامج القطرية للعمل اللائق بالتعاون مع مركز تورينو، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين وجميع الفئات الخمس للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٣٥. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تسريع الفحص الثلاثي الذي يجريه الفريق العامل الثلاثي المعني بآلية استعراض المعايير على مجموعة المعايير الحالية، بما في ذلك عن طريق تطبيق خطة محتملة محددة زمنياً بغية استكمال الاستعراض قبل عام ٢٠٢٨؛
- وضع خيارات من أجل مبادرات تكمل مجموعة معايير العمل الدولية كي تواكب عالم العمل المتغير والتحديات الماثلة أمام سلاسل التوريد والإمداد العابرة للحدود والفجوات في التنفيذ والظروف الوطنية، سواء عن طريق اتخاذ تدابير معيارية جديدة أو تنقيح التدابير الحالية، أم عن طريق وضع مبادئ توجيهية وأدوات إضافية؛
- مواصلة تعزيز الشراكات والتحالفات مع منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية (بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث) والمؤسسات المالية الدولية بغية دعم الهيئات المكونة في جهودها المبذولة من أجل إنفاذ المعايير، بما في ذلك تعليقات هيئات الإشراف مع إيلاء اهتمام خاص لجميع الفئات الخمس للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- إحصاء المبادرات التنظيمية والتدابير المعيارية وتحليلها وتحليل أثرها المحتمل على العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، فضلاً عن تعليقات هيئات الإشراف في هذا الخصوص.

#### الحصيلة ١-٤ زيادة قدرة الهيئات المكونة والشركاء وأصحاب المصلحة على احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وتحقيقها

٣٦. كان من شأن إدراج مبدأ بيئة عمل آمنة وصحية كواحد من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل أن جدد الزخم من أجل تعزيز سياسات قائمة على الحقوق في مجال العمل والتجارة والاستثمار على المستويين الوطني والدولي وعلى طول سلاسل التوريد والإمداد. وسوف تنتهز منظمة العمل الدولية الفرصة التي أتاحتها هذا الحدث من أجل تنشيط الترويج لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (١٩٩٨)، بصيغته المعدلة عام ٢٠٢٢ (إعلان عام ١٩٩٨، بصيغته المعدلة) واستعراضه السنوي وتنفيذه. وستقوم بتنفيذ استراتيجية متعددة الجوانب في كامل مراحل برنامج العمل، لا سيما بموجب النتائج ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٧، بغية دعم الهيئات المكونة الثلاثية في اتخاذ إجراء منسق يرمي إلى معالجة أوجه قصور المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بواسطة الجمع بين تنمية المعارف وبناء القدرات والتعاون الإنمائي والاستفادة من الابتكارات والشراكات والتوعية والتواصل وحشد الموارد، بما في ذلك عن طريق مبادرة "مختبر المسرع ٧-٨" وغيرها مثل مبادرة التوظيف العادل التابعة لمنظمة العمل الدولية.

٣٧. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية، مع إيلاء اهتمام خاص للسكان المستضعفين في سلاسل التوريد والإمداد والاقتصادات غير المنظمة والريفية وفي حالات الأزمات:

- إطلاق حملة من أجل تحقيق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية باعتبارهما حجر الزاوية في إرساء عقد اجتماعي متجدد؛
- إطلاق مبادرات تهدف إلى احترام جميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل التي يعزز بعضها بعضاً وترسيخها وتحقيقها، مع إيلاء اهتمام خاص لبيئة عمل آمنة وصحية وعدم التمييز والحرية النقابية والمفاوضة الجماعية؛

• تعزيز قدرات الهيئات المكونة والأطر القانونية والبيانات والمعارف، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي وتقاسم الخبرات، بغية دعم عملية وضع السياسات القائمة على البيانات من أجل معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء عمل الأطفال والعمل الجبري، بهدف تسريع إحراز التقدم نحو تحقيق الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، من خلال نداء ديربان من أجل اتخاذ الإجراءات للقضاء على عمل الأطفال والتحالف ٨-٧ والمبادرات الإقليمية والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري وأكثر وشبكات الأعمال (لا سيما منصات عمل الأطفال وشبكة الأعمال العالمية المعنية بالعمل الجبري، التابعة لمنظمة العمل الدولية).

٣٨. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إطلاق حملات من أجل التصديق على جميع المعايير الأساسية، لا سيما اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨) والاتفاقيتان رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧ وبروتوكول عام ٢٠١٤ التابع لاتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ وإعداد خطة عمل ثلاثية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل للفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠، استناداً إلى نتيجة المناقشة المتكررة في المؤتمر (٢٠٢٤)؛
- إثراء المعارف العالمية والمنتجات البحثية والإرشادات السياسية المحدثة بشأن التدخلات التي تعزز بعضها بعضاً وتتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ وضع تقديرات عالمية جديدة بشأن عمل الأطفال للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ وأدوات من أجل تقييم أوجه القصور، بما في ذلك إيجاد بيئة عمل آمنة وصحية ومستودع مرجعي بشأن الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، باعتبار ذلك متابعة لنداء ديربان من أجل اتخاذ الإجراءات للقضاء على عمل الأطفال؛
- تدعيم الشراكات واستحداث الابتكارات وبناء القدرات من خلال التحالف ٨-٧ والإئتلاف الدولي للمساواة في الأجور وأكاديمية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والمبادرات الإقليمية وشبكات الأعمال؛
- تعزيز دعمها المقدم إلى الاستعراض السنوي لإعلان عام ١٩٩٨، بصيغته المعدلة وإسناد أولوية كبرى للمساعدة التقنية التي تطلبها الدول الأعضاء في تقاريرها السنوية.

#### الحصيلة ١-٥ زيادة قدرة الهيئات المكونة والشركاء وأصحاب المصلحة على تطبيق معايير العمل الدولية القطاعية ومدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية والأدوات

٣٩. في حين أنّ التحديات والفرص الماثلة أمام تحقيق العمل اللائق تتفاوت بشدة باختلاف القطاعات، ستعكف منظمة العمل الدولية على مساعدة الهيئات المكونة في تحسين تطبيق معايير العمل الدولية القطاعية وقواعد الممارسات والمبادئ التوجيهية والأدوات، بغية تعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق وتحسين القدرة على الصمود في قطاعات اقتصادية محددة.

٤٠. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تحديد القطاعات المستهدفة حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في كل بلد، على سبيل المثال القطاعات التي تضررت بسبب أزمات متنوعة والقطاعات التي تتمتع بإمكانات كبيرة في زيادة فرص تحقيق العمل اللائق؛
- صياغة تشريعات وسياسات وبرامج وطنية لتنفيذ معايير منظمة العمل الدولية وأدواتها الخاصة بكل قطاع، من قبيل مدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية التي وافق عليها مجلس الإدارة، بما في ذلك عن طريق مبادرات تنمية القدرات؛
- إدراج معايير وأدوات خاصة بكل قطاع في أطر السياسات الوطنية والخطط والاستراتيجيات القطاعية والصناعية، بما في ذلك أطر الأمم المتحدة للتعاون والبرامج القطرية للعمل اللائق وخطط العمل الرامية إلى الانتعاش من الأزمات.

٤١. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إعداد مدونات ممارسات ومبادئ توجيهية قطاعية جديدة وأدوات أخرى وتسهيل اجتماعات الخبراء القطاعية والاجتماعات التقنية التي يوافق عليها مجلس إدارة مكتب العمل الدولي ويضمن تنفيذ استنتاجاتها؛
- تنفيذ برامج تنمية القدرات الخاصة بكل قطاع، بما في ذلك بالتعاون مع مركز تورينو؛
- تعزيز التصديق على المعايير والأدوات الخاصة بكل قطاع وتطبيقها، بما في ذلك عن طريق إبرام شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات متعددة الأطراف والآليات التنسيق؛

- نشر المعارف بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة فيما يتعلق بتطبيق معايير العمل الدولية وغيرها من الأدوات في قطاعات اقتصادية محددة من أجل الاستجابة للآزمات وتحقيق الانتعاش والقدرة على الصمود، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين؛
- دعم الأقاليم في تحليل التحديات والفرص في مختلف القطاعات الاقتصادية وتحديد القطاعات المستهدفة في الأقاليم والبلدان.

## النتيجة ٢: هيئات مكونة ثلاثية قوية وتمثيلية ومؤثرة وحوار اجتماعي فعال

### الاستراتيجية

- ٤٢. تتطلب الإدارة السديدة الفعالة لسوق العمل وجود منظمات أصحاب عمل ومنظمات قطاع أعمال ومنظمات عمال تتسم بأنها قوية ومستقلة وديمقراطية، كما تتطلب وجود نظم لإدارة العمل تكون فعالة ومسؤولة وشاملة، تستند إلى قوانين عمل مُحكمة وحوار اجتماعي سليم. ويتجاوز أثر هذه المؤسسات مكان العمل إذ إنها تسهم أيضاً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأوسع نطاقاً وتعزز قيام مجتمعات مسالمة وشاملة وقادرة على الصمود.
- ٤٣. وتظل منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال أساسية من أجل بناء مجتمعات ديمقراطية، لا سيما في البيئات الصعبة التي يكون فيها احترام الحقوق الأساسية في العمل موضع شك. وهي من العوامل المشجعة على اتخاذ إجراءات منسقة في منشآت القطاع الخاص وعلى تعزيز حقوق العمال وتؤدي دوراً رئيسياً في الحفاظ على عقد اجتماعي فعال يمكن المنشآت والحكومات والعمال والمجتمع من التعاون والازدهار سوياً.
- ٤٤. وتحفز مؤسسات إدارة العمل عمليات تشريعية تشاركية تلبى تطور الاحتياجات في عالم العمل وتضمن الامتثال. ويسهم الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي، بما في ذلك الاعتراف الفعلي بالحقوق في المفاوضات الجماعية، في التنمية المستدامة، وهما ركنان أساسيان من أركان المجتمعات والاقتصادات الحديثة والشاملة.
- ٤٥. وتشكّل المؤسسات القوية والحوار الاجتماعي الفعال بالاقتران مع العمل المعياري، حجر الأساس والوسيلة الكفيلة بتحقيق ملكية الهيئات المكونة وتنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية واستدامته، ضمن جميع النتائج.
- ٤٦. وسيجري تعزيز القدرة المؤسسية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، عن طريق دعم مقدم من برنامج مخصص، من أجل إعلاء قيمة أعضائها الحاليين والمحتملين والمساهمة في إدارة سديدة فعالة وشاملة للعمل ورسم معالم السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وستقوم منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال بما يلي: دعم التغيير من خلال توفير الريادة الفكرية والرؤى والمعلومات لأعضائها؛ رسم معالم التغيير عن طريق المشاركة مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية وغيرها من صنّاع القرار؛ قيادة التغيير من خلال ضمان أن تلبى الحلول السياسية احتياجات الأعضاء والمجتمع ككل.

### ◀ برنامج مخصص لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال

يهدف هذا البرنامج المخصص إلى تسخير كامل إمكانات منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال وتمكينها من توفير السياسات والبيئة المؤسسية اللازمة سعيًا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة. وسيركز العمل على وجه الخصوص على ما يلي:

- تسهيل أنشطة منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال على مستويات مختلفة كي تشارك في إيجاد حلول وتدابير سياسية مشتركة، بما في ذلك استثارة الوعي والتوعية، تهدف إلى دفع التقدم نحو تحقيق برنامج عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة؛
- تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة عن طريق زيادة ريادة منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومشاركتها مع الجهات الفاعلة الوطنية والعالمية في مجالات العدالة الاجتماعية وتغيير المناخ والتنوع والمساواة والإدماج وحالات الكوارث والاستراتيجيات البيئية والاجتماعية واستراتيجيات الإدارة السديدة؛
- توسيع قاعدة المعارف والموارد بغية معالجة السياسات والبيئات المؤسسية غير المواتية ودعم منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال بهدف تسخير قيمها المؤسسية باعتبارها عوامل مساهمة ومحركات رئيسية للتغيير الإيجابي في عالم العمل؛
- تحسين فعالية منظمات العمال وقوتها التمثيلية وقدرتها على اعتماد طرق ابتكارية وزيادة التنوع في صفوف أعضائها، من خلال التدريب والتعليم في مجال معالجة الانتقالات التكنولوجية والبيئية والعدالة عن طريق الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية؛
- تعزيز قدرة منظمات العمال على وضع سياسات متكاملة والتفاوض بشأنها ورصدها وتقييم فعالية العمل اللائق وإجراءات التنمية المستدامة وعملياتها على مختلف المستويات.

- ٤٧. وسيجري دعم السلطات العامة في تأدية دورها المحدد عن طريق مؤسسات قوية وفعالة لإدارة العمل، تشمل سوق العمل بأكمله، بما في ذلك الاقتصاد غير المنظم، وتضمن إعداد السياسات والتشريعات المعنية وتطبيقها.
- ٤٨. وسيجري تحسين القدرات القانونية والمؤسسية لدى الدول الأعضاء من أجل إرساء أو تعزيز حوار اجتماعي فعال ونظم منع نزاعات العمل وتسويتها، مما يتيح للجميع الحصول على العدالة ويكون بمثابة وسيلة من أجل تعزيز علاقات عمل متناغمة. وسوف يُوسع نطاق الحوار الاجتماعي كي يشمل إعداد سياسات العمل والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنفيذها.
- ٤٩. وسيضمن العمل إجراء تقييمات لاحتياجات الهيئات المكونة وبيئات عملها باعتبار ذلك أساساً تقوم عليه أهداف طويلة الأجل بشأن تنمية المهارات المؤسسية.
- ٥٠. تحسين الامتثال للتشريع الوطني تمثيلاً مع معايير العمل الدولية، بما في ذلك المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، عن طريق تقديم المساعدة التقنية إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال وإدارات العمل، بما في ذلك إدارات تفتيش العمل، في حين سيكون من شأن استخدام أدوات التشخيص وبناء القدرات التي يعدها المكتب، أن يُحسن سبل الوصول إلى العدالة. وسوف تدرج في هذا العمل معايير العمل الدولية وتوصيات الفريق العامل الثلاثي المعني بألية استعراض المعايير والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسات. وستوفر هذه الحزم الدعم للأنشطة المنفذة بموجب النتائج السياسية الأخرى. وسيجري تعزيز التعاون المتزايد مع منظمات المجتمع المدني التي تتقاسم قيم نقابات العمال وشبكات الأعمال والنظام متعدد الأطراف وشركاء التنمية ومؤسسات البحوث والتعليم، بما فيها الجامعات.
- ٥١. وبغية تعزيز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، ستدعم منظمة العمل الدولية منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال في تحسين تمثيل النساء في المناصب الريادية والمتعلقة بالإدارة السديدة لديها وتزويد الأعضاء بمعلومات عن التنوع الجنساني والمساواة بين الجنسين والإدماج. وسيتناول الحوار الاجتماعي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، بما في ذلك في عمليات المفاوضة الجماعية والتمثيل.
- ٥٢. وسيجري دعم الهيئات المكونة الثلاثية ومؤسسات الحوار الاجتماعي عن طريق حزم شاملة ومكيفة مع احتياجاتها من أجل بناء القدرات، بما في ذلك المشورة السياسية والتوعية والتدريب، فضلاً عن منتجات وأدوات المعارف العالمية بغية مساعدتها على المشاركة في الجهود الرامية إلى تحسين نموذج الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي من أجل تحقيق إدارة سديدة شاملة وفعالة في العمل. كما سيُبدل المزيد من الجهود بغية ضمان فعالية الهيئات المكونة في رسم معالم عمليات الأمم المتحدة وغيرها من العمليات متعددة الأطراف والتأثير فيها، لا سيما بالعمل مع الفرق القطرية للأمم المتحدة.

## محور تركيز منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

### الحصيلة ١-٢ زيادة القدرة المؤسسية لدى منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال كي تكون قوية ومستقلة وتمثيلية

٥٣. تحتل منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال مركزاً محورياً في حشد أصوات منشآت القطاع الخاص بوصفها المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف وتحقيق العمل اللائق، وهي مكوّن لا غنى عنه من مكونات الإدارة السديدة الديمقراطية والشاملة. وتضطلع منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال بدور أساسي في قيادة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والدعوة إلى وضع سياسات تشجع قيام بيئة مؤاتية من أجل المنشآت المستدامة وتقاسم الازدهار. وتستدعي ممارسة هذا الدور بفعالية: تعزيز استقلالية منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال وجودة إدارتها السديدة؛ زيادة التحالفات مع الشركاء المتوافقين في الأفكار، مثل منظمات قطاع الأعمال التمثيلية الأخرى؛ توسيع نطاق عضويتها كي تحسن قدرتها التمثيلية. وسيكون من اللازم تحسين قدرات منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال على تلبية احتياجات أعضائها من خلال إدارة سديدة تنظيمية وأداء وظيفي يتسم بالشمول والشفافية، وتوفير الخدمات الملائمة. ومن شأن التحول الرقمي وزيادة القدرة على جمع بيانات سوق العمل والبيانات الاقتصادية وتحليلها أن يمكّن منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال من تكوين المزيد من الرؤى الاستراتيجية ضمن مجموعة متنوعة من المجالات السياسية، بما في ذلك تحديات عالم العمل، وتحسين مواءمتها وتأثيرها.

٥٤. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع مركز تورينو، منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال في النواحي التالية:

- زيادة صفتها التمثيلية وقدرتها على أن تنوب عن القطاع الخاص ككل في إسماع صوته؛
- الدعوة إلى وضع إصلاحات سياسية قائمة على البيانات والبيانات تفضي إلى إدخال التحسينات على بيئة الأعمال ونمو الإنتاجية، عن طريق البحوث والاتصالات كي تبرز أولويات القطاع الخاص وتدعم برنامج التنمية بنطاقه الأوسع؛
- جعلها منظمات عالية الأداء وحسنة الإدارة وقادرة على الصمود عن طريق عمليات المسح التنظيمي وتقييمات القدرة وتنمية الموارد البشرية؛
- إعداد خدمات كبيرة الأثر وقائمة على الاحتياجات؛ دعم القدرة التنافسية لقطاع الأعمال على المدى الطويل؛ التصدي للتحديات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالإدارة السديدة؛
- جعلها منظمات قائمة على البيانات من خلال تشجيع ثقافة الابتكار التي تضع البيانات في صميم استراتيجية منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال وعملية صنع القرار لديها؛
- المشاركة في عمليات التنمية في الأمم المتحدة والتأثير فيها، بما في ذلك أطر الأمم المتحدة للتعاون والتحليلات القطرية المشتركة.

٥٥. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بالتنسيق مع مركز تورينو، بما يلي:

- إعداد منتجات معرفية عالمية يمكن مواءمتها مع السياقات المحلية وتدعم منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال في برنامجها السياسي وتقديم خدماتها، مع إيلاء اهتمام خاص لمواضيع تعزز المصالح المشتركة بين قطاع الأعمال والمجتمع مثل نمو الإنتاجية على المستويين الجزئي والكلّي وإتاحة بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة والسمة المنظمة والحماية الاجتماعية والمهارات وسلاسل التوريد والإمداد والانتقال إلى اقتصاد خالٍ من الكربون وعلاقات مكان العمل وحراك اليد العاملة وأشكال العمل المتنوعة والتحول التكنولوجي والتنوع والإدماج؛
- تكوين موارد من أجل تحسين القدرة التمثيلية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال عن طريق تصميم نماذج تجذب المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر وإدماج أشكال جديدة من الأعمال أو القطاعات وتصميم طرق من أجل إبرام تحالفات مع الشركاء المتوافقين في الأفكار والجهات الفاعلة الاقتصادية غير المنظمة بغية تحقيق الأهداف المشتركة؛
- استحداث أدوات تعزز التنوع بين الجنسين وإدماج قضايا الجنسين في هياكل الإدارة السديدة في منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال وتحافظ على استقلاليتها المؤسسية والتشغيلية؛

- إجراء بحوث عالمية، باعتبار ذلك متابعة لإعلان المؤمية، تتناول دور أصحاب العمل في مناصرة العدالة الاجتماعية والديمقراطية من خلال الدعوة إلى تطبيق القانون والإدارة السديدة الجيدة على المستويين الوطني والدولي، فضلاً عن دورهم في دعم النمو الشامل والتنمية المستدامة؛
- توفير منافذ من أجل مشاركة منظمة العمل الدولية مع القطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق مبادرات مثل شبكة الأعمال العالمية بشأن العمل الجبري التابعة لمنظمة العمل الدولية.

## الحصيلة ٢-٢ زيادة القدرات المؤسسية والتقنية والتمثيلية لدى منظمات العمال وتعزيز تأثيرها في السياسات

٥٦. سيكون صوت منظمات العمال وقدرتها التمثيلية حاسمين في الجهود المبدولة من أجل بناء مجتمع أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود وتمحوراً حول الإنسان. وسيتواصل تعزيز ودعم قدرتها على وضع استراتيجيات ابتكارية وتنفيذها بشأن التمثيل والتأثير على السياسات، تمثيلاً مع اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ ورقم ٩٨، مما يمكنها من انتهاز الفرص التي تتيحها التحولات التكنولوجية والتصدي للتحديات الناجمة عنها، بما في ذلك توسع نطاق عمل المنصات. وسيجري تعزيز التكافؤ في الحصول على الفرص وفي الارتقاء الوظيفي، لا سيما في صفوف النساء والشباب، من خلال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وفي إطارهما. وسيقدم الدعم إلى منظمات العمال، باعتبارها من العناصر الفاعلة في التغيير، بغية التأثير في سياسات العمل والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق عمليات أطر الأمم المتحدة للتعاون. وسيجري بالتعاون مع مركز تورينو، إعداد حزم المشورة السياسية والتوعية وبناء القدرات والتدريب، فضلاً عن منتجات وأدوات معرفية عالمية، بغية دعم مشاركة نقابات العمال في الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية الثنائيين والثلاثيين والعمليات والآليات السياسية الأخرى. كما ستدعم هذه الحزم العمل المنفذ بموجب النتائج الأخرى. وسيحرص العمل أيضاً على إبرام الشراكات والتحالفات، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وإرساء عقد اجتماعي متجدد، فيما بين النقابات وكذلك مع الحكومات وأصحاب العمل والفئات الأخرى على جميع المستويات.

٥٧. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية منظمات العمال في النواحي التالية:

- تحديد الفجوات في الإدارة السديدة والقوة المؤسسية/ التنظيمية وتوفير الخدمات والقدرة التمثيلية من منظور يراعي نوع الجنس والشباب وتعزيز النهج الجديدة، بما في ذلك عن طريق الوسائل الرقمية واستراتيجيات الاتصالات؛
- وضع استراتيجيات وخطط عمل يتجلى فيها التنوع في القوة العاملة وتتناول الأشكال الجديدة من تنظيم العمل وعلاقات الاستخدام، مثل تلك الناشئة في الاقتصاد الرقمي؛
- صياغة حلول وخطط عمل ومقترحات سياسية تراعي معايير العمل الدولية المعنية، بغية معالجة أوجه العجز في العمل اللائق، لا سيما تلك التي يواجهها العمال في الاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الريفي وسلاسل التوريد والإمداد، بالتركيز على النساء والشباب؛
- إعداد ومناصرة مقترحات سياسية متكاملة وتمثيل العمال في النقاشات السياسية على كافة المستويات ورسم معالم الانتقالات العادلة والعقد الاجتماعي الجديد؛
- رصد وتقييم وتحديد المشاركة في السياسات والبرامج وفي نتائجها على جميع المستويات، بما في ذلك في الأطر متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، بغية تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠.

٥٨. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- توثيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالإدارة السديدة الداخلية والنماذج التنظيمية والمشاركة الرقمية من جانب منظمات العمال، بما في ذلك فيما يتعلق بالتوعية والاتصالات؛
- استحداث ونشر حزم من المنتجات والأدوات المعرفية الجديدة، وتطوير الموجودة منها، بشأن مجالات سياسية محددة (على سبيل المثال: الموجزات السياسية؛ الأدوات الرقمية؛ كتيبات التدريب والدورات التدريبية الافتراضية/ المختلطة بما في ذلك بالتعاون مع مركز تورينو)؛
- إعداد ونشر منتجات وأدوات معرفية محددة تتعلق بتنسيق السياسات واتساقها؛
- تحديد وتنفيذ برامج تدريب المدربين المتعلقة بالمجالات السياسية ذات الأولوية، بما في ذلك بالتعاون مع مركز تورينو؛
- توثيق العمليات والنتائج السياسية التي أثرت فيها منظمات العمال على جميع المستويات.

### الحصيلة ٣-٢ زيادة قدرة الدول الأعضاء على جعل الحوار الاجتماعي أكثر تأثيراً وجعل مؤسسات وعمليات علاقات العمل أكثر فعالية

٥٩. يتوقف تحقيق نموذج ناجح للإدارة السديدة الجيدة في عالم العمل ووجود عقد اجتماعي متجدد، على مشاركة الحكومات في الجهود التي تبذلها منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال ومدى فعالية مشاركتها، من خلال الحوار الاجتماعي، من أجل وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تتجاوب مع التحديات والفرص الراهنة والناشئة في عالم العمل. ولا بد من إسماع أصوات جميع أصحاب العمل والعمال وأخذها في الاعتبار في عملية صنع السياسات، إلى جانب احترام استقلاليتهم. ويجب أن يتمتع هؤلاء العمال وأصحاب العمل بكامل حقهم في الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بحقهم في المفاوضة الجماعية باعتبارهما شرطين مسبقين أساسيين للحوار الاجتماعي. كما أنّ من المطلوب وجود أطر تنظيمية حديثة وعادلة توفر للجميع الحماية اللازمة وسبل الوصول إلى العدالة. ومن هذا المنطلق، ستعكف منظمة العمل الدولية، بدعمها البحوث القائمة على الأدلة، على تمكين الدول الأعضاء في النواحي التالية: "١" تعزيز شمولية الحوار الاجتماعي وفعاليتها، بما في ذلك المفاوضة الجماعية، على جميع المستويات؛ "٢" إرساء أو تعزيز نظم منع نزاعات العمل وتسويتها فيما يتعلق بالنزاعات الفردية والجماعية.

٦٠. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تقييم شمولية مؤسسات الحوار الاجتماعي وفعاليتها ووضع سياسات وبرامج تحسّن أثرها؛
- معالجة المعوقات التي تواجهها الفئات المستبعدة والممثلة تمثيلاً ناقصاً من أصحاب العمل والعمال، مما يمكّن منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال وكذلك الحكومات من ضمان تلبية احتياجاتها ومصالحها بالكامل في عمليات وآليات الحوار الاجتماعي؛
- تعزيز الحق في الحرية النقابية وترسيخ عمليات المفاوضة الجماعية ونتائجها وتعزيزها، من أجل تحسين ظروف العمل والانتقالات العادلة؛
- دعم التعاون في مكان العمل في سبيل تعزيز المشاورات والحوار وأماكن العمل الآمنة والمنتجة تمشياً مع معايير منظمة العمل الدولية؛
- توفير المشورة القانونية والسياسية من أجل إرساء أو تعزيز الأطر التنظيمية لعلاقات العمل ونظم منع النزاعات وتسويتها.

٦١. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تحسين قاعدة المعارف من أجل دعم العمل المتعلق بالحوار الاجتماعي وعلاقات العمل، على وجه الخصوص عن طريق التحديث المستمر لقاعدة بيانات منظمة العمل الدولية بشأن علاقات العمل ومستودع المعارف المتعلقة بالحوار الاجتماعي العابر للحدود وقاعدة بيانات مؤسسات الحوار الاجتماعي؛
- إعداد طبعة جديدة من التقرير الرائد بشأن الحوار الاجتماعي ومنتجات معرفية أخرى، بما في ذلك بشأن نُظم منع نزاعات العمل وتسويتها ودور وشمولية الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل في تحقيق نتائج مستدامة ضمن جميع المجالات السياسية التي يشملها برنامج منظمة العمل الدولية؛
- تنفيذ برامج تنمية القدرات المتعلقة بالحوار الاجتماعي وسبل الوصول إلى العدالة وإرساء علاقات عمل متينة، بالتعاون مع مركز تورينو وشركاء آخرين؛
- إعداد أدوات من أجل التوعية والتدريب وأدوات سياسية بغية تعزيز قدرة الهيئات المكونة على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة وبغية ضمان تعميم الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي على نحو فعال في جميع المجالات السياسية التي يشملها عمل منظمة العمل الدولية وفي البرامج القطرية للعمل اللائق وفي أطر الأمم المتحدة للتعاون.

### الحصيلة ٤-٢ زيادة القدرة المؤسسية لدى إدارات العمل

٦٢. تشكّل إدارات العمل الفعالة ونظم التفتيش التابعة لها، عناصر حاسمة من أجل تحقيق العمل اللائق وإرساء عقد اجتماعي جديد. ويتطلب ذلك وجود علاقات صناعية متينة ووضع السياسات بأسلوب تشاركي وقائم على البيانات وإرساء أطر تنظيمية مناسبة والامتنال للتشريع الوطني واتفاقات المفاوضة الجماعية. وستسهم منظمة العمل الدولية في تعزيز إدارة العمل باعتبارها عنصراً محورياً في تحقيق الجودة في الإدارة السديدة لأسواق العمل واحترام القانون عن طريق استراتيجيات متعددة الجوانب تضم المشورة السياسية وتوليد المعارف ونشرها وبناء القدرات، بما في ذلك بشأن ضمان

الامتثال من خلال تفتيش العمل. كما ستبذل الجهود مع شركاء متعددي الأطراف من أجل تشجيع اعتماد نهج عالمي متسق في إدارة العمل يسترشد بمعايير العمل الدولية.

٦٣. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تقييم مؤسسات إدارة العمل وتعزيزها عن طريق تحسين الأطر والهيكل والسياسات والخطط والإجراءات التنظيمية، تمشياً مع معايير منظمة العمل الدولية ومبادئها التوجيهية ومبادئ الأمم المتحدة؛
- ضمان تعميم معايير منظمة العمل الدولية الملائمة لإدارة العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بتفتيش العمل، في الإصلاحات والاتفاقات التي يروج لها الشركاء الآخرون متعددي الأطراف؛
- إجراء إصلاحات على قانون العمل تقودها إدارات عمل فعالة، استناداً إلى عمليات استشارية ثلاثية وتمشياً مع معايير منظمة العمل الدولية والممارسة المقارنة؛
- تعزيز قدرات مفتشيات العمل وفعاليتها عن طريق تطبيق نهج امتثال استراتيجية ومنهجيات وأدوات وممارسات وكفاءات جديدة.

٦٤. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- استحداث مبادرات ومنتجات للتوعية ونشر المعارف من أجل تقويم نظم إدارة العمل وتفتيش العمل، استناداً إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومبادئها التوجيهية والتطبيق العملي لمبادئ الأمم المتحدة للإدارة الفعالة من أجل التنمية المستدامة وتقييم استخدامها؛
- قيادة أنشطة التوعية والعمل متعدد الأطراف من أجل تعزيز اتساق النهج السياسية المتبعة في المؤسسات المالية الدولية مع معايير منظمة العمل الدولية والتجارب مع آراء هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية؛
- استحداث أدوات سياسية وأدوات بناء القدرات من أجل الارتقاء بدور إدارات العمل، بما في ذلك تفتيش العمل، في نشاط الفرق القطرية للأمم المتحدة؛
- دعم الشبكات والمنصات والأحداث الإقليمية والتبادلات بين النظراء بشأن إدارة العمل وتفتيش العمل، بما في ذلك في إطار أكاديمية ودورات تدريبية يشارك في تنظيمها مركز تورينو.

### النتيجة ٣: عمالة كاملة ومنتجة من أجل انتقالات عادلة

#### الاستراتيجية

٦٥. في الوقت الذي لا تزال فيه بلدان عديدة تواجه انتعاشاً بطيئاً وغير متكافئ من الأثر الاجتماعي والاقتصادي المدّمر الذي خلفته الأزمات المتعددة ومن الضرر غير المسبوق الذي ألحقته بالعمالة وأسواق العمل، لا سيما بالنسبة إلى النساء والشباب، ظهرت مخاطر جيوسياسية واقتصادية جديدة زادت من التحديات الماثلة أمام قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على ضمان تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق. وقد أدى ذلك إلى مفاقمة الأشكال المتنوعة من أوجه انعدام المساواة، بما في ذلك في المناطق الريفية، مما ألحق الضرر بالعمال والمنشآت، لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والمنشآت العاملة في الاقتصاد غير المنظم وأشكال العمل غير الآمنة. وباتت الانتقالات أكثر صعوبة، لا سيما بالنسبة إلى تلك الفئات والمنشآت، مما يخلف أثراً سلبية طويلة الأجل على تنمية الأفراد والاقتصادات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٦٦. وفي سبيل مساعدة تلك الفئات المهتدة بأن تتخلف عن ركب الانتعاش وعن عمليات التحول الهيكلي، تحتاج البلدان إلى أطر شاملة لسياسة العمالة تكون مراعية لقضايا الجنسين والمناخ وقابلة للتكيف وذات رؤية مستقبلية وقائمة على الحقوق وملتزمة حول الإنسان، وتضم سياسات ملائمة بما في ذلك تلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية ونوعية الوظائف وتنمية المهارات والتعلم المتواصل والمنشآت المستدامة. وسيؤدي إعداد هذه الأطر وتنفيذها إلى تعزيز الصلة بين النمو الاقتصادي الشامل والعمالة اللائقة والسمة المنظمة والأجور وحماية العمال والدخل والإنتاجية. ومن شأن تسخير التكنولوجيا الرقمية وتسهيل نمو الإنتاجية وإدارة الاتجاهات الديمغرافية المتنوعة، بما في ذلك الهجرة، والاستثمار في انتقالات المناخ العادلة والقطاعات التي تتمتع بإمكانات في توليد وظائف عالية النوعية، أن يمكّن البلدان من تهيئة الظروف من أجل تحقيق مستقبل عمل يتسم بالإدماج والاستدامة والمساواة. وسوف يوفر تنفيذ هذه السياسات، باستخدام المزيج الصحيح من السياسات وتتابعها، الدعم للعمال والمنشآت والقطاعات الأشد تضرراً من الأزمات المتعددة، لا



سيما الشباب والنساء والعمال المؤقتون وغير المنظمين، بالتوازي مع تعزيز التحول الهيكلي والانتقالات طويلة الأجل نحو اقتصادات منتجة ومستدامة ومنظمة وقادرة على الصمود.

٦٧. وسيدعم نشاط منظمة العمل الدولية أيضاً مؤسسات العمل، بما في ذلك مؤسسات الحوار الاجتماعي والمهارات ونظم التعلم المتواصل وبرامج وسياسات سوق العمل، بغية تمكينها من ضمان تنفيذ أطر سياسة العمالة على نحو ناجح ومستدام وتشجيع وإرساء روابط مناسبة مع استراتيجيات التمويل الفعالة.

٦٨. كذلك، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في الحصول على المشورة السياسية المعززة عن طريق اتباع طرق محدثة ونهج أكثر فعالية تركز على تحقيق انتعاش غني بالوظائف و متمحور حول الإنسان وسياسات اقتصاد كلي مؤاتية للعمالة وعمليات تحول هيكلي، بالاستناد إلى بحوث وتحليلات محدثة وقائمة على البيانات (بما في ذلك بشأن الانتقالات العادلة). وستصبح الهيئات المكونة قادرة على توليد وتحليل واستخدام معلومات أكثر وأفضل بشأن كمية العمالة ونوعيتها وبيانات من أجل وضع السياسات القائمة على البيانات، بما في ذلك عن طريق جمع البيانات بصورة ابتكارية وعمليات تشخيص العمالة وتقييم الأثر وطرق تحليلية أخرى.

٦٩. واستناداً إلى الإرشادات الواردة في إعلانات منظمة العمل الدولية والقرارات الأخيرة التي اتخذها المؤتمر، وبناء على الدروس المستخلصة من العمل المنفذ في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والمتعلق بالاستجابات السياسية للجائحة والأزمات السابقة، ستدعم منظمة العمل الدولية عملية إعداد مجموعة من التدخلات تكون متسقة وتعزز بعضها بعضاً على المستويات السياسية والنظامية والقطاعية والبرنامجية. وفي حين أنّ أطر السياسات الشاملة ستوفر ركيزة يستند إليها عمل منظمة العمل الدولية، ستتيح الاستراتيجيات تفاعلاً أقوى بين تدخلات جانبي العرض والطلب، مما يدعم الهيئات المكونة أيضاً في استراتيجيات الارتقاء بالمهارات والتعلم المتواصل وبرامج العمالة والعمل اللائق الفعالة لصالح الشباب. وفي سياق دعم تصميم أطر السياسات الشاملة وتنفيذها، سيولى اهتمام خاص لاتباع نهج حكومي يشمل كافة المستويات بمشاركة وثيقة من قبل الشركاء الاجتماعيين وتعزيز السياسات والبرامج الموجهة نحو الفئات التي تواجه أوضاع استضعاف وتلك التي تعيش في المناطق الريفية والأوضاع الهشة. وفي هذا الصدد، ستستفيد منظمة العمل الدولية من حافظة التعاون الإنمائي الواسعة لديها بالتركيز على تعزيز العمالة وتنمية المهارات وبرامج الاستثمار، بما في ذلك عن طريق تسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية. ومن شأن اتساق متين مع العمل المنفذ بموجب النتيجة ٤ أن يسهل أوجه التآزر مع برامج وسياسات تنمية المنشآت المستدامة.

٧٠. وسيولى الالتزام بمعايير العمل الدولية كل الحرص بغية ضمان التوصل إلى الهدف الأسمى المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توفير العمل اللائق للجميع، لا سيما اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) واتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢) واتفاقية إدارات التوظيف، ١٩٤٨ (رقم ٨٨) واتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١). وسيجري إدراج حصائل البحوث وتوليد المعارف (على غرار استعراض اتجاهات العمالة العالمية بالنسبة إلى الشباب والاستعراض العالمي لسياسة العمالة) بصورة منتظمة في جهود تنمية القدرات وبغية دعم الحوار الاجتماعي الفعال. وسيجري تعزيز الشراكات والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين متعددي الأطراف. وسيظل المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل، يمثل وسيلة مهمة من أجل تعزيز النهج المتكاملة، لا سيما في البلدان ذات القدرات التقنية والمالية المحدودة.

## محور تركيز منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

### الحصيلة ٣-١ زيادة قدرة الدول الأعضاء على وضع أطر سياسة عمالة شاملة

٧١. من باب استجابة منظمة العمل الدولية للتحديات طويلة العهد التي فرضتها الأزمات العديدة وآثارها، ستعكف على تعزيز نهج الانتعاش والتحول الهيكلي المتمحورة حول الإنسان عن طريق أطر سياسة عمالة شاملة تراعي قضايا الجنسين وتشمل الجميع. وستدعم منظمة العمل الدولية، مسترشدة بالاتفاقية رقم ١٢٢ ومعايير العمل الدولية المعنية الأخرى، صياغة هذه الأطر وتنفيذها عن طريق سياسات عمالة وطنية منفصلة و/ أو تعميم أهداف العمالة اللائقة في الخطط الوطنية الإنمائية أو الاقتصادية والاستراتيجيات القطاعية، تبعاً لسياق كل بلد.

٧٢. وستركز الإجراءات السياسية المستندة إلى الحوار الاجتماعي على تعزيز اتساق السياسات المؤاتية للعمالة والمتعلقة بالاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار والسياسات الصناعية والقطاعية بغية دعم استحداث الوظائف اللائقة، بما في ذلك في الاقتصادين الأخضر والرقمي واقتصاد الرعاية والانتقالات إلى الاقتصاد المنظم، إلى جانب بذل الجهود من أجل تحسين نوعية العمالة، بما في ذلك عن طريق الحصول على الحماية الاجتماعية، وهو أمر يمكن تناوله بصورة أفضل

باتباع نهج متكامل. وسترکز هذه السياسات على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، بالموازاة مع تعزيز المساواة والإدماج على نطاق أوسع.

٧٣. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- إجراء عمليات تشخيص العمالة وتقييم الأثر من أجل تحليل الاتجاهات والانتقالات وأوجه انعدام المساواة في سوق العمل والفرص والتحديات الناشئة فيه بغية دعم وضع السياسات القائمة على البيانات، بما في ذلك في أوضاع النزاع والأوضاع الهشة، وبالتركيز على النساء والشباب؛
- تقييم أثر التحولات على سوق العمل، بما في ذلك تلك الناجمة عن الرقمنة والتحولت الديمغرافية وتغير المناخ؛
- تصميم وتنفيذ وتنقيح واستعراض سياسات عمالة وطنية شاملة تراعي قضايا الجنسين و/ أو تعميم العمالة اللائقة في استراتيجيات التنمية والاقتصاد الكلي والاستراتيجيات القطاعية على المستوى الوطني، بما في ذلك في أوضاع النزاع والأوضاع الهشة؛
- ربط سياسات العمالة باستراتيجيات التمويل، بما في ذلك أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بالترافق مع دعم إدماج الحماية الاجتماعية والسمة المنظمة والانتقالات العادلة في سياسات العمالة؛
- تعزيز قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ومؤسسات الحوار الاجتماعي بالتركيز على تنفيذ السياسات، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الوزارات.

٧٤. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إجراء بحوث جديدة وإثراء قاعدة بياناتها، بما في ذلك بشأن: تنفيذ سياسات العمالة وتمويلها؛ دور سياسات العمالة في دعم الانتقالات العادلة المتعددة؛ الاتساق بين السياسات الصناعية وسياسات الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة؛ الصلة بين الإنتاجية والعمالة اللائقة؛ التجارة والاستثمار؛ فرص العمل اللائق في الاقتصاد الرقمي؛ أوجه انعدام المساواة في سوق العمل؛
- تحسين المشورة السياسية وأدوات الإرشاد وغيرها من المنتجات المعرفية المرتبطة بمختلف مراحل دورة سياسة العمالة، بما في ذلك بشأن الاقتصاديين الأخضر والرقمي واقتصاد الرعاية؛
- تحسين القدرة المؤسسية لدى الهيئات المكونة عن طريق التدريب والتعلم بين النظراء بالتعاون مع مركز تورينو، بما في ذلك بشأن عمليات تشخيص العمالة وتقييم أثرها، وتصميم السياسات وتنفيذها وتمويلها؛
- دعم تنفيذ استراتيجية المسرع العالمي للأمم المتحدة بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل؛
- دعم الشراكات وتشجيع ترويج الاتفاقية رقم ١٢٢ وتوصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥ (رقم ٢٠٤) وتوصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥).

### الحصيلة ٢-٣ زيادة قدرة الدول الأعضاء على إرساء نُظم للمهارات والتعلم المتواصل تكون شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود

٧٥. إنَّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسبب باجتماعها تعاضم حالات عدم تطابق الوظائف والمهارات والطموحات وتزيد من أوجه انعدام المساواة. وتساعد المهارات والتعلم المتواصل جميع العمال على تطوير مساهمهم الوظيفي والانتقال إلى وظائف ومهام جديدة والتكيف معها، وتساعد المنشآت على زيادة إنتاجيتها وقدرتها على الصمود والبلدان على تحقيق التحول الهيكلي الشامل والتنمية المستدامة.

٧٦. واسترشاداً باستنتاجات مؤتمر عام ٢٠٢١ المتعلقة بالمهارات والتعلم المتواصل، وباستراتيجية منظمة العمل الدولية بشأن المهارات والتعلم المتواصل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٣٠ وبنتيجة مناقشة مؤتمر عام ٢٠٢٣ المتعلقة بوضع معايير التلمذة الصناعية، ستعزز منظمة العمل الدولية نظم المهارات والتعلم المتواصل الشاملة والمستدامة والقادرة على الصمود بغية تسريع تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية والعمل اللائق وتحسين الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، مما يلبي متطلبات السوق وكذلك احتياجات العمال وطموحاتهم في أن معاً. وسيكون التعلم القائم على العمل وإدماج الفئات التي تعاني من أوضاع الاستضعاف محالي عمل رئيسيين بالنسبة إلى نظم تنمية المهارات الفعالة. وستتعاون منظمة العمل الدولية مع منظمات إقليمية ووطنية مرموقة في آسيا وأفريقيا ومركز البلدان الأمريكية لتنمية المعارف في مجال التدريب المهني التابع لمنظمة العمل الدولية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل تنمية قدرات مؤسسات التدريب

والتعليم التقنيين والمهنيين عن طريق استراتيجيات وأدوات مواضيعية بشأن المهارات وتقاسم المعارف وحشد الموارد وتنفيذ مشاريع وتدخلات التعاون الإنمائي بفعالية وفي الوقت المناسب.

٧٧. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تعزيز التصديق على معايير العمل الدولية المتعلقة بتنمية المهارات والتعلم المتواصل وتطبيقها، بما في ذلك إطلاق حملة للتصديق على اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢)؛
- تعزيز قدرات الحكومات والشركاء الاجتماعيين على المشاركة في الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضات الجماعية، بشأن تنمية المهارات والإشراف على نُظم المهارات والتعلم المتواصل؛
- تسهيل إعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة بشأن المهارات والتعلم المتواصل تتسق مع سياسات العمالة والحماية الاجتماعية والسياسات العامة الأخرى؛
- تشجيع تنوع وزيادة التمويل في نُظم مهارات وتعلم متواصل مستدامة وقادرة على الصمود وتقديم تدريب مرن وقائم على الكفاءات وتقييم المهارات والاعتراف بها بغية إتاحة السلسلة في مسارات تنمية المهارات والارتقاء الوظيفي؛
- دعم وتعزيز نُظم ابتكارية من أجل التلمذة الصناعية الجيدة والتعلم القائم على العمل والتوجيه المهني والوظيفي واستباق الاحتياجات من المهارات؛
- رقمنة نُظم المهارات والتعلم المتواصل من أجل توسيع نطاقها وتحسين فعاليتها مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز وصول الفئات المحرومة إليها وتدعيم مهارات العمل الأساسية؛
- تشجيع تدخلات مرنة وشاملة وابتكارية بشأن اكتساب المهارات وإعادة اكتسابها والارتقاء بها، تتسم بوجود روابط متينة بين تنمية المهارات المنظمة وغير المنظمة وأدوات إصدار شهادات المهارات الرقمية.

٧٨. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تحديد الفجوات المعرفية الهامة في المهارات والتعلم المتواصل واستحداث منتجات معرفية ابتكارية وإدارتها وتقاسمها بمشاركة الهيئات المكونة من أجل مساعدة العمال على اكتساب المهارات وإعادة اكتسابها والارتقاء بها على نحو فعال، بالتركيز على استباق المهارات؛
- إجراء بحوث بشأن الطلب المتغير على المهارات والتعلم المتواصل وبحوث بشأن تمويل التعلم المتواصل؛
- إعداد مبادرات المهارات وتنفيذها بغية تعزيز المهارات من أجل التجارة والتنوع الاقتصادي ومن أجل الانتقالات العادلة والوظائف الخضراء ولصالح العمال في الاقتصاد غير المنظم والأشخاص الذين يعانون من أوضاع الاستضعاف والأزمات؛
- تعزيز الارتقاء بتدخلات تنمية القدرات لصالح الحكومات والشركاء الاجتماعيين وغيرهم بالتعاون مع مركز تورينو ومركز البلدان الأمريكية لتنمية المعارف في مجال التدريب المهني التابع لمنظمة العمل الدولية والمؤسسات الإقليمية والوطنية ومنصات التعلم على شبكة الإنترنت؛
- تقوية الشراكات الاستراتيجية مع شركاء التنمية بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة العالمية من أجل التعليم ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى.

### الحصيلة ٣-٣ زيادة قدرة الدول الأعضاء على صياغة سياسات واستراتيجيات وتنفيذها من أجل استحداث العمل اللائق في المناطق الريفية

٧٩. يتمتع الاقتصاد الريفي بإمكانات كبيرة في خلق وظائف لائقة ومنتجة، بيد أن الأزمات والنزاعات المتعددة والمطوّلة كشفت الستار عن ضعف نُظم الأغذية في العالم وأظهرت أوجه العجز في العمل اللائق في المناطق الريفية. وتشمل التحديات الرئيسية انتشار السمة غير المنظمة وأشكال العمل غير الآمنة وانخفاض مستويات الإنتاجية وأوجه النقص في المهارات وعدم تطابقها وغياب الحماية الاجتماعية والاستضعاف في وجه تغير المناخ. ومن الضروري معالجة تلك التحديات بغية ضمان أن يوفر الاقتصاد الريفي فرص عمل لائقة.

٨٠. وستعزز منظمة العمل الدولية قدرات الهيئات المكونة على ضمان أن تساهم أطر سياسة العمالة واستراتيجيات التنمية مساهمة فعالة في تعزيز العمل اللائق وتحسين الإنتاجية في المناطق الريفية، لا سيما بالنسبة إلى الشباب والنساء، وأن تدعم تمكينهم الاقتصادي عن طريق التعلم المتواصل والمهارات القائمة على المجتمع المحلي والانتقالات العادلة وتزيد قدرتهم على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية، بما في ذلك باستخدام الأدوات الرقمية. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز الإنتاجية الزراعية والتدريب على المهارات الريفية وروح تنظيم المشاريع وسبل العيش في الأرياف عن طريق تهيئة بيئة أعمال مؤاتية وتنفيذ معايير العمل الدولية المعنية، مما يوسع نطاق الحماية الاجتماعية ويعلي الصوت الجماعي للعمال ولأصحاب العمل الريفيين، لا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية منهم. وتتطلب الاستراتيجية الاستفادة من الموارد ومواءمة السياسات من خلال الشراكات والتركيز على الميزة النسبية.

٨١. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- إدماج تعزيز العمل اللائق وتحسين الإنتاجية في الاقتصاد الريفي ضمن السياسات والاستراتيجيات، متشياً مع معايير العمل الدولية المعنية وبإيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء ودعم إضفاء السمة المنظمة؛
- صياغة وتنفيذ تدخلات محددة الأهداف، بما في ذلك بشأن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية كي تشمل سكان الأرياف والبرامج كثيفة العمالة القائمة على الحقوق والتعلم المتواصل والمهارات القائمة على المجتمع المحلي بغية تعزيز الوظائف اللائقة في القطاع الزراعي والغذائي وقطاعات الاقتصاد الريفي الأخرى مثل السياحة والتعدين والحراجة ومصائد الأسماك؛
- تعزيز قدراتها على المشاركة في صياغة التدخلات وتنفيذها بما في ذلك عن طريق تحسين تنظيم العمال وأصحاب العمل الريفيين وتمثيلهم ومن خلال الحوار الاجتماعي الفعال؛
- دعم إضفاء السمة المنظمة في المناطق الريفية بالتركيز على الشباب والنساء.

٨٢. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تعزيز الشراكات، لا سيما مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بغية النهوض باتساق السياسات من أجل تحقيق العمل اللائق في الاقتصاد الريفي وفي نظم الأغذية المستدامة؛
- إعداد برامج بناء القدرات بشأن تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي، بالتعاون مع مركز تورينو؛
- إثراء المعارف عن طريق البحوث القائمة على البيانات، بما في ذلك عمليات تشخيص العمالة والعمل اللائق في الاقتصاد الريفي من أجل تنوير عملية وضع السياسات وتوفير الإرشاد للهيئات المكونة.

### الحصيلة ٣-٤: زيادة قدرة الدول الأعضاء على وضع برامج وخدمات فعالة وناجحة لسوق العمل من أجل دعم الانتقالات

٨٣. ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة ومزودي الخدمات في وضع برامج شاملة فيما يخص سوق العمل وإدارات التوظيف وبرامج الاستثمار كثيفة العمالة وبرامج التوظيف العامة ودعمها وتنفيذها وتقييمها، فضلاً عن تكوين فهم أفضل لأثارها على العمالة. وستكون البرامج المذكورة أساسية في ضمان الانتقالات العادلة إلى وظائف منظمة ورقمية وخضراء ووظائف الرعاية، بما في ذلك في أوضاع الهشاشة والاستجابة إلى الأزمات. وسيكون من شأن حزمة متكاملة تتماشى مع أطر شاملة لسياسة العمالة ويدعمها الحوار الاجتماعي وتجمع تلك البرامج باتساق أكبر، بما في ذلك مع سياسات الحماية الاجتماعية، أن تحسن المنافع العائدة على العمال والمنشآت.

٨٤. وستعزز منظمة العمل الدولية أيضاً قدرة إدارات التوظيف العامة على تحديث وتنفيذ خدمات فعالة متمحورة حول الزبائن، بالتركيز على الفئات المحرومة والأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وعلى دعم روح الابتكار لديها وقدراتها على الصمود. وسيواصل تعزيز السياسات الوطنية والأطر القانونية، لا سيما عن طريق الحملة الهادفة إلى تشجيع التصديق على الاتفاقيتين رقم ٨٨ ورقم ١٨١ وتنفيذهما.

٨٥. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- صياغة وتنفيذ برامج شاملة ومتكاملة بشأن سوق العمل وخدمات التوظيف لتسهيل عمليات الانتقال وسبل العيش، بما في ذلك لصالح الأفراد الأشد عرضة للاستبعاد من سوق العمل؛

- تعزيز القدرة المؤسسية لإدارات التوظيف العامة على تحديث خدماتها، بما في ذلك عن طريق الابتكار والرقمنة والشراكات وتوفير خدمات أفضل للكيانات الإقليمية والبلديات، وعلى الإدارة الفعالة لبرامج سوق العمل النشطة وإعانات البطالة والإعانات المعنية الأخرى؛
  - تعزيز قدرة الهيئات المكونة على إرساء وتنفيذ أطر سياسية وتنظيمية فعالة ومؤاتية، تكون موجهة نحو وكالات الاستخدام الخاصة؛
  - زيادة قدرة إدارات التوظيف العامة على توليد معلومات سوق العمل وتحليلها ونشرها؛
  - تعزيز المعارف والوعي والقدرة من أجل وضع نُهج استثمار فعالة ومتكاملة وكثيفة العمالة واستراتيجيات تهدف إلى تحسين أثر برامج الاستثمار العامة على العمالة (بالدرجة الأولى في البنية التحتية والمجتمع المحلي والأعمال البيئية)؛
  - تقييم برامج سوق العمل، بما في ذلك برامج التوظيف العامة، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين؛
  - تعزيز نُهج الاستثمار كثيف العمالة باعتبارها منافذ إلى النهوض بالمسائل الشاملة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والانتقالات العادلة والسلامة والصحة المهنيين وتنمية المهارات.
٨٦. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:
- زيادة المعارف وإثراء مجموعة من الأدوات والإرشادات المتعلقة ببرامج سوق العمل وبرامج الاستثمار كثيف العمالة وإدارات التوظيف من أجل تسهيل انتقالات شاملة وتنفيذ نُهج ابتكارية؛
  - تنفيذ حملة عالمية قائمة على نحو شبه كامل على شبكة الإنترنت تهدف إلى زيادة التصديق على الاتفاقيتين رقم ٨٨ ورقم ١٨١ وتنفيذهما؛
  - تقييم نتائج برامج سوق العمل وإنشاء مستودع من الممارسات الجيدة؛ تعزيز الشراكات من أجل برامج وخدمات أكثر فعالية واتساقاً، بما في ذلك برامج العمالة كثيفة اليد العاملة، ضمن الأقاليم بما في ذلك عن طريق التعاون مع الرابطة العالمية لإدارات التوظيف العامة ووكالات القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة، والاستفادة من المبادرات متعددة أصحاب المصلحة التي يضطلع فيها الشركاء الاجتماعيون بدور متميز في المسائل السياسية المتعلقة بالعمل؛
  - تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين من القطاعين العام والخاص بالتعاون مع مركز تورينو ومنظمات أخرى؛
  - تطبيق البحوث وتكييف أو إعداد النُهج والأدوات والإجراءات الهادفة إلى زيادة أثر الاستثمار العام على العمالة (من الناحية الكمية والنوعية على السواء)؛ تعزيز الشراكات وإرساؤها مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء متعددي الأطراف والجهات المانحة من أجل زيادة أثر برامجها ومشاريعها على العمالة؛
  - دعم التعلم وتنمية المعارف ونشرها وبناء القدرات الإقليمية بين بلدان الجنوب.

### الحصيلة ٣-٥ زيادة قدرة الدول الأعضاء على تعزيز العمالة اللائقة لصالح الشباب

٨٧. ترتبط فرص العمالة الجديدة المتاحة أمام الشباب اليوم بالاتجاهات الرقمية واتجاهات نزع الكربون والاتجاهات الديمغرافية التي تتطلب تنفيذ استجابات سياسية مركبة ومتكاملة، على السواء عند استحداث الوظائف الجيدة بكميات كافية للقوة العاملة وعند تنمية المهارات المطلوبة من أجل تلك الوظائف. ويتطلب انتهاز هذه الفرص وجود برامج متكاملة ومتسقة للعمالة والمهارات تتناول جانبي العرض والطلب من عمالة الشباب. وفي هذا السياق، ستتكمّل منظمة العمل الدولية على تسريع تنفيذ خطة عمل عمالة الشباب للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ عن طريق وضع المنهجيات وبناء القدرات ودعم الهيئات المكونة في تفعيل البرامج المتكاملة. وستركز الاستراتيجية على تعزيز وقيادة حزمة من التدخلات الهادفة إلى خفض معدلات الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب ومعدلات العمالة غير المنظمة في صفوف الشباب وزيادة فرص الوظائف اللائقة أمامهم.
٨٨. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:
- تصميم برامج متكاملة لعمالة الشباب والمهارات وتنفيذها واستعراضها ورصدها، بما في ذلك بالتركيز على القطاعات الخضراء والرقمية وقطاع الرعاية والقطاعات الناشئة الأخرى؛
  - تعزيز الحوار الاجتماعي ومشاركة الشباب في تلك العمليات؛

- تشخيص احتياجات العمالة والمهارات ومتطلبات التعلم المتواصل لدى الشباب، وتوقعها واستباقها، بما في ذلك في سياق الانتقالات العادلة، وتحليل المؤشرات ١-٥-٨ و ٢-٥-٨ و ١-٦-٨ و ٨-١-٨ و ١-ب-٨ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإصدار تقارير بشأنها؛
  - تعزيز انتقالات سلسلة من المدرسة إلى العمل وحلول التعلم القائم على العمل، بما في ذلك عن طريق نُظم التلمذة الصناعية الجيدة؛
  - تشجيع الجهود الوطنية الهادفة إلى توليد عمالة لائقة لصالح الشباب، لا سيما بالنسبة إلى الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الاقتصادين الريفي وغير المنظم وفي الأوضاع الهشة، من خلال إدارات التوظيف وبرامج سوق العمل النشطة (بما في ذلك تدخلات اكتساب المهارات وروح تنظيم المشاريع) وضمانات الشباب.
٨٩. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:
- استحداث أداة استشارية متكاملة وتنفيذها من أجل دعم تنفيذ برامج عمالة الشباب المتكاملة ورصدها، بما في ذلك تحسين سبل الوصول إلى المحتوى المعرفي المنسق وتبادل المعارف؛
  - تكوين منتجات معرفية بشأن عمالة الشباب ومهاراتهم، فضلاً عن الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية وحماية العمال والسلامة والصحة المهنيين، بغية تنوير هذا النهج المتكامل ودعم بناء القدرات على شبكة الإنترنت وبصيغة مختلطة ضمن مسارات تعلم منظمة بالتعاون مع مركز تورينو ومركز البلدان الأمريكية لتنمية المعارف في مجال التدريب المهني التابع لمنظمة العمل الدولية؛
  - تعزيز حوار اجتماعي شامل مع الشباب ومن أجل الشباب بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين وإطلاق حملات إقليمية من أجل مشاركة الشباب والتوعية بحقوقهم؛
  - تشجيع الشراكات العالمية في إطار المبادرة العالمية بشأن الوظائف اللائقة لصالح الشباب والمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل والاستفادة من هذه الشراكات بغية تشجيع حلول متكاملة ومساعدة انتقال الشباب في سوق العمل.

## النتيجة ٤: منشآت مستدامة من أجل تحقيق النمو الشامل والعمل اللائق

### الاستراتيجية

٩٠. يدعو إعلان المؤمية والنداء العالمي إلى تهيئة بيئة مؤاتية لروح تنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة - لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ومما لا شك فيه أنّ المنشآت المستدامة أساسية من أجل ضمان إحراز التقدم في تحقيق الأهداف والغايات الرئيسية لبرنامج عام ٢٠٣٠، مثل العمل اللائق واستحداث الوظائف والانتقال العادل إلى الاستدامة البيئية والاقتصادات والمجتمعات الشاملة، فضلاً عن زيادة الأنماط المستدامة في الإنتاج والاستهلاك.
٩١. وتمارس المنشآت أنشطتها في أسواق يتزايد فيها انعدام اليقين مما يفرض تحديات كبيرة عليها. وتترك الأزمات الحالية أثراً سلبياً أكبر وبصورة غير متكافئة على المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والمنشآت غير المنظمة. وتخلف أوجه العجز في العمل اللائق تداعيات خطيرة على العلاقات وهياكل الإدارة السديدة والأنشطة المرتبطة بالمنشآت وعمالها، بما في ذلك سلاسل التوريد والإمداد. ويتطلب العديد من المنشآت مرونة أكبر من أجل استغلال الفرص الجديدة، بما في ذلك في الاقتصادين الأخضر والرقمي، كي تكون مستدامة وقادرة على استحداث العمل اللائق. ومن شأن حزم الانتعاش والسياسات والاستثمارات الصناعية والقطاعية أن تتيح فرصاً جديدة أمام الهيئات المكونة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة ونماذج أعمال تخلق وظائف لائقة وتحقق نمواً شاملاً.
٩٢. ومن المتوقع من نشاط منظمة العمل الدولية الهادف إلى تعزيز السياسات والبيئات المؤسسية المؤاتية وتسخير إمكانات التقدم التكنولوجي والابتكار والتحول الرقمي، أن يفضي إلى زيادة في المنشآت المستدامة وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي ستكون أكبر قدرة على الصمود وأكثر شمولاً وإنتاجية ومراعاة للبيئة وتزيد فيها ريادة النساء، مما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوليد الوظائف اللائقة بموازاة الحد من السمة غير المنظمة.
٩٣. وسيسترشد تنفيذ الاستراتيجية باستنتاجات المؤتمر المتعلقة بتعزيز المنشآت المستدامة (٢٠٠٧) والاستنتاجات المتعلقة بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (٢٠٢٢). وسيستند العمل إلى أوجه التآزر مع نتائج أخرى، لا سيما بشأن العمالة (النتيجة ٣) والحماية الاجتماعية (النتيجة ٦) والحقوق في العمل (النتيجتان ١ و ٥) وسيسهم في تعزيز

القدرة التقنية للهيئات المكونة الثلاثية في جميع العمليات المعنية بما فيها الحوار الاجتماعي (النتيجة ٢). وسيجري إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، في الخدمات الاستشارية والمنتجات المعرفية وأنشطة تنمية المهارات.

٩٤. وسيكون تعزيز المنشآت المستدامة راسخاً في إطار منظمة العمل الدولية المعياري وفي معايير العمل الدولية وسيكون مترسخاً في الحوار الاجتماعي الثلاثي. وستكثف منظمة العمل الدولية نشاط ترويج إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية (إعلان المنشآت متعددة الجنسية) وستواصل تشجيع سلوك الأعمال المسؤول واحترام معايير العمل الدولية، لا سيما المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ضمن المنشآت.

٩٥. وستركز منظمة العمل الدولية على الاستجابات القائمة على الطلب والمصممة حسب احتياجات مختلف البلدان والشركاء الاجتماعيين والقطاعات الاقتصادية. ومن شأن بناء المعارف عن طريق البحوث والحلول القائمة على البيانات أن يدعم استحداث الأدوات والمنهجيات وعمليات الحوار. وستنصب الجهود المتواصلة على: تعزيز قدرة الهيئات المكونة على إنشاء وتنمية منشآت مستدامة تولد العمل اللائق بالاستفادة من تنمية الاقتصاديين الأخضر والرقمي؛ دعم رواد الأعمال من الشباب والنساء؛ تعزيز حقوق العمال وإنتاجيتهم؛ تحسين استراتيجيات التنمية المحلية؛ اتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة إضفاء السمة المنظمة على المنشآت وقدرتها على الصمود؛ تحفيز ممارسات الأعمال ومكان العمل المسؤولة والمستدامة؛ تشجيع نماذج الأعمال الابتكارية؛ وضع وتنفيذ برامج موجهة نحو فئات محددة ومهمشة.

٩٦. وسيجري تسخير دعم منظمة العمل الدولية من خلال تعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف والإقليمية والإقليمية الفرعية والمنظمات المالية والتجارية الدولية. وستشارك منظمة العمل الدولية مع القطاع المالي في حملة تهدف إلى دعم المنشآت المنتجة والمستدامة والقادرة على الصمود التي تخلق الوظائف اللائقة وتحسن ظروف العمل.

#### محور تركيز منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

#### الحصيلة ٤-١ زيادة قدرة الهيئات المكونة على تهيئة بيئة مؤاتية لروح تنظيم المشاريع والمنشآت المستدامة والعمل اللائق ونمو الإنتاجية

٩٧. إن وجود بيئة مؤاتية أمر أساسي من أجل قيام المنشآت المستدامة ونموها وتنميتها، مع مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - باعتبارها دعائم مترابطة وتعزز بعضها بعضاً. وتعتمد تلك البيئة على وجود مجموعة سياسات حسنة الصياغة والترابط وتشمل عدة ميادين منها التعليم وروح تنظيم المشاريع وأسواق العمل والمنافسة الشريفة وسيادة القانون والتمويل. وستكثف منظمة العمل الدولية عملها وتحقق تكامله من خلال اتباع نهج قائم على النظم بغية تعزيز قدرة الهيئات المكونة على تهيئة بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة، لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والمنشآت التي تقودها النساء وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

٩٨. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تقييم السياسات والأطر التنظيمية السائدة وإجراء التشخيصات بشأنها وتقييم ملاءمتها، عن طريق الحوار الاجتماعي وتمشياً مع معايير العمل الدولية، من أجل استحداث المنشآت المستدامة ودعمها والحفاظ عليها طوال دورة حياتها؛
- تحديد التحديات والفرص الكامنة ومواجهتها والاستفادة منها من أجل تحسين الإنتاجية وتنمية المنشآت وخلق الوظائف اللائقة وممارسة العمال حقوقهم وتنمية روح تنظيم المشاريع؛
- تعزيز السياسات التي تسهل حصول جميع المنشآت على التمويل، بما في ذلك المنشآت التي تقودها النساء وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وزيادة قدرة المؤسسات المالية الوطنية ومزودي خدمات تنمية الأعمال على توفير منتجات وخدمات للمنشآت المؤاتية للعمل اللائق؛
- تقوية برامج تنمية المنشآت الوطنية، لا سيما الموجهة نحو النساء، بغية ضمان شمولها وقدرتها على الصمود، ودعم السياسات الهادفة إلى تعزيز العمالة الجيدة والنمو المنتج وحقوق العمال، وبوجه خاص في اقتصاد الرقمية والاقتصاديين الأخضر والرقمي.

٩٩. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إجراء البحوث، بما في ذلك بحوث تراعي قضايا الجنسين، من أجل تحسين قاعدة المعارف المتعلقة بفعالية حزم السياسات المتكاملة بشأن المنشآت المستدامة وإيجاد طرق من أجل الاستفادة من الرقمنة والدفع قدماً بالانتقال العادل إلى الاستدامة البيئية؛

- استحداث أدوات، بما فيها أدوات مراعية للجنسين، ترمي إلى زيادة قدرة المنشآت على الصمود بالتركيز على السلامة والصحة المهنيين وإدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية الأعمال؛
- إعداد مبادرات لتنمية قدرات الهيئات المكونة في مجالات اللوائح والإصلاحات السياسية، تسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لروح تنظيم المشاريع ونمو الإنتاجية والعمل اللائق والمنشآت المستدامة؛
- توفير خدمات استشارية تقنية من أجل تحسين البنية التحتية المادية وتعزيز التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي المستدام واعتماد التكنولوجيات الجديدة والخضراء بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وصناديق المناخ والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

#### الحصيلة ٤-٢ زيادة قدرة الهيئات المكونة على إرساء منشآت أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود في سلاسل التوريد والإمداد وتشجيع سلوك أعمال مسؤول من أجل تحقيق العمل اللائق

١٠٠. تنشئ الاتجاهات التكنولوجية والبيئية والاجتماعية في العالم، بما في ذلك تلك المتعلقة بسلوك الأعمال المسؤول، فرصاً وتحديات جديدة أمام المنشآت سعياً إلى تعزيز النمو الشامل والعمل اللائق. وستعزز منظمة العمل الدولية قدرة الهيئات المكونة على دعم المنشآت في التكيف مع تلك الوقائع من خلال توفير مشورة سياسية وتقنية سديدة وقائمة على البيانات استناداً إلى معايير العمل الدولية. وستقوم منظمة العمل الدولية، مستندة إلى إعلان المنشآت متعددة الجنسية والصكوك المعنية الأخرى، بتقديم المشورة إلى المنشآت من أجل تنفيذ ممارسات سلوك الأعمال المسؤول تمثيلاً مع المبادئ والمعايير الدولية.

١٠١. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة والمنشآت في النواحي التالية:

- النهوض بالعمل اللائق والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ونمو الإنتاجية والسمة المنظمة وسلوك الأعمال المسؤول، بما في ذلك مراعاة تدابير العناية الواجبة في سلاسل التوريد والإمداد حسب مقتضى الحال؛
- تحسين جمع البيانات واستخدامها في سبيل وضع سياسات بشأن سلاسل التوريد والإمداد تكون متكاملة وقائمة على البيانات وتدعم نمواً اقتصادياً شاملاً وممارسات أعمال أكثر اخضراراً وتحقيق العمل اللائق؛
- تسهيل الحوار الاجتماعي والعمل الجماعي بغية تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء انتهاكات حقوق العمال في سلاسل التوريد والإمداد وتعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف؛
- الانخراط في حوارات وتعاون بين البلد الأصل والبلد المضيف من أجل مناقشة الفرص والتحديات الناجمة عن عمليات المنشآت متعددة الجنسية، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة مؤسسات الحوار الاجتماعي الوطنية والشركاء الاجتماعيين فيما يتعلق بمختلف أشكال الحوار الاجتماعي العابر للحدود؛
- تسهيل التعاون بين الكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك المؤسسات المالية، بغية تعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، بالتركيز على احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

١٠٢. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إصدار موجزات سياسية ومجموعة أدوات قطاعية وأدوات عملية من أجل تقاسم المعارف المقارنة والممارسات الجيدة؛
- إعداد إطار عمل ذي حجية ومصدر للبيانات والإحصاءات بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، المستقاة من الهيئات المكونة ومنظمة العمل الدولية ومصادر أخرى؛
- إجراء بحوث بشأن الممارسات الجيدة وتوثيقها وإعداد أدوات تمكّن المنشآت من الالتزام بمعايير منظمة العمل الدولية وسياساتها وتعزيز الحوار الاجتماعي والعمل الجماعي بهدف معالجة قضايا العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد ومنع النزاعات وتسويتها على المستويات الوطنية وشبه الوطنية والقطاعية؛
- تعزيز المبادئ والأدوات التشغيلية الواردة في إعلان المنشآت متعددة الجنسية وتوظيف مكتب المساعدة في منظمة العمل الدولية وشراكاتها مع المنظمات الدولية، بغية ضمان توفير الإرشاد والدعم باتساق إلى الهيئات المكونة بشأن سلوك الأعمال المسؤول.



### الحيصلة ٣-٤ زيادة الدعم المقدم إلى المنشآت - لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر - في تحقيق العمل اللائق وتحسين الإنتاجية

١٠٣. يتطلب تحقيق تنمية المنشآت المستدامة في سبيل خلق العمل اللائق، أن تستغل المنشآت التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي ونماذج الأعمال الخضراء. وستقدم منظمة العمل الدولية الدعم إلى الهيئات المكونة في تعزيز قدرة المنشآت على اعتماد التكنولوجيا وتحسين ظروف العمل والاستدامة البيئية من أجل نمو الإنتاجية وخلق العمل اللائق. وسيهدف العمل إلى تشجيع قيام حلقة إيجابية بين نمو الإنتاجية والعمل اللائق وتقاسم مكاسب الإنتاجية بين العمال وأصحاب العمل. وسيحقق ذلك عن طريق بناء قدرات الهيئات الوطنية وشبه الوطنية بما فيها منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال.

١٠٤. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تعزيز قدرة الهيئات والمؤسسات الوطنية وشبه الوطنية، بما في ذلك منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال ومنظمات العمال، على تحسين السلامة والصحة المهنية وظروف العمل الأخرى على مستوى المنشأة وتعزيز الأسواق الشاملة والتعلم المتواصل ونظم دعم روح تنظيم المشاريع وقدرة الأعمال على الصمود واستحداث الوظائف والحفاظ عليها ونمو الإنتاجية وتنمية المهارات والانتقال العادل؛
- تعزيز الإرشاد بشأن برامج النظام الإيكولوجي المعنية بالإنتاجية من أجل تحقيق العمل اللائق والارتقاء بهذه البرامج بغية تكوين كتلة حرجة من المنشآت وإعداد تشخيصات قائمة على البيانات على المستوى القطري من أجل تخطيط نمو الإنتاجية واستحداث الوظائف اللائقة؛
- تعزيز وإعداد وتنفيذ برامج تساعد المنشآت على اعتماد نماذج أعمال دائرية وتكنولوجيات أكثر مراعاة للبيئة وممارسات فعالة من حيث الطاقة والموارد؛
- تحسين وصول المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، بما في ذلك المنشآت التي تفوقها النساء والشباب والأشخاص النازحون قسراً، إلى الخدمات المالية وخدمات تنمية الأعمال بغية تقوية المهارات الإدارية وتحديثها والارتقاء بالابتكارات والمشاركة في الرقمنة وتحسين ظروف العمل وتوليد وظائف لائقة ومنتجة؛
- تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين وتقوية الحوار الاجتماعي واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بوصف ذلك وسيلة أساسية تمكّن المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر من إيجاد الحلول بهدف تحسين نمو الإنتاجية والاستدامة وخلق الوظائف اللائقة، لا سيما عن طريق الترويج لتوصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨ (رقم ١٨٩) والمعايير المعنية الأخرى.

١٠٥. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- الارتقاء بتحليل نُظم السوق من منظور الإنتاجية والعمالة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للأهداف الاستراتيجية في برنامج العمل اللائق وقضايا الجنسين وعدم التمييز؛
- بناء قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية على تحفيز نمو الإنتاجية وتنمية المنشآت الخضراء والابتكار من خلال برامج التدريب العالمية واستعراضات الأقران والتعلم والدعم المتبادلين؛
- استخدام المنصات القائمة من أجل تعزيز تنمية شاملة للمنشآت والتمكين الاقتصادي للنساء ودعم روح تنظيم المشاريع الخضراء وتحقيق العمل اللائق في الاقتصاد الأخضر؛
- إعداد وتنفيذ أدوات رقمية سهلة الاستخدام وموجهة نحو المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تُعنى بممارسات الإدارة والسلامة والصحة المهنية ونمو الإنتاجية والمفاوضة الجماعية والتعاون في مكان العمل وتحسين ظروف العمل.

### الحيصلة ٤-٤ زيادة قدرة الهيئات المكونة على تسهيل انتقال المنشآت إلى الاقتصاد المنظم

١٠٦. يسهم إضفاء السمة المنظمة على المنشآت إسهاماً مباشراً في تحقيق العمل اللائق. وهو يتطلب اتباع نهج متكامل ومنسق ضمن مختلف الوزارات الحكومية والشركاء الاجتماعيين. ولا بد من وجود تعاون قائم على مجموعة متنسقة من السياسات والاستراتيجيات واللوائح وبرامج الدعم بغية جعل عملية إضفاء السمة المنظمة على المنشآت أكثر سهولة وأشد اجتذاباً. وسيدعم المكتب الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ النهج المتكاملة بشأن إضفاء السمة المنظمة على المنشآت بغية تحقيق العمل اللائق. ويتضمن ذلك تبسيط عمليات تسجيل المنشآت ورقمنتها ومنح حوافز فعالة وتنفيذ برامج التوعية والتدريب وتعزيز الشراكات من أجل زيادة التنسيق وأوجه التآزر بين الجهات الفاعلة في النظام الإيكولوجي لإضفاء السمة المنظمة

على المنشآت. وسترتبط الإجراءات بالبحوث والمنتجات المعرفية الأخرى المندرجة تحت نتائج أخرى، لا سيما بشأن معايير العمل الدولية والحماية في العمل والحماية الاجتماعية واتساق السياسات.

١٠٧. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- إجراء وإقرار تشخيصات وطنية أو إقليمية أو قطاعية تراعي قضايا الجنسين بشأن الحواجز والحواجز الماثلة أمام إضفاء السمة المنظمة على المنشآت وعمالها؛
- اعتماد أو تنقيح أو تفعيل السياسات أو اللوائح أو البرامج أو آليات التنسيق المؤسسي أو خطط عمل تهدف إلى جعل انتقال المنشآت وعمالها إلى السمة المنظمة أسهل على الحكومات أو الشركاء الاجتماعيين أو الجهات الفاعلة الأخرى في نظام دعم إضفاء السمة المنظمة على المنشآت؛
- مساعدة المشغلين غير المنظمين ونظم دعمهم على إنشاء أو توطيد تعاونية مسجلة أو أي شكل آخر من منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المعنية بهدف ضمان انتقالها إلى السمة المنظمة.

١٠٨. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- توثيق نماذج تدخلات وممارسات مستدامة بيئياً وتراعي قضايا الجنسين وزاخرة بالعود بغية تسهيل إضفاء السمة المنظمة على المنشآت وعمالها، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة والنهج القطاعية؛
- تعزيز قدرات الهيئات المكونة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل تسهيل انتقال المنشآت غير المنظمة وعمالها إلى السمة المنظمة.

#### الحصيلة ٤-٥ زيادة قدرة الهيئات المكونة على بناء اقتصاد اجتماعي وتضامني متين وقادر على الصمود من أجل تحقيق العمل اللائق

١٠٩. ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في تهيئة بيئة مؤاتية تلائم طبيعة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتنوعه من أجل تسخير كل ما تتمتع به كياناته من إمكانيات في تحقيق العمل اللائق والعمالة المنتجة وتحسين مستويات المعيشة للجميع، فضلاً عن الإسهام في التنمية المستدامة والمنشآت المستدامة. ولهذه الغاية، ستقوم منظمة العمل الدولية بإعداد استراتيجية وخطة عمل بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (٢٠٢٣-٢٠٢٨) وتنفيذهما على نطاق المكتب، وستستندان إلى الاستنتاجات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٢٢.

١١٠. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- إعداد أو استعراض سياسات وتشريعات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكياناته، إلى جانب تعميم دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات المعنية الأخرى؛
- تعزيز قدرتها وقدرتها وكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن طريق إعداد أدوات وبرامج تدريب تابعة لمنظمة العمل الدولية وتكليفها، بالتعاون مع مركز تورينو ومؤسسات التدريب الوطنية، ومن خلال نقل وتعزيز التكنولوجيا والمعارف التقنية المحلية عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث؛
- تعزيز الشراكات بين شبكات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال؛
- إعداد استراتيجيات وتدابير وطنية شاملة وتنقيحها بغية تسخير الأثر الإيجابي الناجم عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وكياناته في التصدي للتحديات الملحة، مثل خلق العمل اللائق وتسهيل الانتقال إلى السمة المنظمة والمساهمة في تحقيق انتقالات خضراء ورقمية عادلة وشاملة والابتكار الاجتماعي.

١١١. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- دعم تكوين إطار منهجي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل قياس مساهمته الاقتصادية والاجتماعية وجمع بيانات منسقة وموثوقة وقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب؛ إعداد طائفة من المنتجات المعرفية وتسهيل تقاسم الممارسات الجيدة وتنفيذ أنشطة فعالة للتواصل واستثارة الوعي بين الهيئات المكونة وأصحاب المصلحة؛
- الحفاظ على الشراكات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتكثيفها وتوسيع نطاقها، بغية تحسين تنسيق جهود الهيئات المكونة بشأن الإرشاد السياسي والأدوات السياسية من أجل النهوض بالعمل اللائق وتحسين الأطر والاتفاقات الحالية وتكميلها؛

- تعزيز ريادتها في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل النهوض بالعمل اللائق والتنمية المستدامة عن طريق فريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- توطيد إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مشاريع التعاون الإنمائي.

## النتيجة ٥: الحماية في العمل وتكافؤ الفرص للجميع

### الاستراتيجية

١١٢. تشكل الحماية في العمل وتكافؤ الفرص بين جميع العمال أمرين أساسيين من أجل صحتهم ورفاههم وأمنهم وشعورهم بالإنصاف. كما أنهما يساهمان في تهيئة قوة عاملة أكثر إنتاجية وتنوعاً ومجتمعات أكثر تماسكاً وإنصافاً. بيد أن الأزمات الجارية أخذت في توسيع نطاق أوجه انعدام المساواة في صفوف العمال ومفارقة مواطن الضعف وعدم التمييز الموجودة مسبقاً.

١١٣. ومن الضروري تعزيز حماية العمال، بما في ذلك عن طريق إعادة التأكيد على أهمية علاقة الاستخدام وتحسين الامتثال، في سبيل الحد من أوجه انعدام المساواة وبناء مجتمعات أكثر شمولاً وقدرة على الصمود. كما أنه من الضروري تحقيق المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص كي يتمتع جميع العمال بحماية مناسبة وإدماج كامل في العمل والمجتمع. ومن شأن العمل المنفذ بموجب هذه النتيجة، إلى جانب التقدم المحرز في تحقيق عمالة أكثر وأفضل (النتيجة ٣) واتساق السياسات والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج وإضفاء السمة المنظمة والانتقالات العادلة (النتيجة ٧)، أن يحد من أوجه انعدام المساواة في عالم العمل بأقصى درجة ممكنة. كما ستستند الاستراتيجية إلى أوجه التآزر مع النتائج الأخرى، لا سيما فيما يخص: النهوض بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل (النتيجة ١)؛ زيادة تمثيل العمال الذين يصعب تنظيمهم (النتيجة ٢)؛ تحسين أمن الدخل لصالح العمال وخفض الضغط المالي على الحماية الاجتماعية (النتيجة ٦).

١١٤. وسيتاح للعمال، عن طريق مجموعة من الإجراءات التكميلية، زيادة أمن دخلهم وتحسين ظروف عملهم والحصول على أجور مناسبة والتمتع بالمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية وساعات العمل المناسبة وترتيبات وقت العمل الملائمة. وسيجري تكييف تدابير حماية العمال وتعزيز البنى التحتية للسلامة والصحة المهنية وإدارتها بغية ضمان توفير حماية أفضل لجميع العمال، بصرف النظر عن وضعهم التعاقدية أو ترتيبات عملهم أو نوع جنسهم أو غير ذلك من السمات. وسيكون العمال المضطعون بمسؤوليات الرعاية قادرين على التوفيق بصورة أفضل بين العمل مدفوع الأجر وعمل الرعاية غير مدفوع الأجر، في حين سيشهد العمال في قطاع الرعاية، بمن فيهم العمال المنزليون، تحسناً في ظروف عملهم. وستكون الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية مجهزة على نحو أفضل من أجل معالجة العنف والتحرش المرتبطين بالعمل في صفوف العمال المهاجرين، لا سيما العمال المهاجرون المؤقتون، الذين سيشهدون تحسناً في احترام حقوقهم وسلامتهم وظروف عملهم، بما في ذلك عن طريق تحسين أطر هجرة اليد العاملة وتوفير خدمات أفضل.

١١٥. وستقوم منظمة العمل الدولية بتكثيف الجهود الداعمة للتصديق على معايير العمل الدولية وتطبيقها الفعال، مع مراعاة تعليقات هيئات الإشراف. كما أنها ستعزز قدرات الهيئات المكونة على تحقيق بيئة عمل آمنة وصحية وتحديد الحد الأدنى للأجور والتفاوض على الأجور وتنظيم العمل ووقت العمل وأطر هجرة اليد العاملة والانتقالات من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج. وسيكون الحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضة الجماعية على جميع المستويات بما فيها الحوار العابر للحدود، آلية رئيسية من أجل الدفع قداماً بحماية العمال. وسيُستند المزيد من الزخم إلى النهوض ببرنامح تحويلي من أجل المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، عن طريق تنفيذ إطار 5R التابع لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في أنشطة الرعاية، على المستوى القطري. وستسترشد المنتجات المعرفية الرئيسية، مثل الطبعة المقبلة من تقرير الأجور في العالم، بخبرات البلدان وتوفر مدخلات ترشد العمل السياسي. وسيكون البرنامج الرائد بشأن السلامة + الصحة للجميع وصندوق الرؤية صفر التابع له ومبادرة التوظيف العادل وبرنامح التعاون الإنمائي بشأن هجرة اليد العاملة، عناصر فعالة في دعم تحقيق النتائج.

## محور تركيز منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

### الحصيلة ٥-١ زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحقيق بيئة عمل آمنة وصحية

١١٦. إن توفّر بيئة عمل آمنة وصحية، إنما هو أساسي من أجل رفاه الأشخاص والمنشآت المستدامة والتأهب للحالات الطارئة والانتقالات العادلة. وبغية تحقيق هذا الهدف، ستشارك منظمة العمل الدولية في أنشطة التوعية العالمية واستنارة الوعي والريادة في حفز نشاط منسق متعدد الأطراف وفي دعم الهيئات المكونة الثلاثية سعياً إلى التصديق على الاتفاقيتين

رقم ١٥٥ ورقم ١٨٧ ومعايير السلامة والصحة المهنيين الأخرى التي تشمل مخاطر وقطاعات مختلفة، وتطبيقها بفعالية، وفي معالجة بُعد الحماية المتعلق بالصحة الجسدية والذهنية، إلى جانب مراعاة الطبيعة المترابطة والمتكافئة لمبادئ السلامة والصحة المهنيين وغيرها من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وسيكون برنامج السلامة + الصحة للجميع وصندوق الرؤية صفر التابع له وسيلتين هامتين من أجل توفير المساعدة إلى الهيئات المكونة. وسيجري تعزيز الإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية بغية التصدي للتحديات الراهنة المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين وسد الفجوات المعيارية.

١١٧. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- صياغة سياسات وبرامج وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيين تراعي قضايا الجنسين، بالتنسيق مع أطر الصحة العامة والحماية الاجتماعية والأطر السياسية المعنية الأخرى؛
  - إعداد استراتيجيات وتدخلات تهدف إلى مواجهة مخاطر وتحديات محددة، مثل تغير المناخ، وإلى توسيع نطاق حماية السلامة والصحة المهنيين ليشمل المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر والعاملين لحسابهم الخاص؛
  - تعزيز البنية التحتية الوطنية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين، لا سيما الأطر التنظيمية وآليات الامتثال وخدمات الصحة المهنية ونظم التسجيل والإشعار، مما يحسن إتاحة البيانات على المستوى الوطني ويسهم في إصدار تقارير بشأن المؤشر ٨-٨-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
  - تعزيز قدرات الهيئات المكونة الثلاثية بشأن إدارة السلامة والصحة المهنيين، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف والتحرش، على جميع المستويات والمراحل على طول سلاسل التوريد والإمداد، بالتعاون مع مركز تورينو.
١١٨. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تبعاً لإرشادات مجلس الإدارة، ستنفذ استراتيجية شاملة ترمي إلى متابعة القرار الذي اعتمده المؤتمر في دورته ١١٠ من أجل إدراج بيئة عمل آمنة وصحية في إطار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وعلى وجه التحديد عن طريق التواصل مع الشركاء متعددي الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية ومجموعة السبعة ومجموعة العشرين من أجل زيادة النطاق والتوعية؛
- تحديث التقديرات العالمية بشأن الإصابات والأمراض المتصلة بالعمل وتحسين قاعدة المعارف المتعلقة بتغير المناخ والتكنولوجيا وأشكال العمل الجديدة والتحديات الأخرى؛
- توثيق ونشر المعارف والبيانات والممارسات الجيدة المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين واستثارة الوعي بشأنهما، بما في ذلك عن طريق اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل والأحداث والمنصات العالمية والإقليمية الأخرى؛
- تكملة وتحديث الإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيين فيما يتعلق بالمخاطر البيولوجية والكيميائية ووضع مبادئ توجيهية بشأن المخاطر الكيميائية وتحديث مدونة الممارسات بشأن السلامة والصحة عند استخدام الآلات.

## ٢-٥-٥. الحصيلة زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحديد أجور مناسبة وتوطيد ساعات عمل لائقة

١١٩. تمثل الأجور ووقت العمل شواغل ذات أولوية بالنسبة إلى العديد من العاملين بأجر البالغ عددهم ١,٧ مليار عامل حول العالم وبالنسبة إلى المنشآت التي يعملون فيها وإلى منظمات العمال التي تمثلهم. وفي سياق يكسب فيه ملايين العمال أجوراً متدنية ويعملون ساعات طويلة للغاية، ستكثف منظمة العمل الدولية جهودها من أجل دعم الهيئات المكونة في تحديد أجور مناسبة وقائمة على البيانات وفي الوقت نفسه استكشاف الطريقة التي يمكن بها الجمع بين الأجور الدنيا والتحويلات الاجتماعية بغية توفير دخل معيشي أدنى، فضلاً عن دعمها في إرساء وقت عمل لائق.

١٢٠. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تحسين نظم الأجور عن طريق الحوار الاجتماعي، بما في ذلك في مجال الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية على الأجور والأجور في القطاع العام وحماية الأجور والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية وتحديد مستويات الأجور التي تراعي احتياجات العمال وأسرها فضلاً عن العوامل الاقتصادية؛
- تكوين فهم أفضل عن العوامل الكلية والمؤسسات التي تفضي إلى رفع الأجور والمشاركة في مبادرات وطنية و/ أو قطاعية بشأن الأجر المعيشي؛
- تعزيز القوانين والسياسات والتدابير المتعلقة بحدود وقت العمل وفترات الراحة، فضلاً عن تعزيز تنفيذها؛

- إعداد قوانين وسياسات وطنية وأشكال أخرى من التدابير التي تشجع التوازن في وقت العمل وفي ترتيبات تنظيم العمل، على غرار العمل عن بُعد، بحيث يمكنها تحسين التوازن بين العمل والحياة والمساواة بين الجنسين والإنتاجية؛
- تكييف قوانين وسياسات وقت العمل الحالية وترتيبات وقت العمل من أجل الحفاظ على العمالة والمنشآت في أوضاع الأزمات.

١٢١. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إعداد ونشر طبعة جديدة من تقرير الأجور في العالم الصادر عن منظمة العمل الدولية؛
- تكوين فهم أفضل للأجور المعيشية عن طريق إجراء بحوث تخضع لاستعراض الأقران بشأن المفاهيم والتقديرات في هذا الصدد؛
- استكشاف الطريقة التي يمكن بها الجمع بين دخل العمل والتحويلات الاجتماعية بغية ضمان المداخل المعيشية الدنيا لجميع المحتاجين والحد من انعدام المساواة في الدخل؛
- زيادة المعارف بشأن الأجور والمفاوضة على وقت العمل وبحث الطريقة التي يمكن أن تساهم بها في تقاسم مكاسب الإنتاجية تقاسماً عادلاً؛
- توسيع قاعدة المعارف بشأن ترتيبات وقت العمل المرنة والعمل عن بُعد، التي تضمن التوازن بين العمل والحياة والمساواة بين الجنسين وتحترم حدود وقت العمل وحماية العمال.

### الحصيلة ٣-٥ زيادة قدرة الدول الأعضاء على توسيع نطاق حماية العمال كي تشمل فئات العمال المعرضين بشدة لخطر الاستبعاد

١٢٢. لا تزال الأبعاد الأساسية لحماية العمال ملائمة بالكامل اليوم، بيد أن التحولات الأخيرة وعلى وجه الخصوص رقمنة الاقتصاد، تتطلب أيضاً إيجاد أنواع جديدة من الحماية، مثل حماية بيانات العامل الشخصية وحق الخصوصية والحماية من استخدام الخوارزميات في غير محلها. وفي حين يمثل الاستبعاد من الحماية مشكلة طويلة الأمد بالنسبة إلى العمال، ومنهم العمال المؤقتون والعاملون من المنزل والعمال غير المنظمين، فإنه قد يطال أيضاً العمال المنخرطين في ترتيبات جديدة، بمن فيهم عمال المنصات. وستتطلب منظمة العمل الدولية على العمل على هذه الجبهات عن طريق تعزيز قدرة الهيئات المكونة على ضمان تمتع جميع العمال، عن طريق الحوار الاجتماعي وعلى وجه الخصوص باتباع نهج ابتكارية، بحماية العمل المناسبة والفعالة، مع إيلاء اهتمام خاص للمعرضين منهم بشدة لخطر الاستبعاد.

١٢٣. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تكوين فهم مشترك بشأن الفجوات في التنظيم والامتثال، بما في ذلك علاقات الاستخدام غير المعترف بها، ووضع نهج تكفل حماية العمل للعمال المنخرطين في ترتيبات عمل مثل عمل المنصات والعمل من المنزل؛
- اعتماد سياسات ولوائح وتدابير مناسبة بشأن حماية العمل وتنفيذها لصالح جميع العمال، بصرف النظر عن وضعهم التعاقدية، مع إيلاء اهتمام خاص لعمال المنصات والعاملين من المنزل؛
- ضمان حماية مناسبة للعمال في وضع عمالة غير منظمة في المنشآت المنظمة عن طريق انتقالهم إلى السمة المنظمة؛
- تعزيز شمولية الحوار الاجتماعي عن طريق بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين، بما في ذلك بمشاركة مركز تورينو، على المساهمة في آليات الامتثال وعلى تمثيل العمال وتوفير الخدمات لهم، لا سيما عمال المنصات والعاملون من المنزل.

١٢٤. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- زيادة المعارف بشأن حماية البيانات الشخصية للعمال وحقهم في الخصوصية في العصر الرقمي وبشأن ضمان استخدام الخوارزميات على نحو نزيه؛
- إجراء البحوث ونشر المعلومات بشأن اقتصاد المنصات، بما في ذلك اتجاهاته وأثاره على العمال والشركات وأداء سوق العمل، وبشأن الممارسات والابتكارات بغية ضمان حماية مناسبة لعمال المنصات؛
- زيادة المعارف بشأن دور علاقة الاستخدام بصفتها وسيلة كفيلاً بإضفاء اليقين وتوفير الحماية القانونية للعمال؛

- إجراء البحوث بشأن الأثر التبادلي بين تطور ترتيبات العمل ونمو اقتصاد المنصات وظهور التكنولوجيات الحديثة وانتشار السمة غير المنظمة.

#### الحصيلة ٥-٤: زيادة قدرة الهيئات المكونة على تعزيز الاستثمارات والعمل اللائق في اقتصاد الرعاية

١٢٥. من شأن سياسات الرعاية وخدماتها وبنيتها التحتية إذا كانت مصممة وممولة بصورة مناسبة أن تحوّل المعايير المجتمعية القائمة على نوع الجنس وأن تدعم في الوقت ذاته الانتقالات بين الحياة والعمل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي المنصف للنساء والمهاجرين والأشخاص المعوقين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وكبار السن والفئات المعرضة للعنصرية والفئات المهمشة الأخرى. كما تشكل نُظم الرعاية المحكمة والتحويلية المراعية لقضايا الجنسين، عناصر أساسية هي الأخرى من أجل زيادة القدرة على الصمود في وجه الأزمات مثل الجائحات والنزاعات الجيوسياسية وحالات الطوارئ المناخية والكوارث.

١٢٦. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- تصميم حزم سياسات الرعاية وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق استخدام أدوات التشخيص والتحليل، بحيث تكون مستندة إلى معايير العمل الدولية؛
- حساب الاستثمارات اللازمة في اقتصاد الرعاية وحشد الموارد المحلية له وقياس آثار تلك الاستثمارات على العمالة؛
- تقييم وتحسين ظروف عمل عمال الرعاية وتمثيلهم، بمن فيهم المهاجرون والعمال المنزليون، وتسهيل انتقالهم نحو السمة المنظمة؛
- بالتعاون مع مركز تورينو، تنفيذ سياسات وممارسات مكان العمل المراعية للأسرة والتي تشمل العمال المعرضين للاستبعاد والتمييز، بمن فيهم العمال المنزليون؛
- تجربة حلول ابتكارية في رعاية الأطفال تصاحب البرامج كثيفة اليد العاملة.

١٢٧. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إطلاق مورد معرفي وبرنامج تدريب متكاملين بشأن اقتصاد الرعاية، بما في ذلك بالتعاون مع مركز تورينو؛
- تحسين المعارف بشأن التدابير الفعالة بالنسبة إلى العمال ذوي المسؤوليات العائلية؛
- زيادة المعارف والتوعية بشأن إعادة تقييم عمل الرعاية ووظائف الرعاية، بما في ذلك عن طريق مكافحة المعايير الاجتماعية المسيئة والقوالب النمطية وإضفاء السمة المهنية على مهارات الرعاية وتسهيل الانتساب النقابي؛
- زيادة المعارف والبيانات بشأن دور نُظم الرعاية الشاملة والتحويلية المراعية لقضايا الجنسين في استراتيجيات التكيف مع المناخ، فضلاً عن تسهيل انتقال عادل نحو الوظائف الخضراء؛
- تعزيز جهود التوعية والشراكات بغية زيادة الاستثمارات في حزم سياسات الرعاية التحويلية، بما في ذلك عن طريق تشجيع اتساق السياسات ومعايير العمل الدولية المعنية.

#### الحصيلة ٥-٥: زيادة قدرة الدول الأعضاء على وضع أطر عادلة وفعالة لهجرة اليد العاملة

١٢٨. يمكن أن تسهم الهجرة، إن كانت حسنة التنظيم، في النمو الاقتصادي ورفاه العمال المهاجرين وأسرهم. بيد أنّ الفجوات الموجودة في الإدارة السديدة لهجرة اليد العاملة وحماية العمال المهاجرين واللجئين، تتطلب من منظمة العمل الدولية أن تسرّع وتيرة دعم تنفيذ أطر الهجرة القائمة على الحقوق والمراعية لقضايا الجنسين واحتياجات العمال في أوضاع الاستضعاف مثل الشباب والأشخاص المعوقين، وتعزز الاتساق بين سياسات الهجرة والعمالة والعمل والحماية الاجتماعية وتدعم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

١٢٩. وستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة على المستويات القطرية والإقليمية والأقليمية، حسب مقتضى الحال، في النواحي التالية:

- التصديق على معايير العمل الدولية وتطبيقها، لا سيما اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧) واتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)، ومعالجة السمة غير المنظمة والهجرة غير النظامية عن طريق اتباع نهج قطاعية محددة الأهداف وتقديم الخدمات وبناء القدرات والحوار الاجتماعي، بما في ذلك المفاوضات الجماعية؛

- تشجيع ظروف عمل ومعيشة أفضل لصالح العمال المهاجرين واللاجئين من خلال: التوظيف العادل؛ حماية الأجور؛ الحصول على الحماية الاجتماعية؛ تطبيق السلامة والصحة المهنيين ومعايير سكن العمال؛ تفتيش العمل والوصول إلى آليات العدالة؛
  - توفير الدعم لتنمية مهارات العمال المهاجرين والاعتراف بها ومطابقتها، بمشاركة الشركاء الاجتماعيين؛
  - تنفيذ برامج سوق العمل المتعلقة بالإدماج وإعادة الإدماج والتي تعود بالنفع على العمال المهاجرين العائدين والمجتمعات المضيفة؛
  - تعزيز استراتيجيات التكيف بشأن حراك اليد العاملة والنزوح الناجم عن تغير المناخ عن طريق إعداد إرشادات وأدوات منظمة العمل الدولية وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق الشراكات الإقليمية.
١٣٠. وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:
- الارتقاء بريادتها من أجل السمو بمعايير منظمة العمل الدولية وتُهجها، بما في ذلك دور الشركاء الاجتماعيين، ضمن شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة ومع الشركاء والمننديات الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالاتفاقات العالمية من أجل الهجرة واللاجئين؛
  - دعم إصدار إحصاءات هجرة اليد العاملة، بما في ذلك قياس تكاليف التوظيف بموجب المؤشر ١٠-٧-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ توسيع قاعدة البيانات الإحصائية في منظمة العمل الدولية المتعلقة بهجرة اليد العاملة؛ تحديث التقديرات العالمية والإقليمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين، بما في ذلك في اقتصاد الرعاية، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل؛
  - تعزيز التوعية والشراكات من أجل وضع نُهج قائمة على الحقوق في هجرة اليد العاملة، بما في ذلك عن طريق اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة والضمان الاجتماعي وإجراء حوار إقليمي وتكثيف نشر أدوات منظمة العمل الدولية وإرشاداتها، على سبيل المثال عن طريق مبادرة التوظيف العادل ومركزها العالمي للمعارف.

## النتيجة ٦: الحماية الاجتماعية الشاملة

### الاستراتيجية

١٣١. أفضت الزيادة في التقلبات وخطر الأزمات النظامية إلى التأكيد على أهمية وضع استراتيجيات وسياسات للحماية الاجتماعية تكون متمحورة حول الإنسان وقائمة على الحقوق، تسترشد بمعايير العمل الدولية (النتيجة ١) والحوار الاجتماعي (النتيجة ٢). وعندما تضمن البلدان أن تكون نُظم الحماية الاجتماعية لديها، بما في ذلك الأرصديات، كاملة وشاملة ومناسبة ومستدامة مالياً، يمكنها منع الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة المتوطنة والاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاجتماعي، والحفاظ على دخل العمال ومستويات معيشتهم أثناء عمليات انتقالهم بين الحياة والعمل وتحسين الإنتاجية وضمان أن تكون التحولات الاقتصادية والاجتماعية شاملة وعادلة من الناحية الاجتماعية.
١٣٢. وقد تباطأ التقدم نحو تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة بسبب ارتفاع مستويات السمة غير المنظمة وانعدام المساواة وضيق الحيز المالي المخصص لتمويل الحماية الاجتماعية والتجزئة المؤسسية التي تحد من الفعالية والنجاعة، فضلاً عن تغير الأولويات الناجم عن الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتوترات الجيوسياسية والتحولات التكنولوجية وتغير المناخ والتحولات الديمغرافية. وبالرغم من أن جائحة كوفيد-١٩ كشفت عن أوجه قصور شديدة في نُظم الحماية الاجتماعية، إلا أنها حفزت على استجابة منقطعة النظر من جانب سياسة الحماية الاجتماعية بهدف حماية صحة الناس ومدخلهم ووظائفهم وضمان استمرارية سير العمل وتحقيق استقرار الطلب الإجمالي وتعزيز التماسك الاجتماعي.
١٣٣. لكن يجب على الاستثمار في الحماية الاجتماعية، كي يكون فعالاً، ألا ينحصر في تدابير الاستجابة إلى أزمة بعينها بل أن يندرج في سياسات أوسع نطاقاً وأطول أجلاً تهدف إلى منع الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة والمساهمة في استحداث العمالة (النتيجة ٣) ونمو الإنتاجية وتحقيق العمل اللائق وتهيئة بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة (النتيجة ٤). كما أنه يتطلب ضمان تمويل مناسب للنققات الاجتماعية العامة، بما في ذلك عن طريق إنشاء حيز مالي وتعزيز الإدارة السديدة لُنظم الحماية الاجتماعية بغية ضمان استدامتها وقدرتها على الصمود وسرعة استجابتها لمخاطر دورة الحياة والخدمات المتغيرة على السواء. وسيكون من شأن تحسين الوصول إلى حماية اجتماعية مناسبة تكمل الحماية في العمل (النتيجة ٥)، أن يضمن تمتع جميع العمال في أشكال العمالة كافة وتمتع أسرهم بالمزيد من أمن الدخل وسبل

الحصول على الرعاية الصحية. وسيطلب ذلك على وجه التحديد توسيع نطاق تغطية الحماية كي تشمل العمال والمنشآت في الاقتصادين الريفي وغير المنظم والعمال المنزليين وعمال المنصات والمهاجرين والأشخاص المعوقين، والحد من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في تغطية الحماية وملاءمتها.

١٣٤. وستتكمب منظمة العمل الدولية، مسترشدة بإعلان المؤوية والنداء العالمي وقرار مؤتمر العمل الدولي المتعلق بالمناقشة المتكررة الثانية بشأن الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) (٢٠٢١) وخطة عملها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، على تسريع وتيرة الجهود الداعمة للتصديق على معايير الضمان الاجتماعي الدولية وتطبيقها الفعال، مع مراعاة تعليقات هيئات الإشراف. كما أنها ستركز على زيادة قدرة الهيئات المكونة على صياغة سياسات واستراتيجيات الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها وعلى تنفيذ الإدارة السديدة للضمان الاجتماعي الوطنية وإدارتها، بإجراء حوار اجتماعي فعال ومشاركة الشركاء الاجتماعيين. وتوخياً لإرشاد العمل السياسي، سيتواصل تعزيز المنتجات المعرفية الرئيسية، مثل قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي تمثل المصدر الأساسي من أجل رصد المؤشر ١-٣-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإصدار التقارير بشأنه، وتقرير الحماية الاجتماعية في العالم.

١٣٥. وتشمل العناصر المهمة في الاستراتيجية، اتساق السياسات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والشراكات الهادفة إلى تكوين استجابات منسقة. وستستفيد منظمة العمل الدولية من الزخم الناجم عن المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل والتحالف العالمي للعدالة الاجتماعية (النتيجة ٧) بغية دعم البلدان في بناء نُظم الحماية الاجتماعية وتمويلها. وسيؤدي البرنامج الرائد بشأن بناء أراضيات الحماية الاجتماعية لجميع دوراً رئيسياً في دعم تقديم الخدمات التقنية إلى الهيئات المكونة وتعزيز الشراكات الاستراتيجية وحشد موارد التعاون الإنمائي.

## محور تركيز منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

### الحصيلة ١-٦ زيادة قدرة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات الحماية الاجتماعية وسياساتها وأطرها القانونية الشاملة والمستدامة والمراعية لقضايا الجنسين

١٣٦. في سبيل تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة والحد من أوجه انعدام المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي: دعم وضع سياسات ونُظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الأراضيات؛ تعزيز استراتيجيات لتوسيع نطاق التغطية تكون ابتكارية وقائمة على البيانات، بما في ذلك لصالح المنشآت والعمال في الاقتصادين الريفي وغير المنظم، بحيث تشمل الفئات المحرومة مثل المهاجرين والأشخاص المعوقين؛ توطيد التنسيق بين النُظم الاكتتابية وغير الاكتتابية بغية ضمان حصول الجميع على الحماية الاجتماعية استناداً إلى مبادئ إعادة التوزيع والتضامن بهدف تفادي انتقال المخاطر المالية دون ميرر إلى فرادى العمال وأصحاب العمل.

١٣٧. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- التصديق على معايير الضمان الاجتماعي المحدثة وتطبيقها، بما في ذلك اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)؛
- تصميم وتنفيذ نُظم وسياسات الحماية الاجتماعية المراعية لقضايا الجنسين والشاملة للإعاقة، بما في ذلك أراضيات الحماية الاجتماعية، بالاستناد إلى الحوار الاجتماعي وترسيخها في الأطر القانونية التي تسترشد بالاتفاقية رقم ١٠٢ وتوصية أراضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) والمعايير المعنية الأخرى؛
- تعزيز قدراتها على تصميم نُظم الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها على نحو مناسب ومستدام، بما في ذلك بمشاركة مركز تورينو وعن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث والشراكات متعددة أصحاب المصلحة؛
- إعداد وتنفيذ سياسات تهدف إلى توسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في العمالة غير المنظمة وتضمن وصول العمال في أشكال العمالة كافة إلى الحماية الاجتماعية الشاملة والمناسبة وتسهيل إضفاء السمة المنظمة على العمال والمنشآت، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمشياً مع التوصيتين رقم ٢٠٢ ورقم ٢٠٤.

١٣٨. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تعزيز التصديق على الاتفاقية رقم ١٠٢ ومعايير الضمان الاجتماعي المحدثة الأخرى؛
- إعداد إرشادات سياسية من أجل إرساء نُظم حماية اجتماعية شاملة وسريعة الاستجابة، بما في ذلك الأراضيات، مع مراعاة التحولات الهيكلية والأزمات؛



- إجراء البحوث وإعداد الإرشادات السياسية بشأن العلاقة بين الحماية الاجتماعية والعمالة، تجمع بين الطرق القائمة على الاكتتاب وتلك القائمة على التمويل الضريبي بغية تكوين نظام متعدد المستويات يحمي العمال في جميع أشكال الاستخدام؛
- إعادة التأكيد على ولاية منظمة العمل الدولية وإطارها المعياري وريادتها في مجال الحماية الاجتماعية في النظام متعدد الأطراف وتشجيع اتساق السياسات عن طريق إرساء شراكات استراتيجية، بما في ذلك ضمن أطر الأمم المتحدة للتعاون والشراكات متعددة أصحاب المصلحة (مثل مجلس التعاون المشترك بين الوكالات بشأن الحماية الاجتماعية والشراكة العالمية من أجل الحماية الاجتماعية الشاملة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠).

### الحصيلة ٦-٢ زيادة قدرة الدول الأعضاء على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وضمان التمويل المناسب والمستدام والإدارة السديدة الجيدة

١٣٩. يتطلب تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة وجود نُظم حسنة التصميم والإدارة وممولة على نحو مستدام. وستدعم منظمة العمل الدولية جهود الهيئات المكونة الرامية إلى تعزيز الإدارة السديدة لنُظم الحماية الاجتماعية وإدارتها وتمويلها عن طريق إجراء إصلاحات سياسية وبناء القدرة المؤسسية، تمشياً مع معايير منظمة العمل الدولية واستناداً إلى الحوار الاجتماعي. ويشمل ذلك وضع تقديرات التكلفة وتحديد مصادر تمويل محلية، تكملها مصادر تمويل دولية إذا تطلب الأمر، بما في ذلك عن طريق إنشاء آلية تمويل دولية جديدة محتملة. كما أنه يشمل تقديم الدعم من أجل تصميم أطر سياسية سديدة وأطر امتثال مؤسسية ومالية وقانونية سليمة وإرساء نُظم للإدارة والتنفيذ ونشر المعلومات وآليات الرصد والإحصاءات بغية تتبع التقدم المحرز.

١٤٠. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- إعداد استراتيجيات تمويل مناسبة ومستدامة للحماية الاجتماعية وتعزيز مشاركة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في الحوارات الوطنية مع وزارات المالية، بما في ذلك مع الفرق القطرية للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛
- تحسين القدرات على الإدارة السديدة والتعاون المؤسسي وإدارة نُظم وخطط الحماية الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق التقييمات الأكتوارية وتحليل الحيز المالي والأطر السياسية والقانونية والمؤسسية وأطر الرصد، بواسطة استخدام التكنولوجيات الرقمية والطرائق الجديدة في تقديم الخدمات؛ تعزيز القدرات على جمع الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها وتتبع التقدم المحرز في تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة من خلال المؤشر ١-٣-١ من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

١٤١. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تحسين وتحديث قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية العالمية التي توفر إحصاءات بشأن الحماية الاجتماعية قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، وإصدار تقرير الحماية الاجتماعية في العالم؛
- تنفيذ المنصة الكمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي التابعة لمنظمة العمل الدولية وزيادة تطويرها من أجل تصميم نُظم الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها وإدارتها السديدة وتقييمها واستدامتها، بالتعاون مع الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي وشركاء آخرين؛
- تكوين بيانات على أهمية التضامن في التمويل من أجل تحقيق استدامة الحماية الاجتماعية، بالنظر إلى اتجاهات مستقبل العمل؛
- إجراء بحوث بشأن مصادر ابتكارية محتملة لتمويل الحماية الاجتماعية تكون متنسقة مع مبادئ الضمان الاجتماعي؛
- تعزيز المشاركة مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بغية تقديم خدمات استشارية متنسقة وضمان تمويل مناسب ومستدام للحماية الاجتماعية وتشجيع التزامات عالمية جديدة.

### الحصيلة ٦-٣ زيادة قدرة الدول الأعضاء على تسخير الحماية الاجتماعية لصالح الانتقالات الشاملة والعادلة بين الحياة والعمل والتحويلات الهيكلية

١٤٢. من شأن الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية، في سياق عالم العمل الآخذ في التغير والأزمات المتعددة، أن يفضي إلى تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، جنباً إلى جنب مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، بما في ذلك حماية العمال، بغية تسهيل الانتقالات بين الحياة والعمل وضمان حصول الناس على حماية اجتماعية مناسبة طوال

حياتهم. وستعزز منظمة العمل الدولية دور الحماية الاجتماعية في تأهيل أسواق عمل حسنة الأداء تولّد عمالة منتجة ولائقة وفي تسهيل إضفاء السمة المنظمة.

١٤٣. وعلى المستوى القطري، ستدعم منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في النواحي التالية:

- الاستثمار في الحماية الاجتماعية لصالح الأطفال والأسر بأسلوب يراعي قضايا الجنسين، مما يسهم أيضاً في القضاء على عمل الأطفال؛
- تحسين الحماية من البطالة والحماية من إصابات العمل وإعانات الإعاقة وغيرها من التدابير بغية ضمان أمن الدخل وتسهيل الإدماج النشط، بالتنسيق مع سياسات سوق العمل والمهارات والأجور والسلامة والصحة المهنيين؛
- تسهيل الحصول على مستحقات الضمان الاجتماعي والحفاظ عليها في سياق حراك اليد العاملة، بما في ذلك من أجل العمال المهاجرين؛
- تعزيز حماية الصحة الاجتماعية بغية تحقيق التغطية الصحية الشاملة وضمان أمن الدخل أثناء حالات المرض والأمومة وتلبية الحاجة إلى خدمات الرعاية طويلة الأجل؛
- تنسيق سياسات العمالة والحماية الاجتماعية والسياسات البيئية ومواءمة أولويات التمويل والاستثمار من أجل استحداث وظائف لائقة وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة والانتقالات العادلة، بما في ذلك في البلدان الرائدة في إطار المسرع العالمي للأمم المتحدة.

١٤٤. وعلى المستوى العالمي، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إجراء بحوث بشأن أثر الحماية الاجتماعية على الصحة والفقر وانعدام المساواة وسوق العمل والإنتاجية واستقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، وبشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما الغاية ١-٣ منها؛
- إجراء البحوث وتحديث الإرشادات القائمة على البيانات بشأن تنسيق سياسات الحماية الاجتماعية والعمالة وسوق العمل النشطة، مما يدعم الانتقالات العادلة؛
- الانخراط مع الشركاء الاستراتيجيين في مناقشات بشأن دور الحماية الاجتماعية في تعزيز الانتقالات العادلة والشاملة بين الحياة والعمل؛
- التأكيد من جديد على ولاية منظمة العمل الدولية في إطار المسرع العالمي للأمم المتحدة بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل والتحالف العالمي للعدالة الاجتماعية، عن طريق تشجيع إشراك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في قضايا سياسة الحماية الاجتماعية على جميع المستويات.

## النتيجة ٧: استجابات سياسية ومؤسسية متكاملة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق

### الاستراتيجية

١٤٥. تأسست منظمة العمل الدولية على التزام هيئاتها المكونة الثلاثية المشترك بتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق اتباع نهج متوازن في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي حدده دستورها عام ١٩١٩ وإعلان فيلادلفيا عام ١٩٤٤ وأعاد التأكيد عليه إعلان العدالة الاجتماعية وإعلان المنوية. وبيّن برنامج العمل اللائق سعي منظمة العمل الدولية إلى تحقيق ولايتها بشأن العدالة الاجتماعية في عالم العمل المعاصر، ويأتي هذا السعي في سياق تحولات جذرية تتطلب زيادة الالتزام الدولي بالأهداف المشتركة، بالاستناد إلى فهم مشترك بشأن الحاجة إلى التعاون والتضامن بغية تحقيق الأمن البشري واستدامته.

١٤٦. وما إدراج العمل اللائق في برنامج عام ٢٠٣٠ بصفته هدفاً أساسياً من أهدافه والاعتراف به في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون *خطتنا المشتركة* على أنه أحد عناصر عقد اجتماعي متجدد، سوى شاهد على الالتزام الدولي بتحقيق هذا الهدف المشترك، لا سيما فيما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية، وعلى الدور الرئيسي الذي يؤديه الحوار الاجتماعي في هذا الشأن. لكن من الضروري زيادة اتساق السياسات وتعميق التعاون بين منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل مواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وبرامج فعالة تثمر نتائج ملموسة بشأن العمل اللائق على المستوى القطري. وفي الوقت

نفسه، لا بد أن تقابل الزيادة في اتساق السياسات بين المنظمات الدولية والإقليمية زيادة في الاتساق مع المؤسسات المالية الدولية وبين الوزارات الرئيسية على المستوى القطري، فضلاً عن زيادته ضمن منظمة العمل الدولية.

١٤٧. وسيكون التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية بمثابة إطار سياسي لاتساق السياسات على المستوى متعدد الأطراف في برنامج منظمة العمل الدولية والبرنامج السياسي العالمي الأوسع نطاقاً. وسيُعزز الاتساق والتعاون بين منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة ومع النطاق الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية وشركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والأكاديميات. كما سيجري السعي إلى الاستفادة من العمليات متعددة الأطراف المعنية الأخرى مثل مجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومجموعة BRICS<sup>٢</sup> بغية زيادة الزخم السياسي توجيهاً لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. ويمكن أن يصبح التحالف المنصة السياسية الرائدة المتعلقة بعالم العمل تهيئاً لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للأمم المتحدة ومتابعته، فيساعد بالتالي على تحديد موقع العدالة الاجتماعية والعمل اللائق في برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠٣٠. وسيستند التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية إلى عمل المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل من أجل زيادة التنسيق متعدد الأطراف ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتكاملة وتمويلها بغية استحداث وظائف لائقة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتسهيل الانتقالات العادلة.

١٤٨. وكما تنجح منظمة العمل الدولية في تحسين دورها الريادي ضمن المجتمع الدولي، من الضروري تعزيز الاتساق والتنسيق الداخليين ضمن المكتب. وستقوم منظمة العمل الدولية بإعداد خمسة برامج عمل، باعتبار ذلك جزءاً من هذا المسعى، في المجالات السياسية الرئيسية التي تتقاطع مع النتائج السياسية والتي تنطوي على تحديات وفرص عظيمة الشأن في سبيل تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق، لا سيما ما يلي: "١" المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج؛ "٢" الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ "٣" الانتقال العادل إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً؛ "٤" العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد والاستثمار والتجارة؛ "٥" العمل اللائق في أوضاع الأزمات وما بعد الأزمات. وستركز برامج العمل على التنسيق الفعال وتكامل السياسات والأنشطة ضمن مختلف مجالات عمل منظمة العمل الدولية وتوفير الدعم المتكامل للهيئات المكونة. وستكون بمثابة منافذ إلى حشد الدعم والشراكات حول التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية وسترتبط بالمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل.

## محور تركيز منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

### الحصيلة ٧-١ تحسين الاتساق في الدعم متعدد الأطراف من أجل وضع استجابات سياسية متكاملة وتمويلها بغية تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق

١٤٩. من الضروري أن تحتل العدالة الاجتماعية والعمل اللائق صميم السياسات الوطنية الاقتصادية والمالية والبيئية والتجارية والاجتماعية والتعاون الدولي بغية تعزيز النمو الشامل وتحسين مستويات المعيشة والحد من أوجه انعدام المساواة. وتتشدد منظمة العمل الدولية، عبر التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية، إعلاء الأولوية المسندة إلى العدالة الاجتماعية والعمل اللائق في السياسات المعنية ضمن النظام متعدد الأطراف والمساعدة على زيادة التمويل المتاح من أجل سد الفجوات التي تحول دون الامتثال لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالعمل اللائق. وسيشتمل ذلك على زيادة التعاون والاتساق في صفوف وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات التجارة والاستثمار وشركاء التعاون الإنمائي، بما في ذلك في إطار المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل.

١٥٠. وبغية تحسين الاتساق متعدد الأطراف، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- دعم استراتيجيات ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق، تكون مملوكة وطنياً ومتكاملة وقائمة على البيانات ومراعية لقضايا الجنسين وتستند إلى الحوار الاجتماعي ومعايير العمل الدولية، من خلال توفير المشورة على أساس نهج "منظمة عمل دولية واحدة" بأسلوب منسق ومتسق مع الشركاء متعددي الأطراف في التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية والمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل والشبكات الأخرى على مستوى الأمم المتحدة والبرامج المشتركة وفرق العمل المشتركة بين الوكالات؛

<sup>٢</sup> البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا.

- تشجيع إدماج أعمق لبرنامج العمل اللائق في أطر الأمم المتحدة للتعاون وأنشطة كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وزيادة مشاركتها في الفرق القطرية للأمم المتحدة؛
- دعم الهيئات المكونة الوطنية في إعداد استراتيجيات تمويل منصفة ومستدامة للنهج القطرية المتكاملة؛
- تسهيل الدعم متعدد الأطراف المقدم إلى البلدان "الرائدة" في المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل عن طريق مرفق الدعم التقني المنشأ بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة؛
- تعزيز الهيئات الثلاثية والعمليات الاستشارية التي تتيح الحوار المنتظم في صفوف الشركاء الاجتماعيين ووزارات العمل والحماية الاجتماعية والتمويل والتخطيط والتنمية والهيئات الحكومية الأخرى المعنية بإدماج السياسات واستراتيجيات التمويل من أجل تحقيق العمل اللائق، على المستويين الوطني والقطاعي على السواء؛
- الإسهام بفعالية في تحضير المنتديات العالمية المعنية من أجل تعزيز إدراج برنامج العمل اللائق بحيث يحتل مكانة مركزية؛
- تعزيز المشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومجموعة BRICS والعمليات الحكومية الدولية الأخرى والهيئات الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية ومتعددة الأطراف سعياً إلى اتساق السياسات والحصول على تمويل مناسب من مصادر وطنية ودولية من أجل تحقيق العمل اللائق وحماية العمال والحماية الاجتماعية الشاملة، فضلاً عن مواصلة تعزيز اتساق السياسات ضمن هيئات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، على غرار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (بما في ذلك اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة) ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة.

## الخصيلة ٧-٢ تحسين الاتساق في الدعم والإجراءات من أجل تنفيذ برنامج تحويلي بشأن المساواة بين الجنسين وعدم التمييز والإدماج

١٥١. تواصل أوجه انعدام المساواة الهيكلية المتجذرة بتبديد فرص الحياة أمام النساء والمجتمعات المحلية المهمشة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرون من أصول أفريقية والأقليات الإثنية والأشخاص المعوقون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والمتليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الجنس وحاملو سمات الجنسين أو أصحاب الميول الجنسية غير المحددة. ويتطلب البرنامج التحويلي الذي دعا إليه إعلان المئوية والنداء العالمي، أن تكون الإجراءات منسقة ومتضافرة في مجالات متعددة من أجل ضمان الحقوق والحماية والمشاركة الاقتصادية المنصفة. وستقوم منظمة العمل الدولية عن طريق برنامج عمل مخصص، بتوليد المعارف ونشرها بشأن أشكال التمييز الناشئة مثل تلك الناجمة عن التكنولوجيا، فضلاً عن معالجة مظاهر التمييز مثل فجوات الأجور بين الجنسين والفصل المهني والعنف والتحرش، بما في ذلك العنف والتحرش القائم على نوع الجنس. وسوف تراعي أثر التداخل في مفاصلة التمييز والوصم والاستبعاد.

١٥٢. وعلى وجه الخصوص، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إجراء بحوث كمية ونوعية بشأن الحواجز الهيكلية الماثلة أمام تقدم النساء والفئات المهمشة في أسواق العمل، وبحث الاتجاهات العالمية ورصدها، بالتركيز على الرقمنة وتغير المناخ؛
- بناء القدرات من أجل التصديق على معايير العمل الدولية المعنية بالمساواة وعدم التمييز ومن أجل تطبيقها الفعال؛
- تعزيز الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية الهادفة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك العنف والتحرش وعن طريق تطبيق نهج متعدد الجوانب؛
- توفير المساعدة التقنية وتعزيز قدرات الهيئات المكونة على تنفيذ تدابير المساواة في الأجر، ومن بينها اتباع نهج قطاعية، بما في ذلك من خلال الإنتلاف الدولي للمساواة في الأجر؛
- تعزيز قدرة الشركاء الاجتماعيين على زيادة تمثيل النساء والفئات المهمشة في عمليات صنع القرار؛
- إعداد إرشادات وأدوات سياسية بشأن المساواة والتنوع والإدماج، مع التركيز على الأشخاص المعوقين؛
- جمع المعارف وزبادتها فيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء الفصل المهني الصناعي والقطاعي القائم على نوع الجنس وآثاره، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية؛

- تحسين المعارف بشأن العنف والتحرش القائمين على نوع الجنس، بالاستناد إلى الدراسة الاستقصائية العالمية لمنظمة العمل الدولية، وبشأن الإجراءات الفعالة في منعهما ومعالجتهما؛
- النهوض بنهج ومعايير منظمة العمل الدولية، بصفتها شريكاً في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز بغية الحد من انعدام المساواة الذي يوجب وباء نقص المناعة البشرية.

### الحصيلة ٣-٧ تحسين الاتساق في الدعم والإجراءات الرامية إلى تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم

١٥٣. يحسن الانتقال إلى السمة المنظمة حصول الأشخاص في الاقتصاد غير المنظم على الحقوق والحماية ويعزز قدرات العمال والمنشآت على المساهمة في التنمية المستدامة والشاملة والاستفادة منها، وهي شروط لازمة للحد من الفقر وأوجه انعدام المساواة وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود. وستعزز منظمة العمل الدولية عن طريق برنامج عمل مخصص، اتساق السياسات وفعاليتها من خلال ما يلي: "١" تكوين فهم مشترك يستند إلى البيانات، بين الهيئات المكونة والنظم متعددة الأطراف، بشأن أسباب وطريقة معالجة السمة المنظمة؛ "٢" تعزيز قدرة الهيئات المكونة على تنفيذ استراتيجيات متكاملة ومتسقة بشأن إضفاء السمة المنظمة وعلى تحسين التنسيق والتكامل وأوجه التأزر بين مختلف التدخلات السياسية في هذا المجال؛ "٣" إعداد مبادرات مشتركة مع النظام متعدد الأطراف بشأن الانتقال إلى السمة المنظمة.
١٥٤. وعلى وجه الخصوص، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تكوين قاعدة بيانات تضم إحصاءات بشأن السمة غير المنظمة وعواقبها ودوافعها والفرص المتاحة من أجل التغيير، بغية تعزيز تكوين فهم مشترك بين الهيئات المكونة والنظام متعدد الأطراف بشأن ضرورة التحرك على مسارات متكاملة وتحولية تراعي قضايا الجنسين نحو السمة المنظمة، تمشياً مع التوصية رقم ٢٠٤؛
- مضافرة الجهود مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وعن طريق الحوار الاجتماعي من أجل بناء الاتساق وأوجه التأزر على المستويين الوطني والقطاعي بين مختلف التدخلات السياسية التي تسهم في الانتقال إلى السمة المنظمة من خلال ما يلي: "١" تصميم استراتيجيات ابتكارية ومتكاملة وتراعي قضايا الجنسين؛ "٢" إعداد آليات منسقة وترتيبات مؤسسية أخرى؛
- إذكاء وعي الهيئات المكونة بشأن مزايا اعتماد نهج متسقة ومتكاملة في الانتقال إلى السمة المنظمة وتعزيز قدراتها على تنفيذ تلك النهج، بالتنسيق مع مركز تورينو، بما في ذلك عن طريق عمليات تبادل الخبرات بين البلدان والأقاليم؛
- إعداد أدوات ونهج ابتكارية، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيات الرقمية، بشأن النهج المتكاملة في إضفاء السمة المنظمة؛
- جمع ونشر البحوث والأدوات والبيانات والمنشورات ودعم تكوين مجتمع ممارسة بشأن السمة غير المنظمة ومخاطرها وسياسات وتدابير إضفاء السمة المنظمة؛
- بمشاركة نشطة من جانب الهيئات المكونة، إرساء شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وتحسين التعاون الإنمائي من أجل إعداد مبادرات وبحوث سياسية مشتركة بشأن الانتقال إلى السمة المنظمة.

### الحصيلة ٤-٧ تحسين الاتساق في الدعم والإجراءات الرامية إلى تسهيل انتقالات عادلة نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً

١٥٥. تتسم السياسات المتسقة والفعالة وتمويل الانتقال العادل بدور فعال في اقتناص الفرص ومواجهة التحديات الماثلة على درب المؤدية إلى الاستدامة. وتتقاطع تلك السياسات مع مجالات مختلفة وتضع العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في صميم العمل المناخي والبيئي. وستقدم منظمة العمل الدولية عن طريق برنامج مخصص، الدعم إلى التدابير المتكاملة الرامية إلى تحقيق انتقال عادل وستعزز اتساقاً أكبر في المبادرات متعددة الأطراف. وستكون الاستراتيجية مستمدة من المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع، وستسترشد بإرشادات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٢٣. وسوف تضمن الاستراتيجية تنسيق الجهود المبذولة على نطاق المكتب وتنفيذ من أوجه التأزر مع العمل المنفذ بموجب النتائج المختلفة وتعزيز تعميم النهج. وسيجري تعزيز المبادرات التي تضع في صميمها الانتقال العادل والعمل المناخي والعمل التدويري، على غرار مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف.

١٥٦. وعلى وجه الخصوص، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- إجراء تقييمات شاملة ومراعية لقضايا الجنسين وللقطاعات، تتناول العمالة والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن تغير المناخ والتغير البيئي، والاستجابات السياسية والقطاعية على المستوى القطري؛
- دعم السياسات والتدابير والبرامج المتكاملة المتعلقة باستحداث الوظائف الخضراء وتحقيق انتقال عادل إلى الاستدامة البيئية والعمل التديري على المستوى القطري عن طريق الحوار الاجتماعي وتنسيق السياسات وتعزيز العمل اللائق في العمل المناخي ومشاركة منظومة الأمم المتحدة واستراتيجيات التمويل والمساعدة التقنية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات العمال المستضعفين، بمن فيهم المهاجرون والنازحون قسراً، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز قدرات الهيئات المكونة على إعداد سياسات وخطط وبرامج من أجل تحقيق انتقال عادل؛
- إجراء البحوث وإعداد الأدوات وتقاسم المعارف على المستوى العالمي بشأن الرابط بين العمل اللائق والتحديات البيئية وبشأن الاستجابات السياسية والتمويلية؛
- تعزيز مشاركة منظمة العمل الدولية في العمليات والمنصات الإقليمية ومتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي ومجموعة السبعة ومجموعة العشرين والإنتلافات القائمة على قضايا محددة والشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر ومنصة تسريع وتيرة الاقتصاد الدائري؛
- تعزيز حشد الموارد والتعاون الإنمائي والشراكات، بما في ذلك مع مصارف التنمية متعددة الأطراف ومرفق البيئة العالمية، بغية إدماج العمالة والحماية الاجتماعية واكتساب المهارات وإدارات الاستخدام وتحليل خدمات تنمية الأعمال والإرشاد السياسي والاستثمار في برامج الإقراض والتمويل المناخي.

#### الحصيلة ٧-٥ زيادة الاتساق في الدعم والإجراءات الرامية إلى النهوض بنتائج العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد

١٥٧. تشكل السياسات المتعلقة بسلاسل التوريد والإمداد والتجارة والاستثمار منافذ هامة من أجل النهوض بالعمل اللائق. وتمشياً مع "الدعائم الأساسية من أجل استراتيجية شاملة بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد"، التي اعتمدها مجموعة عمل ثلاثية عام ٢٠٢٢، سيضمن برنامج العمل الاتساق في تنفيذ استراتيجية منسقة وشمولية وشاملة تجسد مزيجاً من التدابير الوطنية والدولية والإلزامية والطوعية الرامية إلى دعم الهيئات المكونة في سد الفجوات القائمة في قدراتها على النهوض بنتائج العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، بما في ذلك عن طريق سياسات التجارة والاستثمار.

١٥٨. وستنشط منظمة العمل الدولية من خلال برنامج عمل مخصص، مشاركتها ودورها الريادي مع المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والشركاء المعنيين الآخرين بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، بما في ذلك ضمن هيكل التجارة الدولية.

١٥٩. وعلى وجه الخصوص، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- تنفيذ نهج "منظمة عمل دولية واحدة" بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد بالاستناد إلى الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية وبرنامجها المعياري، بغية دعم الهيئات المكونة في معالجة الفجوات والأولويات في التنفيذ في قطاعات مختارة وتوحيد جميع وسائل العمل، مثل جميع أشكال الحوار الاجتماعي ومعايير العمل الدولية وبرامج التعاون الإنمائي والبحوث والمشورة السياسية؛
- تنفيذ استراتيجية بحوث متكاملة بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، تشمل: تحليلاً وبحثاً بشأن التحديات وأفضل الممارسات والأسباب الجذرية الكامنة وراء أوجه العجز في العمل اللائق ودوافعها على جميع المستويات؛ الآثار العالمية والإقليمية والثنائية التي تتركها التجارة على العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد؛ الوصول إلى سبل الانتصاف وآليات التظلم الفعالة والامتثال لمعايير العمل الدولية؛
- توفير المشورة بشأن أحكام العمل الواردة في اتفاقات التجارة والاستثمار بغية دعم تنفيذها الفعال لا سيما في البلدان الأقل نمواً؛
- تعزيز قدرة الهيئات المكونة على إعداد سياسات تجارية واستثمارية تولد العمل اللائق ودعمها في سد الفجوات في الإدارة السديدة؛

- إنشاء قاعدة بيانات محكمة مبنية على التجارب بغية تمكين الاستراتيجيات، بما في ذلك التنظيمية منها وغير التنظيمية، من تسخير حوافز التجارة والاستثمار من أجل النهوض بالعمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد؛
- المشاركة مع مجموعة الاستجابة العالمية للأزمات، التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتعزيز التعاون مع منظمة التجارة العالمية وترتيبات التجارة الإقليمية الداعية إلى زيادة الاستثمار في المؤسسات الوطنية التي تتيح استحداث العمل اللائق.

### الحصيلة ٦-٧ تحسين الاتساق في الدعم والإجراءات الرامية إلى تعزيز العمل اللائق في أوضاع الأزمات وما بعدها

١٦٠. من الضروري دعم الهيئات المكونة والحوار الاجتماعي من أجل تعزيز العمل اللائق في أوضاع النزاع والكوارث والركود الاجتماعي والاقتصادي وفي الدول ذات الوضع الهش، من أجل معالجة المسببات الأساسية للأزمات وتمهيد مسارات نحو مجتمعات مسالمة ومستقرة وقادرة على الصمود. وستحسن منظمة العمل الدولية، من خلال برنامج عمل مخصص، الاتساق والفعالية في نهجها المتعلق بالاستجابة للأزمات والسلام والقدرة على الصمود وضمان تنفيذ التدخلات التي تقوم بها الهيئات المكونة في جميع مراحل تنفيذ الرابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني، بالتركيز على الأشخاص الذين باتوا مستضعفين بصفة خاصة بسبب الأزمات، بمن فيهم الأشخاص النازحون قسراً. وسيكون الإطار السياسي والمعياري للاستراتيجية متمثلاً في التوصية رقم ٢٠٥ والمبادئ التوجيهية بشأن: سبل وصول اللاجئين والأشخاص النازحين قسراً إلى أسواق العمل. وسيجري تعزيز تكوين البيانات المتعلقة بدور العمل اللائق بصفته حافظاً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والإدماج والتماسك الاجتماعيين والسلام والقدرة على الصمود.
١٦١. وعلى وجه الخصوص، ستقوم منظمة العمل الدولية بما يلي:

- ضمان استمرارية سير عمل أنشطة منظمة العمل الدولية والاستجابة الفورية للأزمات عن طريق التصدي للتحديات الأمنية والتشغيلية والمائلة أمام التنفيذ وتعزيز القدرات الداخلية بغية منع الأزمات والاستجابة لها والتعافي منها، بتطبيق طرائق التنفيذ السريع المناسبة حسب مقتضى الحال؛
- ضمان مشاركة الهيئات المكونة على نحو مبكر في الاستجابة للأزمات، كذلك عن طريق إرساء شراكات مع الجهات الفاعلة المعنية الوطنية والثنائية ومتعددة الأطراف بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية؛
- التعاون مع الهيئات المكونة على تعزيز العمل اللائق من أجل منع الأزمات والتأهب لها والتخفيف من حدتها وإدماج العمل اللائق في خطط الطوارئ، وتعميم مراعاة التأثير بالنزاعات والتجاوب مع السلام والقدرة على الصمود على المستويين الاجتماعي والاقتصادي والحد من مخاطر الكوارث في السياسات الوطنية والمحلية والبرامج القطرية للعمل اللائق والمشاريع؛
- دعم تكوين البيانات المتعلقة بالعمل اللائق وأدوات الرصد والتقييم ضمن الرابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني، على نحو يراعي قضايا الجنسين وعدم التمييز، بما في ذلك عن طريق تطبيق التكنولوجيات الرقمية الحديثة؛
- تطبيق التوصية رقم ٢٠٥ بما في ذلك المسائل المتعلقة بعالم العمل والهيئات المكونة في الاستراتيجيات والاستثمارات الوطنية والمحلية والقطاعية متعددة الأطراف وبين بلدان الجنوب، المصممة بهدف تفعيل الرابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني، لا سيما في أطر الأمم المتحدة للتعاون، من أجل تشجيع ثقافة الوقاية وإرساء السلام عن طريق العمل اللائق؛
- تسهيل تنمية المعارف والبيانات والقدرات بغية تمكين موظفي منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة من تحقيق العمل اللائق في الرابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني، مع مراعاة الدروس المستخلصة من جائحة كوفيد-١٩ والأزمات الأخرى؛
- التحديث المنتظم لإجراءات تفعيل المعايير وتنفيذها، وإصدار تقارير دورية بشأن مساهمة العمل اللائق في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتماسك الاجتماعي والسلام والقدرة على الصمود.

## ◀ رابعاً - العوامل التمكينية

### العامل التمكيني ألف: تحسين المعارف والابتكار والتعاون والتواصل من أجل النهوض بالعدالة الاجتماعية

١٦٢. ترتبط فعالية منظمة العمل الدولية في النهوض بالعدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق، بقدرتها على إنشاء وإدارة قاعدة معارف ذات حجية تشمل بيانات كمية ونوعية عن التحديات والابتكارات السياسية في عالم العمل، وهي ترتبط أيضاً بربادتها الدولية. وسيواصل المكتب تعزيز هذه الأبعاد التي ينطوي عليها عمل منظمة العمل الدولية بغية تحسين قدرتها على تلبية احتياجات الهيئات المكونة وأولوياتها عن طريق التدريب والمشورة السياسية وتقييم السياسات. كما سيعمد المكتب إلى تحليل الحاجة إلى إنشاء مركز محدد من أجل تقييم السياسات العامة والفرصة المتاحة أمام إنشائه. ومن شأن تعزيز إطلاقة عمل منظمة العمل الدولية وسعة نطاقه في هذه المجالات أن يساعد المنظمة كذلك على تكوين شراكات متينة وحشد التعاون الإنمائي.

١٦٣. وبغية تحسين الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة وتدعيم الشراكات واتساق السياسات متعددة الأطراف ومن أجل زيادة أثر جهودها في التوعية والتواصل، ستقوم المنظمة بتعزيز مكانتها بصفتها مركز امتياز عالمياً للبيانات والمعارف بشأن المسائل المرتبطة بعالم العمل، بالترافق مع التركيز على الانتعاش بعد الجائحة. كما ستواصل تكوين البيانات بشأن ما هو مجدٍ في تعزيز الإدارة السديدة لسوق العمل من أجل تذليل التحديات الهيكلية ودعم القدرة على الصمود، وستدعم تحديد الحلول الابتكارية والارتقاء بها بغية النهوض بالعدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق في سياق من انعدام الاستقرار.

١٦٤. وسيكون التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية في صميم استراتيجية الشراكات لدى منظمة العمل الدولية. وسيعزز التحالف اتساق السياسات وتمويلها لصالح العدالة الاجتماعية وسيسهم في حشد الموارد من أجل التعاون الإنمائي. وستعكف منظمة العمل الدولية عن طريق التحالف وبضمان مشاركة الشركاء الاجتماعيين مشاركة نشطة وفعالة، على إنشاء شراكات محددة الأهداف على المستوى القطري وترسيخ التعاون مع كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية والمؤسسات الخاصة والحكومية والأكاديميات ووسائل الإعلام. وستواصل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، إلى جانب بذل جهود مكثفة لإرساء شراكات استراتيجية وتعاون إنمائي دعماً للقدرة المؤسسية لدى الهيئات المكونة وتحقيق النتائج السياسية، بالاتساق مع استراتيجية منظمة العمل الدولية للتعاون الإنمائي وخطة تنفيذها.

### الحصيلة ألف - ١ إحصاءات أكثر وأفضل ترافقها نظم معلومات موثوقة بشأن سوق العمل

١٦٥. ستواصل منظمة العمل الدولية دعم الهيئات المكونة في إعداد إحصاءات جيدة وتحليلها باستخدام أساليب ابتكارية تستند إلى معايير إحصائية سليمة متفق عليها دولياً اعتمادها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، كما ستواصل تعزيز قدرتها على جمع ونشر بيانات منسقة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجالات الجديدة الناشئة في إحصاءات العمل، تتسم بنطاق أكثر تفصيلاً وتركز بصفة خاصة على نوع الجنس والفئات في أوضاع الاستضعاف وقطاعات اقتصادية محددة. وسيجري توسيع نطاق الدعم المركّز من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية بغية تعزيز نظم معلومات سوق العمل، بحيث يشمل جميع أبعاد برنامج العمل اللائق وبحيث تدرج فيه مصادر بيانات جديدة وطرق تحليل ابتكارية. ويستدعي ظهور أشكال جديدة من العمل والخصائص المرتبطة به، فضلاً عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعتمدة منذ عهد قريب، أن تضع منظمة العمل الدولية تعاريف وإرشادات إحصائية مناسبة يعتمدها في نهاية المطاف المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بوصفها معياراً إحصائياً دولياً.

١٦٦. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- إعداد برنامج لبناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية من أجل دعم الدول الأعضاء في اعتماد آخر المعايير الإحصائية التي أقرها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل بشأن المتغيرات الرئيسية في سوق العمل مثل العمل وعلاقات العمل والسمة غير المنظمة، وفي إصدار ونشر إحصاءات تتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة تحت رعاية منظمة العمل الدولية وإحصاءات تتعلق بالعمل اللائق؛
- تعزيز الدعم من أجل إرساء نظم لمعلومات سوق العمل تكون مدرجة في نظم الإحصاء الوطنية وتترافق مع زيادة القدرة على تحليل اتجاهات العمل اللائق، بما في ذلك عن طريق تنفيذ أنشطة تدريب إقليمية بمشاركة مركز تورينو؛
- توحيد وتحسين قاعدة بيانات ILOSTAT بالاستناد إلى مستودع محدث وموسّع ومنسق من البيانات الجزئية؛



- تنفيذ عمل تحليلي جديد بشأن الأطر والأدوات الجديدة الهادفة إلى دعم اعتماد المعايير الإحصائية بشأن مواضيع لم تشملها المعايير مسبقاً أو تتطلب اهتماماً عاجلاً، مثل عمل المنصات أو العمل عن بعد أو هجرة اليد العاملة أو العنف والتحرش في العمل أو السلامة والصحة المهنيين في مكان العمل أو العلاقات الصناعية؛
- تنقيح عملية تحديث التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-08) استناداً إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي.

## الخصيلة ألف ٢- بحوث قائمة على البيانات تعزز النهج المتمحور حول الإنسان

١٦٧. تشكّل البحوث متعددة التخصصات والقائمة على البيانات والمستندة إلى تجارب الهيئات المكونة وخبراتها، عنصراً بالغ الأهمية من أجل دعم برنامج عمل منظمة العمل الدولية واكتساب القدرة على تسريع وتيرة العمل في جميع المجالات السياسية. وستركز البحوث المتطورة والابتكارية المستندة إلى قاعدة بيانات ILOSTAT التي تقدّم وفرة من البيانات الجزئية والمعلومات غير المستغلة بالكامل بعد، على تحليل الأسس المؤسسية النظرية والعملية التي يستند إليها عمل منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية عن طريق نهج متمحور حول الإنسان ضمن إطار إعلان المؤية.

١٦٨. وستجرى البحوث من خلال التعاون بين الإدارات، مع إيلاء اهتمام خاص للمواضيع ذات الأولوية لدى الهيئات المكونة وبالتشاور معها، حيث تلبى الاحتياجات المحددة على المستويين القطري والإقليمي والمتعلقة بالعناصر الرئيسية للعقد الاجتماعي الجديد وبمسائل مثل نمو الإنتاجية والعمل اللائق أو الحد الأدنى من الدخل المعيشي. وسيهدف التعاون الداخلي إلى تعزيز أوجه التكامل والتآزر في البحوث على نطاق المكتب وإلى تحسين الاتساق في تخطيط المشاريع الجديدة والتطبيق العملي للبحوث المنشورة حديثاً بما يصب في صالح الهيئات المكونة. وستستفيد البحوث من توسيع نطاق المشاركة والمشاورات والشراكات كي يشمل الهيئات المكونة والأكاديميات ومؤسسات البحوث في مختلف الأقاليم والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الأخرى متعددة الأطراف وشبكات المعارف الرئيسية.

١٦٩. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- تقارير عالمية رائدة تحلل الاتجاهات الرئيسية في عالم العمل وحالة العدالة الاجتماعية في العالم وتضم آخر البيانات الإحصائية المتاحة وتستخدم نماذج متطورة بغية توفير مسارات استباقية للمتغيرات الرئيسية في العمل على أساس سنوي، وتتناول بالتناوب مواضيع محددة تتعلق بتحديات عالم العمل الأخذ في التطور والتي تهّم الهيئات المكونة (على سبيل المثال، تقرير الأجور في العالم وتقرير الحماية الاجتماعية في العالم وتقرير الحوار الاجتماعي)؛
- إصدار تقارير عن البحوث والموجزات والأوراق البحثية الطليعية بهدف تعزيز قاعدة المعارف بشأن قضايا عالم العمل الرئيسية التي تهّم الهيئات المكونة وتحديد الفجوات السياسية التي تتطلب الارتقاء بالدعم من أجل تحقيق الانتعاش المتمحور حول الإنسان على المستوى الوطني، والعمل بنشاط على تعميم المساواة بين الجنسين وعدم التمييز؛
- برنامج معزز ومتسق لبحوث منظمة العمل الدولية بشأن التحديات والفرص الرئيسية الماثلة أمام عالم العمل في الاقتصاد الرقمي، يكون بمثابة منصة فعالة من أجل السياسات والحوار الاجتماعي بين الهيئات المكونة بشأن هذه المسألة الرئيسية، كما ورد ذلك في إعلان المؤية؛
- تحسين تدريب الهيئات المكونة على صنع السياسات القائمة على البيانات بغية تعزيز القدرات المؤسسية على تحسين تصميم السياسات العامة لعالم العمل وتقييمها وتنفيذها.

## الخصيلة ألف ٣- تحديد نهج ابتكارية وتعزيزها والارتقاء بها للنهوض بالعدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق

١٧٠. بالاستناد إلى إرشادات مجلس الإدارة المقدمة في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، سيقوم المكتب بإرساء نظام يحدد الحلول الجديدة التي وضعتها الهيئات المكونة وأصحاب المصلحة المعينون الآخرون من أجل تكييف وتمويل وتطوير السياسات والممارسات ومؤسسات العمل الهادفة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية عن طريق العمل اللائق. وستنشئ منظمة العمل الدولية مرفقاً للابتكار بغية تنسيق مبادرات الابتكار في المجالات السياسية ذات الأولوية التي ينفذها مختلف الوحدات التنظيمية في المقر والأقاليم. وسيكون المرفق مساحة آمنة من أجل إجراء التجارب. وسيوطد ثقافة تنظيمية تدعم الابتكار ويضمن مشاركة منظمة العمل الدولية على نحو نشط في شبكات الأمم المتحدة للابتكار ويشجع الشراكات وحشد الموارد من أجل الابتكار.

١٧١. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- إرساء نظام ومنهجية من أجل تحديد الحلول الابتكارية التي تبلورها الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ودعم هذه الحلول والارتقاء بها بغية توسيع نطاق وأثر سياسات ومؤسسات تعزز العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية في النتائج السياسية وعلى التمويل الابتكاري؛
- إنشاء شبكة من المنظمات والجهات الفاعلة الابتكارية من أجل تسهيل تقاسم المعلومات والمعارف المتعلقة بما هو مجدٍ وغير مجدٍ في تعزيز العدالة الاجتماعية؛
- تحسين مجموعة مختارة من أدوات وخدمات منظمة العمل الدولية المقدمة إلى الهيئات المكونة بهدف زيادة نطاقها وأثرها، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من تكنولوجيات مناسبة ومستدامة؛
- إطلاق مبادرات على نطاق المكتب ترمي إلى تعزيز ثقافة الابتكار ضمن منظمة العمل الدولية والحلول الابتكارية المستحدثة من أجل تحسين العمليات التشغيلية بهدف زيادة كفاءتها وقيمتها مقابل المال.

#### الحصيلة ألف - ٤ - توسيع نطاق الشراكات والتعاون الإنمائي دعماً للنتائج السياسية

١٧٢. سيواصل المكتب تنفيذ استراتيجية التعاون الإنمائي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، بحيث يعزز التعاون مع طائفة واسعة من المنظمات والمبادرات، بما في ذلك المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل، بغية الاستفادة من القدرات والمعارف والخبرات والتمويل بهدف تنفيذ النتائج السياسية وبرنامج عام ٢٠٣٠، سعياً نحو تحسين حشد الموارد من أجل دعم الهيئات المكونة في الدول الأعضاء.

١٧٣. وسيعكف المكتب أيضاً على توجيه أنشطة التعاون نحو فجوات التمويل الحالية في إطار النتائج السياسية. وسيستمر تعزيز التبادلات بين الأقران والشركاء الآخرين، بما في ذلك عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث وبالتعاون مع مركز تورينو. وستساعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص منظمة العمل الدولية على أن تحقق على نحو أفضل الأهداف السياسية المتفق عليها. وسينصب التركيز بصفة خاصة على تحسين وصول منظمة العمل الدولية إلى التمويل الطوعي والموارد في سياق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها وشراكاتها وطرائق تمويلها، فضلاً عن دعم مشاركة الهيئات المكونة في عمليات الأمم المتحدة للتخطيط الإنمائي على المستوى القطري، مما يحسن بالتالي مساهمة منظمة العمل الدولية في برنامج عام ٢٠٣٠. وستبقى الأولوية مسندة إلى تحسين المساءلة والرصد وإصدار التقارير والشفافية في استخدام الموارد وفي النتائج المحققة.

١٧٤. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- تقديم الدعم التقني العالمي والإقليمي والخاص بكل بلد من أجل تعزيز المشاركة والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والمنظمات متعددة الأطراف واتلافات الأمم المتحدة القائمة على قضايا محددة والشراكات متعددة أصحاب المصلحة فضلاً عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- تقديم الدعم التقني العالمي والإقليمي والخاص بكل بلد لتشجيع مشاركة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تحسين سبل الحصول الملائمة على الموارد على المستوى الوطني ضمن أطر الأمم المتحدة للتعاون؛
- إرساء حوارات تمويل وشراكات منهجية تضم طائفة موسعة من الشركاء وتتناول مجالات رئيسية ذات أولوية في منظمة العمل الدولية جرت مناقشتها على نطاق واسع مع الهيئات المكونة؛
- إرساء شراكة ووضع خطة توعية وتواصل بهدف حشد التعاون الإنمائي من أجل التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية.

#### الحصيلة ألف - ٥ - تحسين الاتصالات من أجل تعزيز التواصل والتوعية

١٧٥. ستستخدم منظمة العمل الدولية أحدث التكنولوجيا والأدوات من أجل إنشاء وتسويق محتوى يعزز بحوث منظمة العمل الدولية وبياناتها وتأثيرها وأنشطتها في التوعية، مما يزيد بالتالي إطلاقة الأنشطة التي تضطلع بها والنتائج التي تتمخض عنها. ويتمثل ذلك في توليف المحتوى المعرفي والقصص الإنسانية وإعداد الحملات بأساليب من شأنها أن تحفز من احتمال اطلاع الجمهور الرئيسي لمنظمة العمل الدولية عليها وفهمها واستخدامها، بما في ذلك عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام. وسينصب التركيز على تحسين التوعية والتواصل مع الهيئات المكونة والنظام متعدد الأطراف وشركاء التنمية، وفي الوقت ذاته ضمان أن تطاول جهود الاتصالات نطاقاً جماهيرياً أوسع. وسيكون من شأن

إجراء البحوث على الجمهور وتحليل أداء اتصالات منظمة العمل الدولية على منصات وقنوات متنوعة، أن يحدد المحتوى الذي تُنشر وطريقة تقاسمه. وفي حين أن الاتصالات الرقمية والتكنولوجيا المحمولة أخذت في التطور بخطى متسارعة، سبّدل العناية لضمان استخدام الطرق المناسبة لكل شريحة من الجمهور والمناطق. ويتضمن ذلك وضع محتوى شامل ومستدام ومتوازن بين الجنسين وإتاحته بعدة لغات وضمان وصول الأشخاص المعوقين إليه.

١٧٦. وبغية ضمان أن تكون جهود الاتصالات في منظمة العمل الدولية عالمية ومتسقة، سيجري تزويد المكاتب والإدارات بمبادئ توجيهية ونماذج وعمليات تدريب. وسيولى اهتمام خاص للتعاون الأفقي ضمن الأقاليم. وسيجري دعم الشراكات المناسبة وتوظيفها في زيادة تعزيز التواصل والتوعية، بما في ذلك مع المنظمات والأفراد القادرين على المساعدة في توسيع نطاق نشر الرسائل المتعلقة بالمسائل الرئيسية.

١٧٧. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- وضع محتوى اتصالات يسترشد بتحليل الجمهور، من أجل توفير النوع المناسب من المحتوى للمكان والجمهور المناسبين؛
- إنشاء منصات اتصالات ابتكارية، بما في ذلك موقع عالمي جديد على شبكة الإنترنت لمنظمة العمل الدولية، بغية تحسين تجربة المستخدم وعرض محتوى منظمة العمل الدولية بطريقة حديثة وفعالة وتبسيط الضوء على التقدم المحرز في نشاط منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق؛
- إرساء تعاون أفقي عالمي وحيز إرشادي بشأن الاتصالات، يجمع تطبيقَي SharePoint و Teams، من أجل تعزيز جهود الاتصالات في "منظمة عمل دولية واحدة"؛
- إقامة شراكات مع وسائل الإعلام والمنظمات الأخرى بغية تحسين الاتصالات بشأن التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية.

### العامل التمكيني باء: تحسين الريادة والإدارة السديدة

١٧٨. تضطلع منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة بدور ريادي، عن طريق هيكل الإدارة السديدة لديها، في وضع المعايير والسياسات العالمية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق العمل اللائق، باعتبارها سمة مميزة للاقتصادات الشاملة والمنتجة والمجتمعات المتماسكة والإدارة السديدة الجيدة. وتكتسي هذه الريادة أهمية خاصة في عالم هزته أزمات متعددة. وسيمثل التحالف العالمي للعدالة الاجتماعية فرصة تعزز منظمة العمل الدولية من خلالها دورها الريادي من أجل تحقيق الإمكانيات الكاملة التي يتمتع بها إعلان العدالة الاجتماعية وتسريع وتيرة تنفيذ إعلان المئوية، بما في ذلك عن طريق إنفاذ النداء العالمي، والسعي نحو تحقيق أهداف برنامج عام ٢٠٣٠ المتعلقة بالعمل اللائق.

١٧٩. وبغية تهيئة السبيل لتحقيق الإدارة السديدة الفعالة، سيواصل المكتب دعمه لعملية وضع جدول الأعمال وتوفير خدمات قانونية عالية النوعية ومستقلة وفي الوقت المناسب للهيئات المكونة. وستستفيد منظمة العمل الدولية من الخبرات المكتسبة أثناء الجائحة وتختار الطول الابتكارية المستدامة وتطورها بغية توفير الخدمات للاجتماعات وإصدار الوثائق من أجل زيادة تسهيل عملية بناء التوافق. وسيواصل المكتب التأكيد على أن المنظمة ستحقق أهدافها بفعالية وكفاءة، عن طريق تعزيز وظائف الإشراف والتقييم، بالتركيز على المساواة والتعلم.

١٨٠. وسيواصل المكتب مشاركته مع الهيئات المؤسسية في الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ووحدة التفويض المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأثناء القيام بذلك، ستستفيد منظمة العمل الدولية من الممارسات الجيدة في الريادة والإدارة السديدة والإشراف والتقييم وستتاح لها فرصة إرساء فهم لخصائص منظمة العمل الدولية، لا سيما معايير العمل الدولية والهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي، ضمن منظومة الأمم المتحدة.

### الحصيلة باء - ١ تحسين الريادة والتوجه الاستراتيجي بغية ضمان الأثر التنظيمي

١٨١. سيدعم المكتب مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة في توفير توجه استراتيجي لعمل المنظمة وسوف ينفذ قرارات الهيئات الإدارية. وستواصل منظمة العمل الدولية تحقيق أفضل استفادة من هيكلها الثلاثي وسلطة تنظيم الاجتماعات لقيادة ورسم معالم انتعاش متمحور حول الإنسان عن طريق عملية صنع قرار ثلاثية وفعالة وتحسين المشاركة السياسية. وسيجري تحليل ملاءمة الاجتماعات الإقليمية وأثرها بغية تنوير اتخاذ قرار بشأن أكثر الطرق فعالية في ضمان الريادة الإقليمية في إطار المادة ٣٨ من دستور منظمة العمل الدولية. وستكرس جهود خاصة لتعزيز الدور الريادي لمنظمة

العمل الدولية على المستوى القطري بالمهارات والموارد الملائمة عن طريق تحسين مواهبة البرامج الوطنية التي تلبى الاحتياجات المتنوعة للهيئات المكونة مع الأهداف العالمية للمنظمة وعمليات التخطيط في الأمم المتحدة.

١٨٢. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- نتائج سياسية ومعيارية ذات حجية وصكوك يعتمدها مؤتمر العمل الدولي لكي تضطلع منظمة العمل الدولية بدور قيادي في وضع جدول أعمال مشترك لتحالف عالمي للعدالة الاجتماعية وفي تحقيق برنامج عام ٢٠٣٠؛ وسيجري السعي إلى تحقيق ذلك من خلال المشاركة السياسية المعززة والشاملة والحوار السياسي في المنتديات العالمية والإقليمية والوطنية، وكذلك عن طريق المشاركة البناءة من جانب ممثلين عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى ضمن إطار المؤتمر؛
- تحسين سير المناقشات المتكررة، بما في ذلك تنفيذ دورة جديدة منها في ضوء القرار بشأن الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، كوسيلة لتوفير عملية تحديد الأولويات الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية بالاستناد إلى فهم أفضل لمختلف احتياجات الهيئات المكونة وقدراتها وإلى تقييم لنتائج أنشطة منظمة العمل الدولية؛
- إجراء عملية متكيفة لإدارة البرمجة القطرية والنظم المتعلقة بها من أجل دعم مشاركة الهيئات المكونة في التخطيط والرصد وإصدار التقارير بشأن التقدم المحرز في النتائج، فيما يتصل بالبرامج القطرية للعمل اللائق وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وبعملات منظمة العمل الدولية على نطاق أوسع في البلدان التي لا تنفذ فيها البرامج القطرية للعمل اللائق.

## الحصيلة باء - ٢ دعم فعال وناجع لعملية صنع القرار في الهيئات الإدارية

١٨٣. سيهدف دعم المكتب الموجه نحو الهيئات الإدارية إلى إضفاء المزيد من التحسينات على عملياتها وزيادة شموليتها وشفافيتها ونجاحاتها. وسيحقق ذلك عن طريق تحسين المشاورات مع الهيئات المكونة بشأن جداول الأعمال والعمليات وعن طريق توفير الوثائق الرسمية الجيدة في الوقت المناسب. وسيواصل المكتب دعم المناقشات المتعلقة بمشاركة الهيئات المكونة على نحو كامل ومنصف وديمقراطي في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية، لا سيما تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز دخول تعديل عام ١٩٨٦ على دستور منظمة العمل الدولية حيز النفاذ. وسينصب التركيز على تعزيز المشاركة الثلاثية والانخراط في عمليات صنع القرار ورسم السياسات من خلال وسائل وأدوات إلكترونية، بالاستفادة من التكنولوجيا والخبرات المكتسبة أثناء الجائحة.

١٨٤. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- تقديم مقترحات من أجل مواصلة دعم مناقشات الهيئات المكونة، حسب مقتضى الحال، بشأن مشاركتها على نحو كامل ومنصف وديمقراطي في الإدارة السديدة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى القرارات والإرشادات المناسبة الصادرة عن أجهزة الإدارة السديدة؛ حافظاً لبنود جدول أعمال المؤتمر تجري مراجعتها ونشرها بصورة دورية من خلال مواصلة دعم مشاركة الهيئات المكونة في العمليات المعنية، وتستند إلى بحوث ومنتجات معرفية ملائمة وقائمة على البيانات يجري إعدادها في الوقت المناسب، فضلاً عن عقد أربعة اجتماعات لفريق التنسيق خلال فترة السنتين؛
- دورات إعلامية منتظمة ومشاورات غير رسمية قبيل انعقاد دورات مجلس الإدارة والمؤتمر، تتناول على السواء قضايا موضوعية وإجرائية بالاستناد إلى معلومات عن تطور الاحتياجات الإعلامية للهيئات المكونة؛
- تحسين استخدام إمكانات الترجمة بمساعدة الحاسوب وأدوات المصطلحات في إصدار الوثائق من أجل الموازنة بين مستلزمات النوعية الجيدة والالتزام بالجدول الزمني لإصدار الوثائق؛
- تقديم دعم فعال وناجع إلى الصيغ المتعددة للاجتماعات الرسمية (حضرية ومختلطة وافترضية، نزولاً عند طلب الهيئات المكونة) من أجل ضمان توسيع نطاق التواصل والشمول وتسهيل التفاعل النشط؛
- تقديم خدمات قانونية عالية النوعية ومستقلة وفي الوقت المناسب تركز على تحسين اليقين القانوني وسهولة استخدام القواعد الإجرائية لدى الهيئات الإدارية.

### الحصيلة باء ٣- تعزيز الإشراف والتقييم وإدارة المخاطر بغية ضمان الشفافية والمساءلة والتعلم

١٨٥. ستواصل منظمة العمل الدولية تطبيق نموذج "الخطوط الثلاثة" في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بالإدارة. ويشمل ذلك: (أ) الوظائف التي تمتلك وتدير المخاطر والضوابط ("الخط الأول - الإدارة التشغيلية")؛ (ب) الوظائف التي تشرف على المخاطر والضوابط ("الخط الثاني - الإشراف على تيسير الأعمال والمراقبة")؛ (ج) الوظائف التي تقدم إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا تلميحات مستقلة بشأن نجاعة وفعالية نظام المراقبة الداخلية وتستخدم نتائج عمليتي الإشراف والتقييم من أجل التحسين التنظيمي والتعلم ("الخط الثالث - التلميحات المستقلة").

١٨٦. وفي منظمة العمل الدولية، يتولى رعاية الخطتين الأولين إطار رقابة داخلية متين يستند إلى نظام متكامل للمعلومات عن الموارد، وهو متوفر حالياً في جميع مكاتب منظمة العمل الدولية. وهناك سلطة مفوضة قائمة على المخاطر وخاضعة لرصد الإدارة، مطبقة على نطاق المكتب وفقاً للاحتياجات التشغيلية. وفي الخط الثالث، يوفر مكتب المراجعة الداخلية والإشراف ومكتب التقييم واللجنة الاستشارية المستقلة للإشراف، لمحة عامة عن إجمالي الأداء والامتثال والتعلم، وتقدم تقاريرها بصورة مستقلة ومباشرة إلى مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم مراجع الحسابات الخارجي رأياً عن مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية السنوية لمنظمة العمل الدولية وتقريراً إلى مجلس الإدارة عن الأداء العام للمكتب، فضلاً عن الأداء في مجالات محددة، استناداً إلى نهج لتقييم المخاطر. وسيهدف العمل في فترة السنتين إلى زيادة إدماج هذا النموذج وتفعيله. علاوة على ذلك، سيواصل المكتب التركيز على تنفيذ إطار منظمة العمل الدولية للاستدامة البيئية والاجتماعية في جميع مجالات عمل منظمة العمل الدولية.

١٨٧. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- تكييف عمليات تقييم المخاطر وخطط مراجعة الحسابات لضمان تغطية واسعة النطاق للمجالات عالية المخاطر التقليدية والمتغيرة التي نشأت في ضوء جائحة كوفيد-١٩، فضلاً عن عمليات المراجعة في إطار المتابعة للتحقق من أن الإدارة تنفذ التوصيات في الأطر الزمنية المتفق عليها؛
- وضع آلية لتخطيط التقييم تكون محسنة ومتكاملة وقائمة على المعايير، عن طريق إجراء مشاورات سنوية على مستوى الأقاليم والإدارات مع التركيز بصورة أكبر على احتياجات التعلم والتكامل ضمن وظائف الإشراف؛
- مواصلة الابتكار في نهج التقييم التي تسارعت وتيرتها أثناء الجائحة مع زيادة مشاركة الهيئات المكونة، وتوفير بيانات عالية النوعية من أجل تحسين الفعالية والتعلم التنظيمي في منظمة العمل الدولية؛
- مواصلة الاستثمار في أحدث نُظم إدارة المعارف من أجل تحسين الإحاطة بمجموعة من منتجات التقييم التي تحسن جدوى التوصيات والاستفادة منها؛ إلى جانب عمليات تعلم تنظيمي أكثر فعالية، بما في ذلك عن طريق زيادة التأزر مع منتجات معرفية أخرى قائمة على البيانات؛
- تنفيذ إطار منظمة العمل الدولية للاستدامة البيئية والاجتماعية عن طريق إعداد خطط عمل وآليات إصدار التقارير.

### العامل التمكيني جيم: إدارة فعالة وناجعة وموجهة نحو النتائج وتتسم بالشفافية

١٨٨. يتطلب تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وجود نُظم محكمة لإدارة الموارد تكون سريعة الاستجابة وقابلة للتكيف مع مختلف البيئات التشغيلية، وتلبي في الوقت ذاته معايير الجودة المطلوبة من حيث الشفافية والمساءلة والقيمة مقابل المال. وقد بذلت منظمة العمل الدولية في فترات السنتين الأخيرة جهوداً مطّردة من أجل تحسين نُظمها الإدارية وأجرت إصلاحات تهدف إلى زيادة فعالية عملياتها الإدارية ونجاحتها وتحسين مرونة عملياتها وسرعة استجابتها تمشياً مع الممارسات الجيدة الدولية. وتهدف هذه المقترحات إلى تدعيم التقدم المحرز في هذه المجالات وتوسيع نطاقه، بالاستناد أيضاً إلى خبرات الرقمنة المكتسبة أثناء جائحة كوفيد-١٩ واعتماد طرق عمل تتيح بفعالية توفير الدعم المتكامل للهيئات المكونة.

١٨٩. وسيركز العمل في فترة السنتين على تعزيز نموذج للتنفيذ يوسع نطاق أثر منظمة العمل الدولية وتأثيرها واستدامتها. وسيحقق ذلك عن طريق تبسيط إجراءات سير العمل والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وتحسين السلامة والأمن لصالح موظفي منظمة العمل الدولية وأصولها وتعزيز الاستدامة البيئية في جميع العمليات، لا سيما على المستوى القطري.

١٩٠. وسينطوي ذلك على أن يتمتع المكتب بسياسات وآليات متينة بغية ضمان تخصيص جميع الموارد المالية - الاشتراكات المقدره في الميزانية العادية والاشتراكات الطوعية - وإدارتها على نحو متكامل وشفاف طوال دورة البرنامج، بالتركيز على تحقيق نتائج بناءة لصالح الهيئات المكونة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية وتحسين سرعة الاستجابة والمساءلة. ومن الضروري أيضاً إدخال المزيد من التحسينات على تقييم الاحتياجات من التمويل والاشتراكات من أجل

تحقيق نتائج على المستويين القطري والعالمي تتمشى مع استراتيجية منظمة العمل الدولية للتعاون الإنمائي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. كما أنّ من المهم اجتذاب ورعاية قوى عاملة تتسم بالكفاءة والتنوع وتكون مؤهلة وشديدة الحماس، بغية زيادة الكتلة الحرجة للخبرات التقنية في الميدان ودعم بيئة تمكينية تعزز مكان عمل محترماً وشاملاً وثقافة تنظيمية داعمة للتغيير ومواصلة التحسينات.

### الحصيلة جيم - ١ تحسين البيئة الرقمية والبنية التحتية المادية من أجل دعم تنفيذ عمليات فعالة وناجحة وتهيئة أماكن عمل آمنة ومستدامة

١٩١. تمشياً مع استراتيجية منظمة العمل الدولية لتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، سيقوم المكتب ببذل المزيد من الجهود من أجل تنفيذ العمليات والتطبيقات وتحديثها وأتمتها وتوحيدها بغية الحفاظ على فعاليته في خضم بيئة رقمية سريعة التغير تنشأ فيها طرائق عمل جديدة. وسيكون التركيز منصباً على تبسيط إجراءات سير العمل الداخلية وزيادة رقميتها وتخفيف جهد الموظفين عن طريق توفير خدمات أفضل جودة وأكثر وضوحاً.

١٩٢. وسعياً من المكتب لمواصلة جهوده الرامية إلى تحويل مكان العمل، سينصب التركيز على توفير مساحات مكتبية آمنة ومستدامة ومهياة بالكامل لدعم أولويات المكتب وإتاحة العمل الابتكاري والجماعي. ومن باب الاستجابة في مواجهة بيئة أمنية متسمة بتزايد انعدام الاستقرار، سيسعى المكتب جاهداً إلى ضمان تحسين تنفيذ السياسة الأمنية وتنسيقها في المقر والمكاتب الميدانية.

١٩٣. وسيزيد المكتب جهوده المتعلقة بتحسين إدارة البيانات والمعلومات وسبل الوصول إليها بغية تحفيز الابتكار وتوفير رؤى تدعم عملية صنع القرار وإرشاد السياسات والحفاظ على المعارف المؤسسية. وسيستمر الانتقال نحو إصدار منشورات رقمية. وسيقوم المكتب بترشيد استخدام نُظم إدارة المنشورات ويحسن الوصول إلى موارده الرقمية.

١٩٤. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- إحراز تقدم في تنفيذ النظام المتكامل لإدارة مكان العمل بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للمساحات المكتبية وتحسين الشفافية في إدارتها، مما يحقق الكفاءة في الرقابة على الأصول المادية ومداخل المبنى وتوفير خدمات الدعم المعنية في المقر والمكاتب الخارجية؛
- تنفيذ التكنولوجيا والأدوات والتطبيقات بغية ضمان إجراء الاتصالات في الوقت الحقيقي وتوفير التعلم الرقمي وإمكانيات التعاون على نطاق المكتب، مما يدعم المشاركة من جميع الأماكن ويحسن الإنتاجية ويحد من المعاملات الورقية ويخفض بصمة الكربون الناجمة عن منظمة العمل الدولية؛
- الانتقال التدريجي إلى مساحات مكتبية مستدامة، مهياة لدعم مختلف الأنشطة بفعالية بالموازاة مع استخدام يراعي الموارد ويتفادى التسبب بالتلوث؛
- تحسين الامتثال لإطار المساءلة الأمنية وتنفيذ تدابير الأمم المتحدة لإدارة المخاطر الأمنية والحد من مواطن ضعف البنية التحتية للمكتب (تكنولوجيا المعلومات وإدارة المبنى) أمام الهجمات السيبرانية؛
- وضع المزيد من أدوات ومواد التدريب على أمن المعلومات القائم على الأدوار، بغية تحسين القدرة السيبرانية على الصمود، ودعم ذلك بزيادة التكامل في الإدارة السديدة للمخاطر والمعلومات؛
- مواصلة إعداد نُظم محسنة وتنفيذها من أجل دعم إصدار المعلومات والمنشورات الرقمية والاتصالات ونشرها والحفاظ عليها.

### الحصيلة جيم - ٢ تحسين السياسات والآليات والنهج من أجل تسهيل إدارة متكاملة للموارد بغية تحقيق النتائج

١٩٥. سيقوم المكتب بتحسين السياسات والآليات من أجل دعم البرمجة الاستراتيجية على نطاق المكتب وضمان الاستخدام المتكامل لجميع الموارد المتاحة بما يتسق مع أولويات الهيئات المكونة في البلدان ومع نتائج البرنامج والميزانية. وسيولى اعتبار خاص لمواءمة آليات تخصيص الموارد المتنوعة واستعراض إجراءات صنع القرار المعنية وتبسيطها، بهدف دعم تنفيذ الخدمات بأسلوب أكثر اتساقاً ونجاعة وفعالية.

١٩٦. وستواصل الجهود الرامية إلى تحسين نُظم الرصد بغية ضمان الإدارة المتكيفة وإصدار تقارير محدثة ودقيقة وشفافة بشأن النتائج واستخدام الموارد، تمشياً مع معايير الشفافية الدولية. وسيولى اهتمام خاص لتعزيز التركيز على المستفيدين النهائيين والمساءلة أمامهم.

١٩٧. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- تحسين نُظم وعمليات تخطيط العمل القائمة على النتائج والتي تسهل توفير الدعم المتكامل بصورة فعالة وناجعة للهيئات المكونة، بالاستناد إلى القدرة البشرية والتقنية المعززة في الميدان وإلى حافظة تعاون إنمائي موسعة تخضع للإدارة القطرية؛
- تعزيز آليات لتخصيص الموارد والميزنة الاستراتيجية، تستند إلى برمجة متكاملة وتسهل توفير كافة موارد منظمة العمل الدولية المتاحة في الوقت المناسب، من الميزانية العادية والاشتراكات الطوعية، من أجل دعم تحقيق النتائج المتوخاة في البرنامج والميزانية؛
- تحسين الإجراءات الداعمة لتفويض سلطة صنع القرار بشأن تخصيص الموارد، بالترافق مع زيادة تقوية إطار المساءلة؛
- تحسين نُظم الرصد المطبقة على جميع مصادر التمويل والتكاليف المتعلقة بالموظفين والتكاليف غير المتعلقة بهم، باستخدام بيانات برنامجية وتقييمية ومالية دقيقة، بغية دعم صنع القرار في الوقت الحقيقي وتحسين إصدار التقارير وتعزيز ثقافة المساءلة على نطاق المكتب؛
- تحسين النُظم وتعزيز القدرات من أجل إصدار ونشر معلومات جيدة وفي الوقت المناسب، بشأن النتائج المحققة والموارد المستخدمة، تكون متسقة مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومبادرة شفافية المعونة الدولية ومعايير مكتب بيانات الأمم المتحدة وتلبي متطلبات نظام UNINFO، بالاستناد إلى التقدم المحرز في فترة السنتين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

### الحصيلة جيم - ٣- تحسين السياسات والعمليات الكفيلة بضمان تهيئة قوى عاملة تتسم بالتنوع والحماس وارتفاع الأداء

١٩٨. سينكب المكتب على تعزيز السياسات والعمليات الحالية وتوسيع نطاقها بغية تهيئة قوى عاملة تتسم بالتنوع والحماس وارتفاع الأداء. ومن شأن وجود إطار مُحكم لتخطيط القوة العاملة ومراجعة إجراءات التوظيف أن يمكنا منظمة العمل الدولية من تلبية احتياجات التوظيف لديها بصورة استباقية وإجراء عمليات اختيار تنافسية وشفافة وقائمة على الجدارة، وضمان توافر المهارات الرئيسية اللازمة لتنفيذ ولايتها، في الوقت الراهن وفي المستقبل. وسينصب المزيد من التركيز على توفير الخدمات للهيئات المكونة، مع إتاحة فرص جديدة من أجل اكتساب الخبرة الميدانية والنهج المحددة من أجل زيادة حضور منظمة العمل الدولية وتأثيرها في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتوفير دعم أكبر للحراك. وسيكون من المتوخى زيادة حضور منظمة العمل الدولية في الميدان من خلال طرائق متعددة.

١٩٩. وسيهدف إبراز قيمة الموظفين في منظمة العمل الدولية في حملات التواصل والتسويق المستهدفة، إلى تنويع مجموعة المرشحين المؤهلين، تمشياً مع الالتزامات الواردة في استراتيجيات منظمة العمل الدولية للموارد البشرية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥ وخطة العمل من أجل المساواة بين الجنسين وسياسة واستراتيجية إدماج الإعاقة. وسيكون ذلك مدعوماً بسياسات ومبادرات تعزز بيئة عمل عادلة وشاملة ومحترمة يشعر الموظفون فيها بالتقدير والتحفيز والتمكين كي يمارسوا عملهم بأعلى أداء، وعلى وجه الخصوص سياسات عدم التسامح فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين وكافة أشكال العنف والتحرش في مكان العمل وأي شكل آخر من أشكال السلوك غير المهني.

٢٠٠. وستلبي النهج الاستراتيجية لتنمية الموظفين الاحتياجات من المهارات المنبثقة عن عملية تخطيط المهارات واستعراض المواصفات الوظيفية العامة. وسيجري تركيز موارد تنمية الموظفين على دعم تنفيذ برنامج منظمة العمل الدولية مع مراعاة احتياجات المنظمة والفائدة المتبادلة التي تعود على الأفراد والمكتب.

٢٠١. وستشمل الحصائل المتوخاة المحددة خلال فترة السنتين ما يلي:

- إعداد إطار موحد لتخطيط القوة العاملة، باستخدام عمليات وأدوات محسنة، يكون متكاملًا مع دورة التخطيط التنظيمية ومندرجاً فيها؛
- إطلاق حملات مستهدفة للترويج والتسويق والتواصل بغية جذب طائفة أوسع من المرشحين المؤهلين، بهدف تحسين التكافؤ بين الجنسين والتنوع الجغرافي، وتشجيع ترشيحات الشباب والأشخاص المعوقين والمرشحين من خلفيات متنوعة ذات صلة بالهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية؛
- مراجعة الآليات من أجل دعم الحراك الجغرافي والوظيفي وإتاحة فرص جديدة أمام اكتساب الخبرة الميدانية وزيادة الاتساق في معاملة الموظفين الممولين عن طريق مختلف مصادر التمويل ومواصلة المشاركة في عمليات إصلاح نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة؛

- اتباع نهج استراتيجية في تنمية الموظفين من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة، بما في ذلك إدارة الأداء في الفرق المختلطة والتفكير النظمي ونشر النتائج وتحليل البيانات والمهارات الرقمية؛ تنفيذ أنشطة مشتركة ابتكارية والتعاون الإبداعي مع مركز تورينو؛ تحسين هياكل دعم الإدارات والمكاتب عن طريق معالجة الفجوات في المهارات التقنية؛
- تعزيز آليات الريادة والمساءلة من أجل دعم اعتماد طرق عمل جديدة وتحسين السياسات ومبادرات تغيير الثقافات بغية ضمان بيئة عمل محترمة وصحية وشاملة.

## ◀ خامساً - الخطوات المقبلة

٢٠٢. رهناً بمناقشة هذا الاستعراض التمهيدي في الدورة الحالية لمجلس الإدارة، سيقوم المدير العام بإعداد مقترحات البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وسيبحث مجلس الإدارة هذه المقترحات في دورته ٣٤٧ (آذار/ مارس ٢٠٢٣)، وفي حال الموافقة عليها، ستقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠٢٣ من أجل اعتمادها.

٢٠٣. وستضم مقترحات البرنامج والميزانية برنامج عمل كاملاً لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بما في ذلك إطار نتائج يضم مؤشرات على مستويات الأثر والنتائج والحصائل ومعلومات خط الأساس والغايات الكمية، فضلاً عن تخطيط مفصل للمساهمة المتوقعة من منظمة العمل الدولية في أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، ستشمل مقترحات المدير العام للبرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥ كذلك مستوى الميزانية العام المقترح لفترة السنتين ومخصصات الميزانية لكل نتيجة سياسية ولمحة عامة عن عمل منظمة العمل الدولية في الأقاليم ووصفاً لنهج منظمة العمل الدولية الاستراتيجي في إدارة المعارف وتنمية الابتكار والقدرات وسجلاً كاملاً للمخاطر على مستويي المؤسسة والنتائج ترافقه تدابير التخفيف منها.

## ◀ مشروع القرار

٢٠٤. طلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يراعي الإرشادات المقدمة أثناء المناقشة عند إعداد مقترحات البرنامج والميزانية لفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ المزمع تقديمها إلى الدورة ٣٤٧ (آذار/ مارس ٢٠٢٣) لمجلس الإدارة.